قسم الشؤون الفكرية والثقافية
مركز إحياء التراث

مقاليد التراث

إصدار علمي تراثي دوري عن مجلة الخزانة

الإصدار الأول

من تراث السيد حسن الصدر الكاظمي

المتوفى سنة ١٣٥٤ هـ

دراسات - إجازات - نصوص محققة

بقلم

جمع من الباحثين والمحققين

بسم الله الرحمن الرحيم

العتبة العباسية المقدسة
مركز إحياء التراث

مقاليد التراث

إصدار علمي تراثي دوري عن مجلة الخزانة

الإصدار الأول

من تراث السيد حسن الصدر الكاظمي

المتوفى سنة ١٣٥٤ هـ

دراسات - إجازات - نصوص محققة

بقلم
جمع من الباحثين والمحققين

العتبة العباسية المقدسة
مركز إحياء التراث

مقاليد التراث : إصدار علمي تراثي دوري عن مجلة الخزانة. الإصدار الأول، من تراث السيّد حسن الصدر الكاظميّ المتوفي سنة ١٣٥٤هـ : دراسات، إجازات، نصوص محققة = Maqaleed Al-Turath : A periodical literature about out scientific , heritage, issued by Al-Khizanah magazine.
first issue, The Legacy of AL-Sayed Hassan AL-Kadhimi (d. 1354 A.H): Researches, Permissions (Hadith), Treatises / بقلم جمع من الباحثين والمحققين. - كربلاء، العراق: العتبة العباسيّة المقدّسة، المكتبة ودار المخطوطات، مركز إحياء التراث، ١٤٤٤هـ. = ٢٠٢٣ -
مجلد: ايضاحات ؛ ٢٤ سم
الإصدار الأول (٢٠٢٣).
يتضمن ملاحق.
تتضمن إرجاعات ببليوجرافية.
النص باللغة العربية ومستخلصات باللغتين العربية والانجليزية.
١. الصدر، حسن بن هادي، ١٢٧٢ - ١٣٥٤ هجري -- دوريات. ٢. العلماء المسلمون الشيعة -- العراق -- بغداد -- الكاظميّة -- دوريات. ٣. ألف. العنوان.

LCC : BP80.S23 M37 2023 NO. 1

مركز الفهرسة ونظم المعلومات التابع لمكتبة ودار مخطوطات العتبة العباسيّة المقدّسة

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق العراقية (٧٦٠) لسنة ٢٠٢٣م
كربلاء المقدّسة – جمهورية العراق

يمكن الاتصال أو التواصل من خلال:

٠٠٩٦٤ ٧٨١٣٠٠٤٣٦٣

الموقع الإلكتروني: Kh.hrc.iq

الإميل: Kh@hrc.iq

صندوق بريد: كربلاء المقدّسة (٢٣٣)

رئيس التحرير

م. م. حسين هليب الشيبانيّ

مدير التحرير

ضياء الشيخ علاء الكربلائيّ

هيأة التحرير

إبراهيم السيّد صالح الشريفيّ

م.م. عليّ حبيب العيدانيّ

عليّ عداي ناهي الحسناويّ

عليّ كاظم خضير الحويمديّ

تدقيق اللغة العربية

م. م. رضي فاهم الكنديّ

التصميم والإخراج الفنيّ

عليّ حسين علوان التميميّ

شروط النشر

- تنشر المقاليد التراثيّة البحوث العلميّة والدراسات المتعلّقة بالتراث المخطوط من شخصيّات وموضوعات.
- يلتزم الباحث بمقتضيات البحث العلميّ وشرائطه في الإفادة من المصادر والإحالة عليها، والأخذ بأدب البحث في المناقشة والنقد، وألّا يتضمّن البحث أو النصّ المحقّق مواضيع تثير نعرات طائفيّة أو حساسيّة معينة تجاه ديانة أو مذهب أو فرقة.
- أن يكون البحث غير منشور سابقًا، وليس مقدّمًا إلى أية وسيلة نشر أخرى.
- تقديم ملخّص للبحث باللغة العربيّة في صفحة مستقلّة، ويضمّ عنوان البحث، وأسم الباحث، وصفته العلميّة، وأن لا يزيد الملخّص على صفحة واحدة.
- تُراعى الأُصول العلميّة المتعارفة في التوثيق والإشارة، بإثبات اسم المصدر، واسم المؤلّف، ورقم الجزء، ورقم الصفحة، مع مراعاة أن تكون الهوامش مرقّمة بشكل مستقل في كلّ صفحة.
- يزوّد البحث بقائمة المصادر بشكل مستقل عن البحث، وتتضمّن اسم المصدر أو المرجع أولًا، فاسم المؤلِّف، ويليه اسم المحقّق أو المُراجع أو المترجم في حال وجوده، ثم الطبعة، فدار النشر، ثم البلد الذي نُشر فيه، وأخيرًا تاريخ النشر، ويُراعى في إعدادها الترتيب الألفبائي لأسماء الكتب أو البحوث في المجلات، وفي حالة وجود مصادر أجنبيّة تضاف قائمة بها منفصلة عن قائمة المصادر العربيّة.
- تخضع البحوث لبرنامج الاستلال العلميّ ولتقويم سريّ لبيان صلاحيتها للنشر، على وفق الضوابط الآتية:

١. يُبلَّـغ الباحـث أو المحقّق بتسـلّم المادة المُرسَـلة للنشـر خلال مـدّة أقصاها أسـبوعان من تاريخ التسـلّم.

٢. يُبلَّـغ أصحـاب البحـوث المقبولة للنشـر بموافقة هيـأة التحرير على نشـرها وموعـده المتوقّـع خلال مـدّة أقصاها شـهران.

٣. البحـوث التـي يـرى المقوّمون وجـوب إجراء تعديـلات أو إضافـات عليها قبـل نشـرها تُعـاد إلـى أصحابهـا مـع الملاحظـات المحـدّدة، ليعملـوا على إعـادة إعدادهـا نهائيًا للنشـر.

٤. البحوث المرفوضة يبلّغ أصحابها من دون ضرورة إبداء أسباب الرفض.

٥. يمنـح كلّ باحـث أو محقّـق نسـخة واحـدة مـن العـدد الذي نُشـر فيـه بحثه، مع مسـتل مـن المـادة المنشـورة، ومكافـأة ماليّة.

- تراعي المقاليد التراثيّة في أولويّة النشر:

  ١- تاريخ تسلّم رئيس التحرير للبحث.

  ٢- تاريخ تقديم البحوث التي يتم تعديلها.

  ٣- تنوّع مادة البحوث كلّما أمكن ذلك.

- البحـوث والدراسـات المنشـورة تعـبّر عـن آراء أصحابهـا، ولا تعـبّر بالضرورة عـن رأي المقاليد.
- تُرتَّب البحوث على وفق أسس فنية لا علاقة لها بمكانة الباحث.
- يرسـل المحقّـق أو الباحث الذي لم يسـبق له النـشر في المقاليد التراثيّـة موجزًا عن سـيرته العلميّـة، وعنوانـه، وبريـده الإلكـترونيّ؛ لأغـراض التعريـف والتوثيق، عـلى بريد مجلة الخزانـة الإلكـترونيّ: kh@hrc.iq
- لهيأة التحرير الحق في إجراء بعض التعديلات اللازمة على البحوث المقبولة للنشر.

بسم الله الرحمن الرحيم

رئيس التحرير

الحمدلله رب العالمين، وأفضل الصلاة وأتم التسليم على حبيبه المصطفى وعلى آله الطيبين الطاهرين، وبعد:

جُبِلت الأمم على الاعتزاز بتراثها وحضارتها؛ كونه يعزّز انتماءها، ومدعاة لفخرها، إذ دائمًا ما يولّد ذلك التراث والامتداد الحضاريّ تيارًا معنويًّا مؤثّرًا بشكل لافت في دعم المنظومة الفكريّة والقيميّة لأبناء الأمّة مهما تعاقبت أجيالها، بل كلّما ازداد عمق تلك الحضارة، وطال عمر ذلك التراث كان أدعى فخرًا، وأبلغ تأثيرًا.

وقطعًا لا تختلف شعوب اليوم على عمق حضارتنا الإسلاميّة بمختلف تسمياتها؛ لأصالتها وريادتها بما قدّمته من اكتشافات ومنجزات أفاضت بها على البشريّة، حيث جاءت بمنظومة متكاملة هادفة إلى إعادة بناء نوع الإنسان (فكرًا وسلوكًا)؛ ليكون أداة خير وعطاء أينما حلّ، فغمر أبناؤها الدنيا بتراث على مختلف الأصعدة، ونخصّ صعيد الفكر والمعرفة الذي فاقت به أمتنا الإسلاميّة غيرها من الأمم بإقرار المنصفين من أعلامها.

رغم هذا المقوّم الفكريّ، والرصيد المعرفيّ الهائل، إلّا أنّنا - والمعنيين بالشأن العلميّ والثقافيّ - نتّفق اليوم على تشخيص حالة التسطيح المعرفيّ والارتداد الفكريّ الذي مُنِيت به مجتمعاتنا، خاصة بين الناشئة والشباب، فبدأت تُهجَر المكتبات، وتُستوحَش الكتب، وتنحسر فئة القرّاء والمطالعين.

نعم، قد نختلف في تشخيص أسباب ذلك؛ بين وجود أيادٍ سوداء وراء هذا الواقع (حرب ناعمة)، أم هو حصيلة لمجموعة عوامل متظافرة، لكن

نتّفق على أنّه خطر جسيم، وإذا لم تشتدّ السواعد لمواجهته قد يستشري بين أبناء هذا الجيل ويمتد إلى الأجيال اللاحقة؛ فيسلخها عن جسد أمة اقرأ، التي أُريد لها أنْ تكون وتبقى خير أمّة.

إذًا هذا الطارئ بات يمثّل تحديًّا لدى معشر أرباب العقول النيّرة، والقلوب المجبولة على حبّ العلم، والنافرة لكلّ ما يقود إلى التجهيل وتسطيح الفكر، ولا نحسب أنّهم قليل، أو في غفلة عمّا نحن عليه، لكن نأمل استجابة الجميع لهذا التحدي والتفاعل معه كلٌّ من موقعه، وتخصّصه، ومجاله، سعيًا لإعادة الأمور إلى نصابها عَبْر إحياء موروثنا الفكريّ والحضاريّ؛ والكشف عن مكنوناته ورجاله، فنكون قد أدمنا الصلة بذاك التراث، وحملنا الشباب والطليعة على مطالعته والتعرّف عليه، فضلًا عن رفد الباحثين والمتخصّصين بدراسات متنوّعة تُسهم في إذكاء ثقافتهم.

فكان مركز إحياء التراث في العتبة العباسيّة المقدّسة من بين المؤسّسات التي حملت هذا الهمّ في جميع أنشطتها، فبالأمس أصدر (مجلة الخِزانة) التي تمثّل رافدًا من روافد المعرفة التراثيّة، آخذة بمَن يقرأها إلى عبق تراث الأجداد، وصنيعة الأمجاد؛ بما تنشره من نصوص محقّقة، وبحوث متخصّصة ضمن أبواب ثابتة ومتنوعة.

واليوم - إثر استمرار التحديّات - يتمخّض عن (الخِزانة) وليد يُكمل المسير، ويفتح أبوابًا ونوافذَ يطلّ عبرها القارئ الكريم على مكنونات التراث وسمناه بـ(مقاليد التراث)، الذي هو إصدار علميّ تراثيّ دوريّ، ، يستعرض في كلّ إطلالة شذرات من حياة علمائنا الأفذاذ ونتاجهم، أو موضوعات تمثّل علامات بارزة في فضاء النشاط العلمي التراثيّ.

آملين منه تعالى التوفيق والسداد.

المحتويات

الباب الأول: دراسات تراثية

١٧	مكتبة السيّد حسن الصدر الكاظميّ قدس سره تاريخُها وأهميتُها ومقتطفات منها	عبد الرسول الكاظميّ أمين المكتبة العراق
١٢٥	فَوَائِد السَّـيِّد حَسَن الصَّدر الكاظمِيّ قدس سره فِي عِلـم الرِّجَـال كِتَـابُ (شَرح وَسَـائِل الشِّيعة) أُنـمُوذَجًا	مُحمّد باقِر مَلكيان مُحَقّق وباحِث تُراثيّ إيران
١٦٣	كِتَاب مُـختَلَف الرّجَال تأليف: السَّيِّد حَسَن الصَّدر الكاظمِيّ قدس سره (١٣٥٤هـ)	الشيخ محمّد جعفر الإسلاميّ باحث تراثيّ إيران
٢٠٧	طُرُق تَوثِيق نِسبَة الكُتب الوَاصِلَة إلينَا لـمُصَنِّفِيهَا (فَصْل القَضَا فِي فِقْهِ الرِّضَا أُنـمُوذَجًا)	السَّيِّد أَحْـمَد زَيد الـمُوسَوِيّ الحَوزة العلميَّة – النَجَف الأَشْرَف الكويت

الباب الثاني: إجازاته

٢٥٣	إجَازَة السَّيِّد حَسَن الصَّدر الكاظمِيّ قدس سره للسَّـيِّد هِبَـــة الدِّيـــن الحُسَـــينِيّ الشهرستانيّ قدس سره	دراسة وتحقيق الدكتور الشَّيخ عِمَاد الكاظمِيّ مُحَقّق وباحِث تُرَاثِيّ العراق
٣١٣	إجَازَة السَّيِّد حَسَن الصَّدرِ الكاظمِيّ قدس سره للمِيرزا أَبي الفَضْل النَّجم آبادِيّ قدس سره	تحقيق عبد الهادِي السَّيِّد مُحمّد عَلي العَلَوِيّ الحَوزة العلمِيَّة – النَجَف الأَشْرَف العراق

الباب الثالث: نصوص محقّقة

٣٤٣	البَيَان البَدِيع في أَنَّ مُـحَمَّد بن إسمَـاعيل الـمَبدُوء بِهِ فِي أَوَّل أَسَانِيد (الكافي) هُوَ ابن بَزِيعْ. تأليف: السَّيِّد حَسَن الصَّدرِ الكاظمِيّ قدس سره (١٣٥٤هـ)	تحقيق عَمَّـار السَّيِّد مُـجتَـبَى آل يُوشع الـمُوسَوِيّ الحَوزة العلميَّة – النَجَف الأَشْرَف العراق

٤٢١	تَحِيَّة أَهلِ القُبُور بِالـمَأْثُورِ تأليف: السيّد حسن الصدر الكاظميّ قدس سره (ت١٣٥٤هـ)	تحقيق الشَّيخ جعفر عَبد عليّ العبودِيّ الحَوزَة العلميَّة – كربلاء المقدّسة العراق
٤٧٥	تَعلِيقَـة عـلى كتاب المَحَاسِـن والمَسَـاوِئ للبيهقيّ تأليف: السيّد حسن الصدر الكاظميّ قدس سره (١٣٥٤هـ)	تحقيق كاظم حميد متعب الجبوريّ مركز إحياء التراث التابع الى دار مخطوطات العتبة العباسيّة المقدّسة العراق
٥٤٥	رِسَالة في النَّسِيء تأليف: السيّد حسن الصدر الكاظميّ قدس سره (١٣٥٤هـ)	تحقيق ميثم السَّيِّد مهديّ الخَطيب الحَوزة العلميَّة – كربلاء المقدّسة العراق
٥٧٥	نَفَائِسُ المَسَائِلِ تأليف: السيّد حسن الصدر الكاظميّ قدس سره (١٣٥٤هـ)	تحقيق الشَّيخ حُسَيْن مُحمَّد حَيدَر الحَوزَة العِلمِيَّة – النَجَفُ الأَشْرَف لُبنان

الباب الرابع: فهارس المخطوطات وكشّافات المطبوعات

٦٥٩	تَعلِيقَات عَلَى الكُتب الفِقْهِيَّة فِي مَكتَبَة السَّيِّد حَسَن الصَّدْرِ الكَاظِمِيّ قدس سره	عبد الرسول الكاظمِيّ أَمين المَكتبة العراق

الملاحق

٦٩٣	الملحق الاوّل	صـور ووثائـق خاصـة بمكتبـة السـيّد حسـن الصـدر الكاظمـيّ قدس سره.
٧٤٥	الملحق الثاني	صور إجازة السيّد حسن الصدر الكاظميّ قدس سره للسيّد هبة الدين الشهرستانيّ قدس سره
٧٥٥	الملحق الثالث	صور إجازة السيّد حسن الصدر الكاظميّ قدس سره للميرزا أبي الفضل النجم آباديّ قدس سره

٧٦٣	الملحق الرابع	صور نماذج من تعليقات العلماء على الكتب الفقهية في مكتبة السيّد حسن الصدر الكاظميّ قدس سره.
٧٨١	الملحق الخامس	قائمة بالمخطوطات المضافة إلى مكتبة السيّد حسن الصدر العامة المسجلة لدى دار المخطوطات العراقية في بغداد.

البيان البديع

في أن محمد بن إسماعيل المبدوء به في أول أسانيد الكافي هو ابن بزيع

تأليف

السيد حسن الصدر الكاظمي

A Unique Report

That Muhammad Ibn Ismail at the beginning of Al-Kafi's Chain of Reporters is Ibn Bazi`

Written by: Al-Sayed Hassan Al-Sadr Al-Kazimi

تحقيق

عمار السيد مجتبى آل يوشع الموسوي

الحوزة العلمية - النجف الأشرف

العراق

Manuscript Editing By:

Ammar Al-Sayed Mujtaba Al-Yusha Al-Mousawi

The Islamic Seminary - Najaf

Iraq

الملخّص

رسالة البيان البديع خصّصها المرحوم السيّد حسن الصدر لإثبات كون محمّد بن إسماعيل المبدوء به في (الكافي) هو ابن بزيع دون غيره ممّن يشترك معه في الاسم، وقد عقد قبل الشروع في ذكر الأدلّة ثماني مقدّمات مهمّة دخيلة في قبول أدلّته، ثمّ جعل الرسالة بعد ذلك في مقامين:

الأوّل: كونه ابن بزيع، واستدلّ عليه بتسع أدلّة؛ منها: تحديده لسنة وفاته، وشهرته، ورواية الكلينيّ عن طبقته.

ثمّ أكمل ذلك بذكر رسالة لبعض الأعلام ومناقشتها، وأردفها بمناقشة أخرى لرسالة خطيّة كانت عنده في نفس الموضوع للشيخ محمّد بن جابر العامليّ.

أمّا المقام الثاني: فخصّصه لنفي غير ابن بزيع ممّن يُحتمل كونه هو المبدوء به في (الكافي)؛ فذكر أوّلًا مقدّمة تناولت تعداد المشتركين في الاسم - غير ابن بزيع -، تلتها فصول ثلاثة تحدّث فيها المرحوم السيّد حسن الصدر عن استبعاد كلٍّ من: البرمكيّ، النيسابوريّ البندقيّ، الزعفرانيّ.

Abstract

The treatise (A Unique Report) written by Sayed Hasan Al-Sadr distinguishes Muhammad ibn Ismail who comes at the beginning of some of the chain of reporters in Al-Kafi as Ibn Bazi`. The author puts forward eight critical introductions which are intrusive to the evidence he uses. After, he makes the study two parts.

The first: The nine pieces of evidence that prove Muhammad ibn Ismail is Ibn Bazi'. The evidence includes research on the year of his death, his legacy, and Al-Kulayni's narration from his generation. Then he completes this part by mentioning and discussing a treatise written by a notable scholar. He then supplements it with another discussion of a written treatise on the same subject by Al-Sheikh Muhammad bin Jaber Al-Amili.

In the second part, the author negates other reporters that might be Muhammad ibn Ismail who is the beginning of Al-Kafi's chain. He first mentions an introduction that shows the possible figures and follows it up with three chapters in which the late Sayed Hassan Al-Sadr refutes that he (Muhammad ibn Ismail who comes at the beginning of the chain) is Al-Barmaki, Al-Nisaburi Al-Banduqi, or Al-Zafarani.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

المقدّمة

العلّامة السيّد حسن صدر الدين الكاظميّ من الأعلام المبرّزين، ومن مشايخ الإجازة، ترك مؤلّفات كثيرة ومتنوّعة، لذا حظيت سيرته بفسحة طيّبة من الذياع والانتشار، خاصّة في سيرته التي أُودعت في مقدّمات كتبه التي حُقِّقت، لذا آثرنا الاختصار في سيرته التي أعددناها في هذه المقدّمة.

المؤلِّف

اسمه ونسبه ولقبه:

هو السيّد حسن - صدر الدين أبو محمّد - ابن السيّد العلّامة هادي ابن السيّد محمّد عليّ الملقّب بـ(سيّد العلماء)، يصل نسبه الشريف إلى السيّد إبراهيم الأصغر الملقّب بالمرتضى ابن الإمام موسى الكاظم عليه السلام[١]، لُقِّبَ بـ(صدر الدين) أو بـ(الصدر)؛ نسبةً إلى عمِّ أبيه السيّد صدر الدين العامليّ[٢].

مولده ومسيرته العلميّة:

وُلِدَ السيّد الصدر في مدينة الكاظميّة المقدّسة سنة (١٢٧٢هـ)[٣]، وأسرته من الأُسر العلميّة الشهيرة في العراق، وإيران، ولبنان[٤].

تلقّى السيّد حسن الصدر علومه في أكثر من مكان، وعلى يد أكثر من عالم، فكانت

(١) ينظر تكملة أمل الآمل: السيّد حسن الصدر: ١/ ١١٤ .

(٢) ينظر الكرام البررة: الطهرانيّ: ٢/ ٦٦٨ .

(٣) ينظر بُغية الراغبين: العاملّي: ١/ ٢٨٩ .

(٤) ينظر رسالة في مصنّفات السيّد حسن صدر الدين (مقدّمة التحقيق): السيّد حسن الصدر: ١١.

محطّته العلميّة الأولى في الكاظميّة المقدّسة دارسًا فيها المقدّمات بإشراف والده السيّد هادي الصدر، ثمّ انتقل إلى مدينة النجف الأشرف سنة (١٢٩٠هـ) فكانت محطّته الثانية ملازمًا لعددٍ من العلماء، من أهمّهم أستاذه الميرزا الشيرازيّ الكبير، ولمّا انتقل الأخير إلى سامراء انتقل معه السيّد الصدر مع نخبة من أعلام حوزته سنة (١٢٩١هـ)، وهي محطّته الثالثة، ورجع إلى النجف الأشرف ثمّ إلى سامراء مرّة أخرى، و بعد وفاة أستاذه الشيرازيّ الكبير عاد إلى الكاظميّة المشرّفة سنة (١٣١٤هـ)، وبقي فيها امتثالًا لأمر والده[١]، وهي محطّته الأخيرة .

وفاته:

تُوفّي السيّد الصدر في دار نجله القاطن في محلّة (الجعيفر) ببغداد، عن عمر (٨٢) سنة، الموافق لسنة (١٣٥٤هـ / ١٩٣٥م)، وكان لوفاته أثر كبير في قلوب الناس، فشُيِّعَ تشييعًا مهيبًا، وبحضور الملك (غازي)، ووزرائه، وموظّفي الحكومة الكبار، والأعيان، ودُفن رحمه الله في الصحن الكاظميّ الشريف جنب والده على يمين باب المراد[٢].

مؤلّفاته:

تجاوزت مؤلَّفات السيّد الصدر المائة مؤلَّف[٣]، و تنوّعت ما بين الموسوعات الكبرى، إلى الرسائل العلميّة الصغيرة، أشهرها: (تكملة أمل الآمل)، (تأسيس الشيعة الكرام لفنون الإسلام)، (نهاية الدراية في الحديث)، وغيرها، وقد صنع السيّد الصدر رسالةً عرّف عِبرها بمصنَّفاته التي دوّنها لغاية سنة (١٣٣٨هـ) ففيها ما يغني عن مراجعة غيرها من المصادر[٤].

---

(١) ينظر كشف الظنون عن خيانة المأمون (المقدّمة): السيّد حسن الصدر: ٢٢ .

(٢) ينظر: بغية الراغبين: ١/ ٣٣٧، ٣٣٨، و ٣٩٧، رسالة في مصنّفات السيّد الصدر (مقدّمة التحقيق): ٣٧، ٣٨.

(٣) ينظر الأعلام للزركلّي: ٢ / ٢٢٤ .

(٤) حُقّقت هذه الرسالة مع استدراك عليها ونُشرت سنة ٢٠٢٢م من قِبل مركز إحياء التراث التابع لدار مخطوطات العتبة العباسيّة المقدّسة

قصة التحقيق

كنتُ في يوم من الأيام في مذاكرة مع بعض الزملاء الأعزّاء في كتاب (أصول الكافي) لثقة الإسلام الشيخ محمّد بن يعقوب الكلينيّ، وقد لفتَ نظرنا سند إحدى الروايات التي ابتدأ فيها ثقة الإسلام براوٍ اسمه (محمّد بن إسماعيل)، ففتحنا هذا الملف الرجاليّ على طاولة البحث، وراجعنا بعض كلمات الأعلام بهذا الصدد، وكان احتمال كونه ابن بزيع مستبعَدًا؛ لاختلاف الطبقة، لكن بعض الزملاء لم يرتضِ ذلك، وقال بإمكان لقاء الكليني مع ابن بزيع، وأنّ الأمر يحتاج إلى متابعة، وما كنتُ أتصور أنّ أحدًا من الرجاليّين يقول بذلك؛ لاختلاف الطبقة واستبعدتُه أشدّ الاستبعاد، وانتهى الأمر بعدم الاتفاق على شيء.

وفي يوم من الأيام كنتُ أبحث عن حكمِ لبس السواد فقهيًّا، وقد عثرتُ في معرض الكتاب الدوليّ المقام في النجف الأشرف على رسالة للسيّد حسن الصدر قدس سره عن مسألة لبس السواد، فوجدت في مقدّمتها ذكرًا لبعض مؤلَّفات السيّد الصدر قدس سره، وفيها «رسالة البيان البديع في أنّ محمّد بن إسماعيل المبدوء به في أسانيد الكافي هو ابن بزيع»، فأُصِبتُ بالدهشة، وكنت أتمنى العثور عليها؛ لمعرفة وجه ذلك.

فسألت شيخنا المحقّق القدير الأستاذ الشيخ مسلم الرضائيّ دام عطاؤه عن الرسالة المذكورة؛ لما أعرفه عنه من خبرة في هذا المجال، فأطلعني مشكورًا على صورتها المخطوطة إجمالًا، واشترط عليَّ السعيَ في تحقيقها والاطلاع التفصيليّ عليها، فاستثقلتُ ذلك، لكن ما دعاني إلى الموافقة امتثال أمره، والشوق إلى معرفة دليل السيّد حسن الصدر قدس سره، فتوكّلتُ على الله تعالى وشرعت في تحقيقها.

لقد كانت هذه المحاولة هي الأولى للغوص في عالم تحقيق المخطوطات، فلذا كانت شاقة جدًّا، ومضافًا إلى ذلك حصلت بعض الموانع والمكدِّرات أدت إلى توقّف العمل عن مراجعتها وإكمال استخراج مصادرها، لا سيّما غير المتوفر منها في مكتبة أهل البيت الإلكترونية.

وبعد مدّة ليست بالقليلة طلبت إدارة مجلّة الخزانة الموقّرة مراجعتها لطباعتها في ملف خاصّ بتراث المرحوم السيّد حسن الصدر قدس سره، لكن الانشغال وتشتّت البال منع من الامتثال لطلبهم، إلّا أنّ لطف الله تعالى قيّض لي الأخ الحبيب اللبيب والصديق الفاضل

السيّد محمود الياسريّ دام توفيقه؛ لمراجعتها وإكمال ما فاتني من مصادرها خصوصًا الربع الأخير منها، ثمّ قمت بعد ذلك بمراجعة سريعة للعمل بعد انقطاع دام لأكثر من أربع سنين، فكانت هذه الرسالة الماثلة بين يديك عزيزي القارئ.

فلسماحة السيّد المحمود ولإدارة مجلّة الخزانة ولشيخنا الرضائيّ من قبلُ خالصُ الشكر والامتنان.

نُسخ الرسالة:

كان الاعتماد في تحقيق هذه الرسالة على ثلاث نسخ خطيّة، وهي بحسب الأهميّة:

الأولى: نسخة مصوّرة بخطّ المؤلِّف تقع في ٣٣ صفحة، مختلفة الأسطر، تاريخ إنهائها (١٥صفر ١٣٣٨هـ) في بلد الكاظمين عليهما السلام، وقد أسميناها بـ(الأصل)؛ معتمديها متنًا للرسالة.

الثانية: نسخة مصوّرة مستنسخة عن نسخة الأصل، مجهولة الناسخ خالية من تاريخ النسخ، تقع في ٤١ صفحة، عدد أسطرها ١٧سطرًا، وُضعت عنوانات الفصول باللون الأحمر، في آخرها استدراك بخطّ المؤلِّف لبعض المطالب، وقد أسميناها بـ(خ).

الثالثة: نسخة مصوّرة لمسوّدة بخطّ المؤلِّف، تقع في ٣٢ صفحة، مختلفة الأسطر، وأسميناها بـ(س).

منهجيّة التحقيق

١. تنضيد النسخة الأصل، ومقابلة المنضّد عليها لتلافي ما قد يقع من سهو في أثناء التنضيد، ثمّ مقابلة النسخة (خ) على الأصل والإشارة إلى الاختلافات بين النسختين في الهامش، سوى عبارات التسليم؛ فقد تمّ إثبات أغلبها من نسخة (خ) دون الإشارة إلى ذلك.

٢. مقابلة النسخة (س) على الأصل، وبعد الاطلاع على اختلافاتٍ كثيرة فيها خاصّة في أوّلها، لذا لم تُعتمد إلّا في موارد معيّنة اقتضتها ضرورة ضبط النصّ، مع الإشارة إلى ذلك في الهامش.

٣. الاعتماد في ضبط النصّ على منهج التصويب في المتن، بإثبات المناسب للسياق من النسخة (خ) أو (س)، مع الإشارة إلى ذلك في الهامش.

٤. تصحيح بعض الاشتباهات اللغويّة والإملائيّة - وهي قليلة - دون الإشارة إليها في الهامش، سوى ما كان منها بتبديل كلمة فيشار إليه، وكذلك إتمام بعض الكلمات بإضافة ما يتمّها بين معقوفين دون الإشارة إليه في الهامش.

٥. جعل النصوص المنقولة نصًّا من دون تغيير بين قوسي تنصيص « »، وأمّا النصوص المنقولة باختلاف فجُعلت بين قوسين هلاليّين ( ).

٦. تخريج النصوص والأقوال المحكيّة من مصادرها المصرّح بها، وأمّا التي لم يُصرَّح بها فكان تخريجها من المصادر التي ذكرتها، كما أنّ هناك بعض المصادر التي ذكرها المؤلِّف لم أقف عليها فأشرتُ إلى عدم العثور عليها بحسب المصادر المتيسّر الوصول إليها.

٧. شرح بعض الكلمات التي هي بحاجة إلى بيان في الهامش، ولذات السبب أُدرجت بعض التعليقات الضروريّة على بعض الموارد.

٨. ترجمة بعض الأعلام الوارد ذكرهم في المتن.

٩. وضع عددٍ من العناوين لبعض المطالب؛ تسهيلًا للمُطالِع والباحث، ووضعها بين معقوفين دون الإشارة إليها في الهامش.

صور أول النسخ الخطيّة المُعتَمدة وآخرها

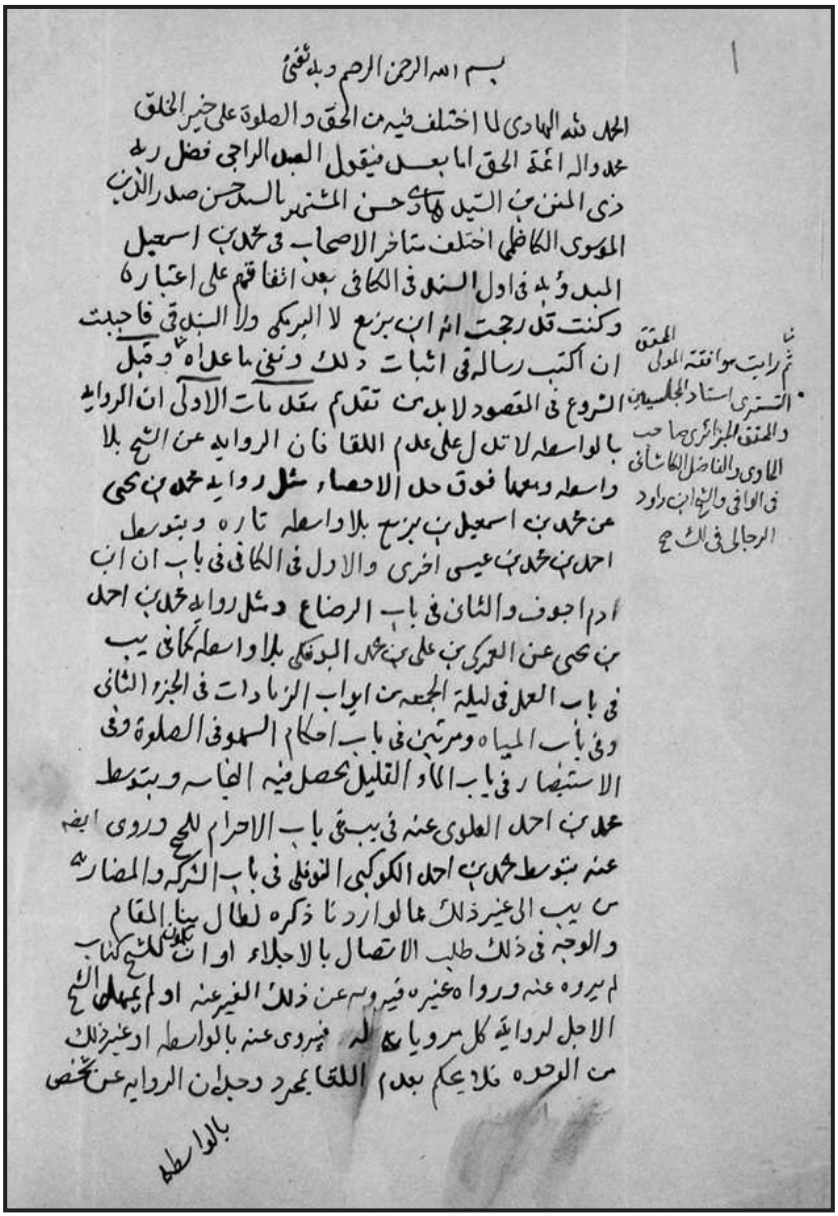

بسم الله الرحمن الرحيم وبه ثقتي

الحمد لله الهادي لما اختلف فيه من الحق والصلوة على خير الخلق محمد واله ائمة الحق اما بعد فيقول العبد الراجي فضل ربه غني المنن بن السيد هادي حسن المشتهر بالسيد حسن صدر الدين الموسوي الكاظمي اختلف متاخر الاصحاب في محمد بن اسمعيل المبدوء به في اول السند في الكافي بعد اتفاقهم على اعتباره وكنت قد رجحت انه ابن بزيع لا البرمكي ولا البندقي فاجبت ان اكتب رسالة في اثبات ذلك ودعني ما عداه وقبل الشروع في المقصود لابد من تقديم مقدمات الاولى ان الروايه بالواسطه لا تدل على عدم اللقاء فان الروايه عن الشيخ بلا واسطه وبعدها فوق حد الاحصاء مثل روايه محمد بن يحيى عن محمد بن اسمعيل بن بزيع بلا واسطه تاره وبتوسط احمد بن محمد بن عيسى اخرى والاول في الكافي في باب ان الائمة اذا اجوف والثاني في باب الرضاع مثل روايه محمد بن احمد بن يحيى عن العمركي بن علي بن عمر البوفكي بلا واسطه كما في باب العلل في ليلة الجمعه من ابواب الزيادات في الجزء الثاني وفي باب المياه ومرتين في باب احكام السهو في الصلوة وفي الاستبصار في باب الماء القليل يحصل فيه النجاسه وبتوسط محمد بن احمد العلوي عنه في بعض باب الاحرام للحج وروى ايضا عنه بتوسط محمد بن احمد الكوفي النوفلي في باب الشركه والمضاربه من ديب الى غير ذلك مما اوردنا ذكره لطال بنا المقام والوجه في ذلك طلب الاتصال بالاجلاء او ان الشيخ كتاب لم يروه عنه ورواه غيره فيروي عن ذلك الغير عنه او لم يحمل الشيخ الاجل لروايه كل مروياته له فيروي عنه بالواسطه او غير ذلك من الوجوه فلا يعلم بعدم اللقاء بمجرد وجدان الروايه عن شخص بالواسطه

ثم رايت موافقة المحقق التستري استاد المجلسيين والمحقق الجزائري صاحب الحاوي والفاضل الكاشاني في الوافي والشهيد ابن داود الرجالي في الك ج

الصفحة الأولى من نسخة الأصل

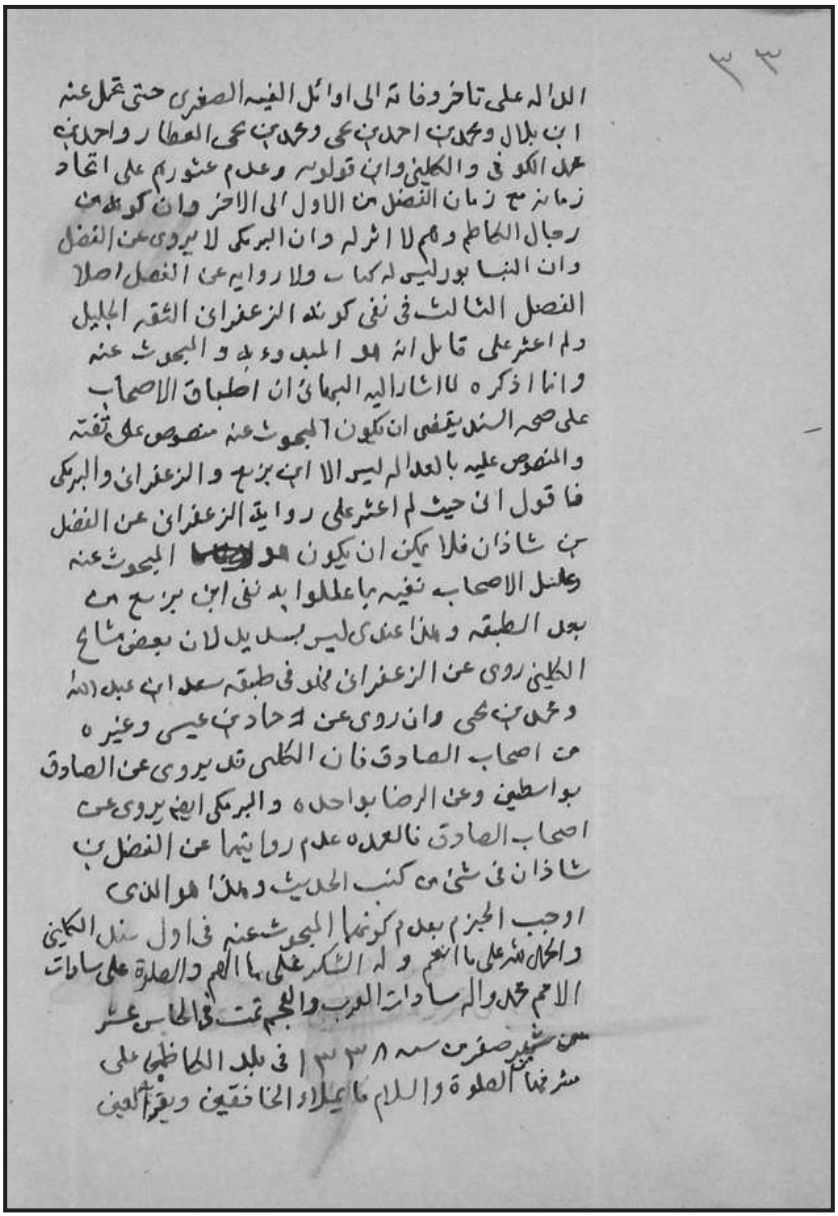

الصفحة الأخيرة من نسخة الأصل

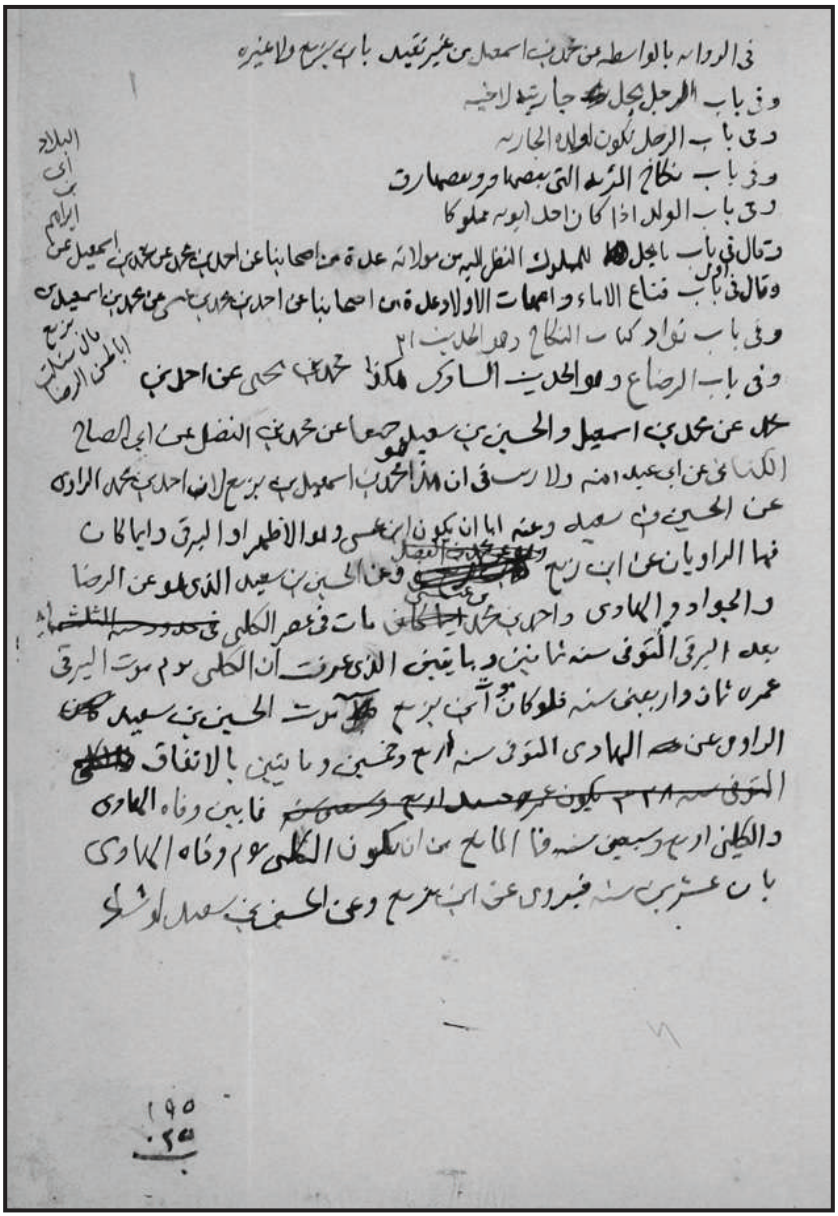

الصفحة الأولى من نسخة (س)

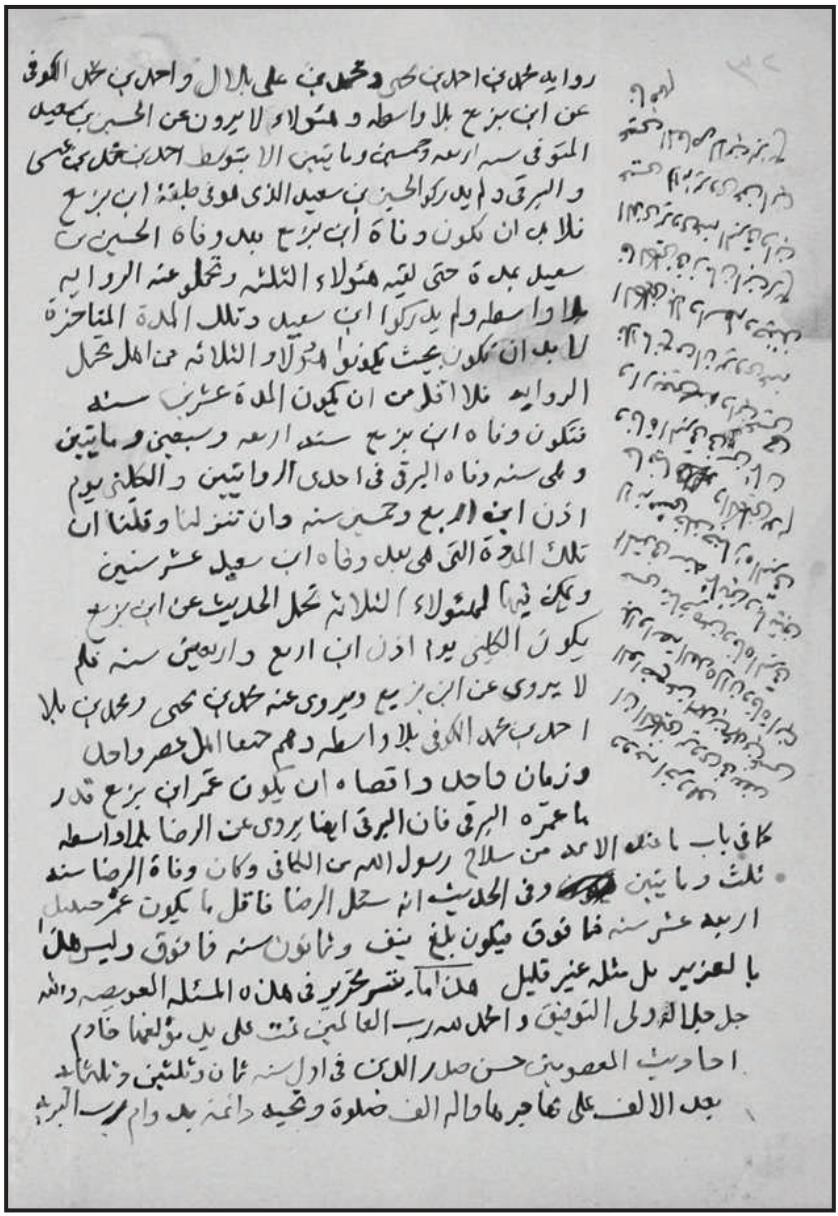

الصفحة الأخيرة من نسخة (س)

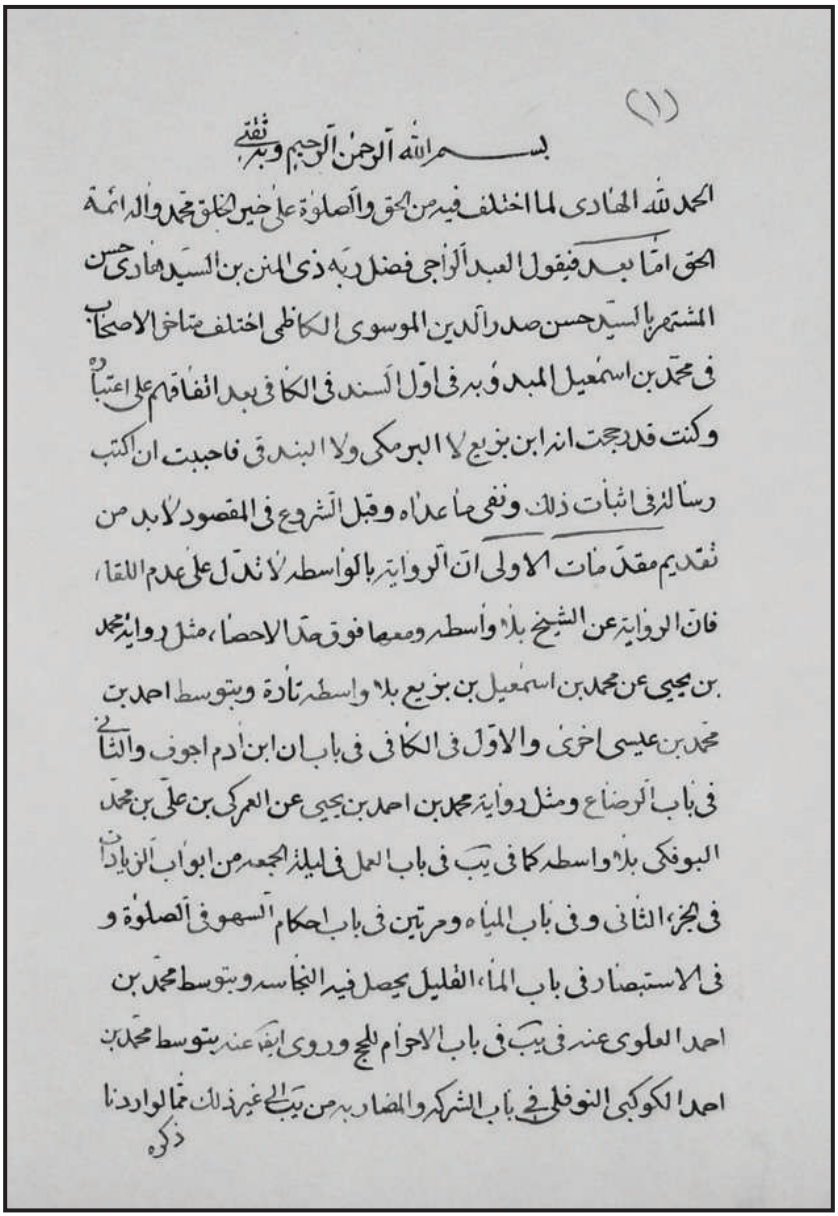

(١)

بسم الله الرحمن الرحيم وبه ثقتي

الحمد لله الهادي لما اختلف فيه من الحق والصلوة على خير الخلق محمد وآله ائمة الحق اما بعد فيقول العبد الراجي فضل ربه ذي المنن بن السيد هادي حسن المشتهر بالسيد حسن صدر الدين الموسوي الكاظمي اختلف مشايخ الاصحاب في محمد بن اسمعيل المبدوء به في اول السند في الكافي بعد اتفاقهم على اعتباره وكنت قد رجحت انه ابن بزيع لا البرمكي ولا البندقي فاجبت ان اكتب رسالة في اثبات ذلك ونفي ما عداه وقبل الشروع في المقصود لا بد من تقديم مقدمات الاولى ان الرواية بالواسطة لا تدل على عدم اللقاء فان الرواية عن الشيخ بلا واسطة ومعها فوق حد الاحصاء، مثل رواية محمد بن يحيى عن محمد بن اسمعيل بن بزيع بلا واسطة نادرة وبتوسط احمد بن محمد بن عيسى اخرى والاول في الكافي في باب ان ابن آدم اجوف والثاني في باب الرضاع ومثل رواية محمد بن احمد بن يحيى عن العركي بن علي بن محمد البوفكي بلا واسطة كما في يب في باب العمل في ليلة الجمعة من ابواب الزيادات في الجزء الثاني وفي باب المياه ومرتين في باب احكام السهو في الصلوة وفي الاستبصار في باب الماء القليل يحصل فيه النجاسة وبتوسط محمد بن احمد العلوي عنه في يب في باب الاحرام للحج وروى ايضا عنه بتوسط محمد بن احمد الكوكبي النوفلي في باب الشركة والمضاربة من يب الى غير ذلك مما لو اردنا ذكره

الصفحة الأولى من نسخة (خ)

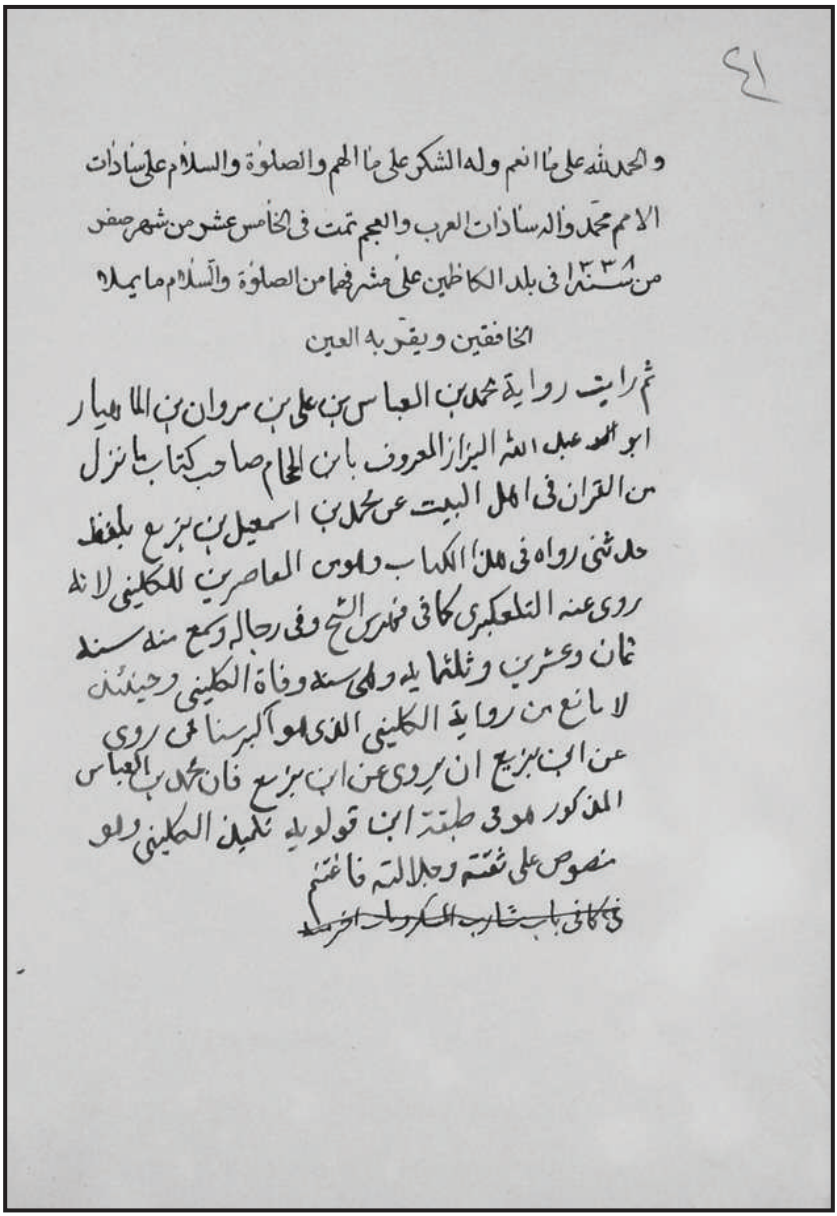

الصفحة الأخيرة من نسخة (خ)

هذا كتابٌ سمّيناه:

البيان البديع

في أنّ محمّد بن إسماعيل المبدوء به في أوّل أسانيد (الكافي) هو ابن بزيع[١].

بسم الله الرحمن الرحيم، وبه ثقتي

الحمد لله الهادي لما اختُلف فيه من الحقّ، والصلاةُ على خير الخلق محمّدٍ وآله أئمّة الحقّ.

أمّا بعدُ:

فيقول العبدُ الراجي فضلَ ربِّه ذي المنن، ابن السيّد العلّامة الهادي[٢] حسن، المشتهر بالسيّد حسن صدر الدين الموسويّ الكاظميّ: اختلف متأخّرُ الأصحاب[٣] في محمّد بن إسماعيل المبدوء به في أوّل السند في (الكافي) بعد اتّفاقهم على اعتباره، وكنتُ قد رجّحت أنّه ابن بزيع لا البرمكيّ ولا البندقيّ، فأحببتُ أن أكتب رسالةً في إثبات ذلك ونفي ما عداه.

(ثمّ رأيتُ موافقة المولى المحقّق التستريّ[٤] أُستاذ المجلسيَّين، والمحقّق الجزائريّ

---

(١) العبارة بتمامها غير موجودة في (خ) و(س).

(٢) في الأصل و(خ): (ابن السيّد هادي)، وما أثبتناه من (س)، أقول: ما صنعه المصنّف من تقديم اسم أبيه على اسمه جدير بالثناء والاعتبار، وليس ذلك بعجيب على مثل المصنّف في توقير أبيه وعدم التقدّم عليه حتى في كتابة الاسم.

(٣) ينظر: مشرق الشمسين: الشيخ البهائيّ: ٢٧٤-٢٧٦ وما بعدها، الرواشح السماويّة: المحقّق الداماد: ١١٩-١٢٤، الوافي: الفيض الكاشانيّ: ١/١١٩-١٢٤، جامع الرواة: الأردبيليّ: ٢/٧٠-٧١ وما بعدها، ملاذ الأخيار: العلّامة المجلسيّ: ١/٧٤-٧٧، منتهى المقال: محمّد بن إسماعيل المازندرانيّ: ٥/٣٥٦-٣٦٧.

(٤) هو الشيخ عبد الله بن الحسين التستريّ، كان عالـمًا فاضلاً، وزاهدًا عابدًا، مُحقّقًا، مُدقّقًا، شيخ الطائفة الإماميّة في عصره، حَقّق الأخبار والرجال والأصول بما لا مزيد عليه، له تصانيف؛ منها:

صاحب (الحاوي)[١]، والفاضل الكاشانيّ[٢] في (الوافي)[٣]، والشيخ ابن داوُد الرجاليّ[٤]

(التتميم لشرح الشيخ نور الدين عليّ على قواعد الحلّيّ)، تُوفّي رحمه الله في محرّم الحرام سنة (١٠٢١هـ)، وأُودع جُثمانه في مقبرة السيّد إسماعيل بن زيد بن الحسن، ثمّ نُقل بعد سنة إلى مشهد أبي عبد الله الحسين عليه السلام. (ينظر: أمل الآمل: الحرّ العامليّ: ١٥٩/٢، الكنى والألقاب: الشيخ عبّاس القمّيّ: ١١٩/٢، الروضة النضرة: آقا بزرك: ٣٤٣).

وحكى عنه الموافقة السيّد الجزائريّ في (كشف الأسرار: ٣/ ١٠٧).

(١) هو الشيخ عبد النبيّ بن سعد الجزائريّ محتدًا، والحائريّ مسكنًا، والغرويّ تحصيلاً، كان عالمًا فاضلًا، مُحقّقًا مُدقّقًا، ماهرًا في الأُصولَين، والحديث، والرجال، ذا مكانة سامية وجاهٍ عريضٍ، له تصانيف؛ منها: (حاوي الأقوال في معرفة الرجال)، تُوفّي رحمه الله سنة (١٠٢١هـ) في قرية بين أصفهان وشيراز، وقبره الآن في شيراز. (ينظر: روضات الجنّات: الخوانساريّ: ٢٦٨/٤، الروضة النضرة: ٣٥٨).

وحكى عنه الموافقة السيّد الجزائريّ في (كشف الأسرار: ٣/ ١٠٧).

(٢) هو الشيخ محمّد محسن ابن الشاه مرتضى ابن الشاه محمود، المدعوّ بـ(المولى محسن القاشانيّ)، المعروف بـ(الفيض)، أحد نوابغ العلم في القرن الحادي عشر، كان نشوؤه في بلدة (قمّ)المشرّفة، فانتقل إلى (قاشان)، ثمّ ارتحل إلى (شيراز) بعد ما سمع بورود السيّد ماجد بن هاشم الصادقيّ البحرانيّ تلك البلدة؛ للأخذ من منهل علومه، ومن الملّا صدر الدين محمّد بن إبراهيم الشيرازيّ، وتخرّج عليهما، وتزوّج ابنة الملّا صدرا، ثمّ غادرها إلى (قاشان) وكان هنالك مرجعًا فذًّا لا ندّ له إلى أن تُوفّي بها سنة (١٠٩١هـ)، وقبره مشهور يُزار . (ينظر: روضات الجنّات: ٧٩/٦، الروضة النضرة: ٤٩١).

(٣) تتبّعت كتاب (الوافي) فما وجدتُ فيه ما يدلّ على ما نسبه المصنّف إلى المحدِّث الفيض الكاشانيّ، بل وجدتُ خلافه؛ حيث صرّح الفيض الكاشانيّ في المقدّمة الثانية من كتابه (الوافي: ١٩/١) بقوله: «..محمّد بن إسماعيل المذكور في صدر السند من كتاب (الكافي) الذي يروي عن الفضل بن شاذان النيسابوريّ؛ وهو محمّد بن إسماعيل النيسابوريّ الذي يروي عنه أبو عمرو الكشيّ أيضًا عن الفضل ابن شاذان ويُصدّر به السند، وهو أبو الحسن المتكلّم الفاضل المتقدّم البارع المحدّث، تلميذ الفضل بن شاذان الخصّيص به، يُقال له: (بندفر)، وتوهُّم كونه محمّدَ بن إسماعيل بن بزيع، أو محمّد بن إسماعيل البرمكيّ صاحب الصومعة بعيدٌ جدًّا».

(٤) هو الشيخ تقيّ الدين أبو محمّد الحسن بن علـيّ بن داود الحلّيّ، وقد يُسمّى في بعض المعاجم الرجاليّة (الحسن بن داوُد) نسبةً إلى الجدّ، وُلد خامس جمادى الآخرة سنة (٦٤٧هـ)، وكان معاصرًا للعلّامة الحلّيّ وشريكًا له في الدرس عند المحقّق صاحب (الشرائع)، ولم يُضبط تاريخ وفاته، ولكن قيل: تُوفّي سنة (٧٤٠هـ) ونيف. (ينظر: رياض العلماء: الأفندي: ٢٥٤/١، روضات الجنّات: ١٩٩/٢، أعيان الشيعة: محسن العامليّ: ١٨٩/٥)

في (لك)[١])[٢].

وقبل الشروع في المقصود لا بُدّ من تقديم مقدّماتٍ:

[الرواية بالواسطة لا تدلّ على عدم اللّقاء]

الأُولى: إنّ الرواية بالواسطة لا تدلّ على عدم اللّقاء، فإنّ الرواية عن الشيخ بلا واسطة، ومعها فوق حدّ الإحصاء؛ مثل رواية محمّد بن يحيى عن محمّد بن إسماعيل بن بزيع بلا واسطة تارةً، وبتوسّط أحمد بن محمّد بن عيسى أُخرى، والأوّل في (الكافي) في باب أنّ ابن آدم أجوف[٣]، والثاني في باب الرضاع[٤].

ومثل رواية محمّد بن أحمد بن يحيى عن العمركيّ بن عليّ بن[٥] محمّد البوفكيّ بلا واسطة، كما في (التهذيب) في باب العمل في ليلة الجمعة من أبواب الزيادات في الجزء

---

(١) كذا في الأصل وهو رمز لاحد كتب ابن داود ولم يتّضح لنا المراد منه.

نعم، ذكر ابن داود في رجاله ص٣٠٦: «إذا وردت رواية عن محمّد بن يعقوب عن محمّد بن إسماعيل بلا واسطة ففي صحّتها قول؛ لأنّ في لقائه له إشكالًا فتقف الرواية؛ لجهالة الواسطة بينهما، وإن كانا مرضيّين معظَّمين . وكذا ما يأتي عن الحسن بن محبوب عن أبي حمزة».

(٢) ما بين القوسين غير موجود في نسخة (خ).

(٣) الكافي: الكلينيّ: ٢٨٧/٦، ح٧، وهذا نصّه: «مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ، عَنِ الْفَضْلِ ابْنِ شَاذَانَ، وعَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيه، جَمِيعًا عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ الْحَمِيدِ، عَنِ الْوَلِيدِ بْنِ صَبِيحٍ، عَنْ أَبِي عَبْدِ الله..»، ولا يخفى أنّه لم يصرّح بكونه ابن بزيع بحسب (الكافي) الذي بأيدينا.

(٤) المصدر نفسه: ٤٣٧/٥، بَابُ الرَّضَاعِ، ح ٢، وهذا نصّه: «مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْفُضَيْلِ، عَنْ أَبِي الصَّبَّاحِ الْكِنَانِيِّ، عَنْ أَبِي عَبْدِ الله..».

(٥) في بعض الكتب الرجاليّة بدلاً من كلمة (بن) (أبو). (ينظر: فهرست أسماء مصنّفي الشيعة (رجال النجاشيّ): النجاشيّ: ٣٠٣، إيضاح الأشتباه: العلّامة الحلّيّ: ٢٤٨، وخلاصة الأقوال: العلّامة الحلّيّ: ٢٢٧)

نعم، ذكر ابن داوُد في رجاله: ١٤٧: «العمركيّ بن عليّ بن محمّد البوفكيّ، و(بوفك) قرية من قُرى نيسابور، شيخ من أصحابنا ثقة، وكان سيّدنا جمال الدين - قدّس الله روحه - يقول: في رواية صحيحة أنّ اسمه عليّ بن البوفكيّ، له كتب».

الثاني[١]، وفي باب المياه[٢]، ومرّتين في باب أحكام السهو في الصلاة[٣]، وفي (الاستبصار) في باب الماء القليل يحصل فيه النجاسة[٤]، وبتوسّط محمّد بن أحمد العلويّ عنه في (التهذيب) في باب الإحرام للحجّ[٥]، وروى أيضًا عنه بتوسّط محمّد بن أحمد الكوكبيّ النوفليّ في باب الشركة والمضاربة من (التهذيب)[٦]، إلى غير ذلك ممّا لو أردنا ذكره لطال بنا المقام.

والوجه في ذلك طلب الاتّصال بالأجلّاء، أو أن يكون للشيخ كتاب لم يروه عنه ورواه غيرُه فيرويه عن ذلك الغير عنه، أو لم يُمهل[٧] الشيخَ الأجلَّ لرواية كلّ مرويّاته له فيروي عنه بالواسطة، أو غير ذلك من الوجوه، فلا يُحكم بعدم اللّقاء بمجرّد وجدان الرواية عن شخصٍ بالواسطة.

---

(١) تهذيب الأحكام: الطوسّي: ٢٤٧/٣، باب ٢٤، العمل في ليلة الجمعة ويومها، ح٥٩، وفيه هكذا: «عنه عن العمركيّ، عن عليّ بن جعفر، عن أخيه موسى عليه السلام..»، ولايخفى أنّه من التعليق السنديّ؛ لقوله في بدايه سند الحديث ٥٦: «محمّد بن أحمد بن يحيى عن إبراهيم بن هاشم، عن النوفليّ، عن السكونيّ، عن جعفر، عن أبيه، عن آبائه عليهم السلام..» ثمّ عطف بقوله: (عنه) في ح٥٧، و٥٨، و٥٩، و٦٠، و٦١.

(٢) المصدر نفسه: ٢٢٩/١، باب المياه وأحكامها وما يجوز التطهّر به وما لا يجوز، ح٤٦، وفيه هكذا: «محمّد بن أحمد بن يحيى عن العمركيّ، عن عليّ بن جعفر، عن أخيه موسى بن جعفر عليه السلام..».

(٣) المصدر نفسه: ١٨٩/٢، باب أحكام السهو في الصلاة وما يجب منه إعادة الصلاة، ح٤٩، وفيه هكذا: «ما رواه محمّد بن أحمد بن يحيى عن العمركيّ، عن عليّ بن جعفر، عن أخيه موسى بن جعفر عليه السلام»، وفي نفس المصدر: ٢٠١، ح٩١: «محمّد بن أحمد بن يحيى عن العمركيّ، عن عليّ بن جعفر، عن أخيه موسى بن جعفر عليه السلام..».

(٤) الاستبصار: الطوسّي: ٢١/١، باب الماء القليل يحصل فيه شيء من النجاسة، ح٤، وفيه هكذا: «محمّد بن أحمد بن يحيى عن العمركيّ، عن عليّ بن جعفر، عن أخيه موسى بن جعفر عليه السلام..».

(٥) تهذيب الأحكام: ١٧٥/٥، باب الإحرام للحجّ، ح٣٢، وفيه هكذا: «محمّد بن أحمد بن يحيى عن محمّد بن أحمد العلويّ، عن العمركيّ بن عليّ الخراسانيّ، عن عليّ بن جعفر، عن أخيه موسى بن جعفر عليه السلام..».

(٦) تهذيب الأحكام: ٩١/٧، باب الشركة والمضاربة، ح٣٢، وفيه هكذا: «محمّد بن أحمد بن يحيى عن محمّد بن أحمد الكوكبيّ، عن العمركيّ الخراسانيّ، عن عليّ بن جعفر، عن أخيه موسى بن جعفر عليه السلام..».

(٧) في (خ): «يمهد».

فدعوى عدم لقاء الكلينيّ لابن بزيع؛ لوجود الرواية عنه بالواسطة، غلطٌ، وكذا الحكم بسقوط الواسطة لو جاءت الرواية عنه بلا واسطة، كما حكم في (المنتقى) بسقوط الواسطة في غير واحدٍ ممّن روى عن شخص بلا واسطة ومعها، فإنّه حكم في رواية محمّد بن يحيى عن ابن بزيع بسقوط الواسطة؛ لأنّه روى عن ابن بزيع بتوسّط أحمد ابن محمّد بن عيسى مثلًا[١]، وهذا غلط فاحش؛ فقد تكرّر في (الكافي) هكذا: «محمّد ابن يحيى عن أحمد بن محمّد ومحمّد بن إسماعيل، عن الفضل بن شاذان جميعًا، عن صفوان»[٢]، فمحمّد بن يحيى يروي عنهما معًا، ويروي عن كلّ واحدٍ منهما؛ كما في باب أنّ ابن آدم أجوف[٣]، هكذا: محمّد بن يحيى عن محمّد بن إسماعيل بن بزيع، عن الفضل ابن شاذان، عن صفوان.. إلخ، وفي باب الرضاع[٤]، هكذا: محمّد بن يحيى عن أحمد بن محمّد، عن محمّد بن إسماعيل.. إلخ.

[مناشئ عدم الرواية]

المقدّمة الثانية: عدم الرواية تارةً لاختلاف العصر واختلاف الطبقة، وتارةً لاختلاف المكان مع اتّحاد العصر، فعدم رواية ابن بزيع عن الهادي والعسكريّ عليهما السلام؛ لاختلاف

(١) قال الشيخ حسن بن زين الدين الشهيد قدس سره في منتقى الجمان في الأحاديث الصحاح والحسان: ٧١/١: «وروى الشيخ أبو جعفر الكلينيّ رحمه الله عن محمّد بن يحيى، عن محمّد بن إسماعيل، عن عليّ بن الحكم، عن شهاب بن عبد ربّه، عن أبي عبد الله عليه السلام..، وفي طريق هذا الخبر نوعُ إشكال، ولكن الذي يقوى في نفسي أنّه من الصحيح المشهوريّ، وأنّ رواية محمّد بن يحيى فيه عن محمّد ابن إسماعيل بواسطة أحمد بن محمّد، وأنّ عدم التعرّض لها من جملة مواضع السهو الواقع في الأخبار بكثرة، وقد مرّ آنفًا في باب المستعمل حديثٌ بهذا الإسناد شاهد لما قُلناه».

(٢) الكافي: ٣٦/١، باب صفة العلماء، ح٤، ولم أعثر على مورد غيره بهذه الطريقة من الإسناد.
نعم، ذكر في: ٢٧٦/٦، باب أنس الرجل في منزل أخيه، ح٣، هكذا: «محمّد بن يحيى عن محمّد بن إسماعيل، عن الفضل بن شاذان، عن صفوان بن يحيى..».

(٣) ينظر الكافي: ٢٨٧/٦، باب أَنَّ ابْن آدم أَجْوَف لاَ بُدَّ لَه مِنَ الطَّعَام، ح٧، ولم يُصّرح بكونه ابن بزيع كما تقدّم.

(٤) ينظر الكافي: ٤٣٧/٥، باب الرضَاع، ح١، ولم يُصّرح بكونه ابن بزيع بحسب النسخة التي بأيدينا.

المكان، لا لاختلاف العصر، وكذا عدم رواية الكلينيّ عن أحمد بن محمّد بن عيسى، وأحمد بن محمّد بن خالد البرقيّ بلا واسطة؛ لاختلاف المكان، وإلّا فالبرقيّ مات سنة ثمانين ومائتين، أو سنة أربع وسبعين ومائتين[١]، والكلينيّ حينئذٍ في سنّ ثمان وأربعين، أو أربع وخمسين؛ لأنّه تُوفّي سنة ثمان وعشرين وثلاثمائة[٢]، وابن عيسى مات بعد البرقيّ بمدّة، فإنّه الذي مشى خلف جنازة البرقيّ حافيًا[٣]، فالكلينيّ لا مانع له من الرواية عنهما بلا واسطة العدّة؛ لكن بُعد الشقّة دعته[٤] للرواية عنهما بتوسّط العدّة.

[ندرة الرواية عن الراوي ودلالتها]

المقدّمة الثالثة: إنّ الرواية عن شخصٍ نادرًا لا تدلّ على أنّ المرويَّ عنه شيخه، ولا أنّ الراوي دون المرويِّ عنه في الطبقة، فقول صاحب (المنتقى): وابن بزيع من مشايخ الفضل بن شاذان[٥] في غير محلّه؛ فإنّا لم نعثر على رواية الفضل عن ابن بزيع، إلاّ في

---

(١) جاء في رجال النجاشي: ٧٧: «.. وقال أحمد بن الحسين رحمه الله في تاريخه: تُوفيّ أحمد بن أبي عبد الله البرقيّ في سنة أربع وسبعين ومائتين، وقال عليّ بن محمّد ماجيلويه: مات سنة أخرى؛ سنة ثمانين ومائتين».

(٢) كما قال الشيخ في (الفهرست: ٢١١): «وتوفيّ محمّد بن يعقوب سنة ثمان وعشرين وثلاثمائة ببغداد..»، لكنّه قال في (رجاله: ٤٣٩): «..مات سنة تسع وعشرين وثلاثمائة في شعبان ببغداد ودُفن بباب الكوفة، وذكرنا كتبه في (الفهرست)..»، وهو مختار الشيخ النجاشيّ في (رجاله: ٣٧٨)؛ حيث قال: «..ومات أبو جعفر الكلينيّ رحمه الله ببغداد، سنة تسع وعشرين وثلاثمائة، سنة تناثر النجوم، وصلّى عليه محمّد بن جعفر الحسنيّ أبو قيراط..».

(٣) جاء في خلاصة الأقوال: ٦٣، عن ابن الغضائريّ: «..كان أحمد بن محمّد بن عيسى أبعده عن (قمّ)، ثمّ أعاده إليها واعتذر إليه . وقال: وجدت كتابًا فيه وساطة بين أحمد بن محمّد بن عيسى وأحمد ابن محمّد بن خالد، ولمّا تُوفّي مشى أحمد بن محمّد بن عيسى في جنازته حافيًا حاسرًا؛ ليُبرئ نفسه ممّا قذفه به».

(٤) في خ: (وعنه).

(٥) لم نقف عليه في (منتقى الجمان)، والمذكور في ٤٤/١ منه، في الفائدة الثانية عشرة: «..لم توجد رواية عن محمّد بن إسماعيل بن بزيع بالتصريح عن الفضل بن شاذان بعد التتبّع والاستقرا».

حديثٍ واحدٍ، رواه الصدوق في (العيون) في باب الإخبار بالنبوّة[١]، هكذا: (الفضل ابن شاذان قال: حدّثنا محمّد بن إسماعيل بن بزيع عن أبي الحسن الرضا عليه السلام...)[٢] الحديث[٣]، والقرائن تدلّ على العكس، وأنّ الفضل شيخ ابن بزيع؛ لكثرة روايات ابن بزيع عن الفضل بن شاذان، ويؤيّده أنّ للفضل بن شاذان مائة وثمانين كتابًا[٤]، وليس لابن بزيع إلّا كتابٌ في الحجّ[٥]، وقد روى الفضل عن غير واحد من أصحاب أبي عبدالله الصادق عليه السلام كما ستعرف[٦]، وهو أيضًا أكثر رواية عن الرضا عليه السلام من ابن بزيع؛ فإنّه روى تمام كتاب (العلل) عن الرضا عليه السلام، قال الصدوق في مشيخته في آخر (الفقيه): «وما كان فيه عن الفضل بن شاذان من العلل التي ذكرها عن الرضا عليه السلام، فقد رويته عن عبد الواحد بن عبدوس النيشابوريّ[٧] العطّار رضي الله عنه، عن عليّ بن محمّد بن قتيبة، عن الفضل

---

(١) عيون أخبار الرضا: الصدوق: ٥/٢، هكذا: «باب فيما جاء عن الرضا عليه السلام من الأخبار المنثورة».

(٢) ما بين القوسين من (خ).

(٣) عيون أخبار الرضا: ٢١/٢، هكذا: «حدّثنا الحاكم أبو محمّد جعفر بن نعيم بن شاذان قال: حدّثني عمّي أبو عبد الله محمّد بن شاذان قال: حدّثنا الفضل بن شاذان قال: حدّثنا محمّد بن إسماعيل ابن بزيع عن الرضا عليه السلام..».

(٤) جاء في رجال النجاشي: ٣٠٧: «..وذكر الكنجيّ أنّه صنّف مائة وثمانين كتابًا وقع إلينا منها..»، ولكن ذكر ابن شهر آشوب في (معالم العلماء): ١٢٥: «..وله مائة وستّون مصنّفًا..».

(٥) قال الشيخ في الفهرست: ٢١٥: «محمّد بن إسماعيل بن بزيع، له كتاب في الحجّ، أخبرنا به ابن أبي جيد عن محمّد بن الحسن بن الوليد، عن عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عنه»، ولكنّه قال في نفس الكتاب ص٢٣٦: «..له كتب؛ منها كتاب الحجّ..»، وقال الشيخ النجاشيّ في رجاله: ص٣٣٠: «..له كتب؛ منها كتاب (ثواب الحجّ). أخبرنا أحمد بن عليّ بن نوح قال: حدّثنا ابن سفيان قال: حدّثنا أحمد بن إدريس عن أحمد بن محمّد بن عيسى عنه بكتبه..»، والظاهر أنّه على خلاف ما يقول المصنّف قدس سره؛ لصريح عبارتي الشيخَين الجليلَين النجاشيّ والطوسيّ بأنّ له كتبًا منها كتاب الحج، لا أنّه لا كتاب له غير كتاب الحجّ، ويُؤيّده قول الكشيّ في رجاله: ٨٣٦: «قال حمدويه عن أشياخه: إنّ محمّد بن إسماعيل بن بزيع وأحمد ابن حمزة بن بزيع كانا في عداد الوزراء، وكان عليّ بن النعمان أوصى بكتبه لمحمّد بن إسماعيل».

(٦) سيأتي ذكره ص٤٥. عن الفضل بن شاذان، عن ابن أبي عمير

(٧) في (الفقيه): (النيسابوريّ).

بن شاذان النيسابوري[١]، عن الرضا عليه السلام»[٢].

[معنى إدراك المعصوم]

المقدّمة الرابعة: في معنى أدرك عصر الكاظم عليه السلام مثلًا، وقولهم أدرك الجواد عليه السلام مثلًا، كما قالوا: إنّ ابن بزيع من أصحاب الرضا والجواد، وقد أدرك عصر الكاظم عليه السلام وروى عنه، وقالوا أيضًا: إنّ ابن بزيع أدرك أبا جعفر الثاني[٣].

فاعلم أنّ المرادَ من إدراك الإمام عليه السلام الروايةُ عنه، ومن إدراك عصره وجودُه فيه، فقولهم: (أدرك أبا جعفر) إنّما يريدون الروايةَ عنه أيضًا، لا عدم بقائه وموته في عصر الجواد، كما في حمّاد بن عيسى؛ فإنّه بقي إلى أيّام الجواد عليه السلام، ومات سنة تسع أو ثمان ومائتين، ولم يروِ عن الرضا، ولا عن الجواد، إنّما روى عن الصادق والكاظم[٤] عليهما السلام،

---

(١) في (خ): (النيشابوريّ).

(٢) من لا يحضره الفقيه (المشيخة): الصدوق: ٤/٤٥٧.

(٣) قال النجاشّي في رجاله: ٣٣١ «..قال محمّد بن عمر الكشّي: كان محمّد بن إسماعيل بن بزيع من رجال أبي الحسن موسى عليه السلام وأدرك أبا جعفر الثاني عليه السلام..» ثمّ قال: «..قال أبو عمرو عن نصر بن الصباح: إنّه أدرك أبا الحسن الأوّل عليه السلام، وروى عن ابن بكير . وحكى بعض أصحابنا عن ابن الوليد قال: وفي رواية محمّد بن إسماعيل بن بزيع قال: أبو الحسن الرضا عليه السلام..».

وقد أورد السيّد الجزائريّ لفظ القولين اللذين نقلهما المؤلِّف في (كشف الأسرار: ٣/ ١٠٥).

(٤) جاء في رجال النجاشّي: ١٤٢: «حمّاد بن عيسى أبو محمّد الجهنيّ مولى، وقيل: عربيّ، أصله الكوفة وسكن البصرة.

وقيل: إنّه روى عن أبي عبد الله عليه السلام عشرين حديثًا، وأبي الحسن والرضا عليهما السلام، ومات في حياة أبي جعفر الثاني عليه السلام، ولم يُحفظ عنه رواية عن الرضا عليه السلام ولا عن أبي جعفر عليه السلام.

وكان ثقة في حديثه صدوقًا؛ قال: سمعت من أبي عبد الله عليه السلام سبعين حديثًا فلم أزل أُدخل الشكّ على نفسي حتّى اقتصرت على هذه العشرين.

وله حديث مع أبي الحسن موسى عليه السلام في دعائه بالحجّ، وبلغ من صِدقه أنّه روى عن جعفر بن محمّد، وروى عن عبد الله بن المغيرة وعبد الله بن سنان، عن أبي عبد الله عليه السلام ...، ومات حمّاد ابن عيسى غريقًا بوادي قناة - وهو وادٍ يسيل من الشجرة إلى المدينة وهو غريق الجُحفة - في سنة تسع ومائتين، وقيل: سنة ثمان ومائتين، وله نيّف وتسعون سنة رحمه الله».

ولم يقولوا: إلّا أنّه أدرك الصادق والكاظم عليهما السلام.

فلا يلزم من قولهم: (أدرك أبا جعفر الجواد) موتُه في أيّامه، وستعرف تأخّره إلى عصر العسكريّ، أو قبله بقليل، وأنّ الفضل[١] بن شاذان مات قبل العسكريّ بشهرين، سنة ستّين ومائتين[٢].

[مشاركة المحدِّث لشيخه في الرواية]

المقدّمة الخامسة: قد يشارك المحدّث شيخه في المشيخة، فيروي عن شيخ شيخه بلا واسطة ومعها، كما شارك الشيخ أبو القاسم جعفر بن محمّد بن قولويه أبا جعفر محمّد ابن يعقوب الكلينيّ في الرواية عن محمّد بن الحسن الصفار[٣]، ومحمّد بن إسماعيل بن[٤] بزيع[٥]، وسعد بن عبدالله القمّيّ[٦]، ومحمّد بن عبدالله الحميريّ[٧]، وشارك الكلينيّ شيخه

---

(١) في (خ): (فضل).

(٢) ينظر رجال الكشّي: ٨٢١/٢.

(٣) ينظر كامل الزيارات: ابن قولويه القمّيّ: ٧١، الباب ٨، ح٣.

(٤) (خ) خالية من: (بن).

(٥) جاء في كامل الزيارات: ٦٥، الباب٦ فضل إتيان المشاهد بالمدينة وثواب ذلك، ح٢: «حدّثني به محمّد بن يعقوب وعليّ بن الحسين جميعًا عن عليّ بن إبراهيم بن هاشم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير - عن محمّد بن يعقوب: وحدّثني محمّد بن إسماعيل، عن الفضل بن شاذان، عن صفوان ابن يحيى وابن أبي عمير -، عن معاوية بن عمّار، قال: قال أبو عبد الله..»، لم أعثر على مورد غير هذا، والظاهر أنّه من رواية محمّد بن يعقوب عن محمّد بن إسماعيل، لا أنّه من رواية ابن قولويه عن محمّد بن إسماعيل.

(٦) قال النجاشّي في رجاله: ١٢٣: «..كان أبو القاسم من ثقات أصحابنا وأجلّائهم في الحديث والفقه، روى عن أبيه وأخيه عن سعد وقال: ما سمعت من سعد إلّا أربعة أحاديث..»، ولكنّه ذكر في ترجمة سعد بن عبد الله ص١٧٨: «..قال الحسين بن عبيد الله رحمه الله جئت بالمنتخبات إلى أبي القاسم ابن قولويه رحمه الله أقرؤها عليه فقلت: حدّثك سعد؟ فقال: لا، بل حدّثني أبي وأخي عنه و أنا لم أسمع من سعد إلّا حديثين..».

(٧) جاء في كامل الزيارات: ٤٣، الباب٢ ثواب زيارة رسول الله صلى الله عليه وآله، ح٥: «حدّثني محمّد بن عبد الله بن جعفر الحميريّ، عن أبيه، عن أحمد بن محمّد بن عيسى..»، وفي ٧١، الباب٨ فضل الصلاة في مسجد

سعد بن عبد الله في الرواية عن محمّد بن عبد الله الحميريّ[١]، وشارك الكلينيّ أيضًا شيخه محمّد بن يحيى في الرواية عن محمّد بن إسماعيل، كما عرفت، وستعرف أيضًا.

[الراوي المُعمّر وعدم ذكره في المعمّرين]

المقدّمة السادسة: ربّما كان الراوي من المُعمّرين ولم يذكروه في المعمّرين، مثل محمّد بن الحسين بن أبي الخطّاب، فإنّ جُلَّ رواياته عن الصادق عليه السلام بواسطة واحدة، وفي (الكافي) في[٢] باب من أوصى بعتق: «محمّد بن يحيى عن محمّد بن الحسين، عن النضر بن شعيب الحارثيّ[٣]، عن أبي عبدالله عليه السلام»[٤]، وفي (التهذيب) في أخبار طلاق المريض: «محمّد بن أحمد بن يحيى عن محمّد بن الحسين عن محمّد ابن مسلم، عن أبي جعفر»[٥]، وكثيرًا ما يوجد في (التهذيب) رواية محمّد بن الحسين عن الصادق عليه السلام بواسطة محمّد بن مسلم[٦]، والحسن الصيقل[٧]، ومعاوية بن عمّار[٨]،

الكوفة ومسجد السهلة وثواب ذلك، ح٤، وفي ٨٩، الباب١٠، ح٢، وفي ١١١، الباب١٣، ح١٥، وفي ١١٦، الباب١٤، ح١٢، وفي ١٤٤، الباب٢٢، ح٢، وفي ١٤٧، ١٤٨، من نفس الباب، ح٥ ح٧، وفي ١٦٧، الباب٢٦، ح٨، وفي ١٧٦، الباب٢٧، ح ١٩، ح٢٠، ..وغيرها من الموارد التي يطول ذكرها.

(١) جاء في الكافي: ٣٥٦/٦، باب السفرجل، ح٦: «محمّد بن عبد الله بن جعفر عن أبيه، عن عليّ بن سليمان بن رشيد، عن مروك ابن عبيد، عمّن ذكره، عن أبي عبد الله عليه السلام..».

(٢) في الأصل: (من)، وما أثبتناه من (خ).

(٣) في المصدر: (المحاربيّ).

(٤) الكافي: ٢٠/٧، باب من أوصى بعتق أو صدقة أو حجّ، ح١٨.

(٥) تهذيب الأحكام: ٨١/٨، باب أحكام الطلاق، ح١٩٧، وينظر الاستبصار:٢٨٣/٣، باب أنّ المواقعة بعد الرجعة شرط لمن يريد أن يطلّق طلاق عدّة، ح١٠.

(٦) لم أعثر عليه في (التهذيب) غير ما تقدّم تخريجه في الهامش السابق.

(٧) في (التهذيب): ١٦٩/٨، باب لحوق الأولاد بالآباء وثبوت الأنساب وأقلّ الحمل وأكثره، ح١٢، هكذا: «محمّد بن الحسن الصفّار عن محمّد بن الحسين بن أبي الخطّاب، عن جعفر بن بشير، عن الحسن الصيقل قال: سُئل أبو عبد الله عليه السلام..»، وهو بواسطتين عن الإمام الصادق عليه السلام وليس بواسطة واحدة، ولم أعثر في (التهذيب) على رواية محمّد بن الحسين عن الحسن الصيقل مباشرة.

(٨) التهذيب: ١٦٩/٨، باب لحوق الأولاد بالآباء، وثبوت الأنساب، وأقلّ الحمل وأكثره، ح١٤ «فأمّا ما رواه

المتوفّى سنة خمس وسبعين ومائة[١]؛ قال الكشيّ: «عاش مائة وخمسًا وسبعين سنة»[٢].

ووفاة محمّد بن مسلم سنة خمسين ومائة[٣]؛ فرواية محمّد بن الحسين عن محمّد ابن مسلم تقتضي أن يكون محمّد بن الحسين عاش مائةً واثنتي عشرة سنة، إذا فُرض أنّه أدرك ابن مسلم في سنّ العشرين؛ لأنّه مات سنة (٢٦٢) اثنتين وستّين ومائتين[٤]، وإلّا كان فوق ذلك بأن كان أدرك محمّد بن مسلم في الأقلّ من عشرين.

وقد روى عن محمّد بن الحسين بن أبي الخطّاب - هذا - الكلينيُّ بتوسّط محمّد بن الحسن الصفّار[٥] المتوفّى سنة تسعين ومائتين[٦]، وبتوسّط سعد بن عبدالله[٧] المتوفّى سنة إحدى وثلاثمائة[٨].

محمّد بن أحمد بن يحيى عن محمّد بن الحسين، عن معاوية بن عمّار، عن أبي عبد الله عليه السلام..».

(١) ينظر رجال النجاشّي: ٤١١.

(٢) رجال الكشّي: ٥٩٦/٢.

(٣) ينظر: رجال النجاشّي: ٣٢٤، رجال الشيخ الطوسّي: ٢٩٤.

(٤) رجال النجاشّي: ٣٣٤.

(٥) الكافي: ٢٢٨/١، باب أنّه لم يجمع القرآنَ كلّه إلاّ الأئمّة عليهم السلام وأنّهم يعلمون علمَه كلّه، ح٢: «محمّد ابن الحسين عن محمّد بن الحسن، عن محمّد بن سنان، عن عمّار بن مروان، عن المنخل، عن جابر، عن أبي جعفر عليه السلام..». وعلّق عليه السّيد بدر الدين العامليّ في (الحاشية على أصول الكافي: ١٥٨) بقوله: « هكذا في عدّة نسخ معتبرة من الكلينيّ، والتتبّع والاعتبار يشهدان بخلافه؛ فإنّه لم يُعهد من الكلينيّ قدس سره رواية عن محمّد بن الحسين، بل الظاهر أنّه محمّد بن الحسن عن محمّد ابن الحسين، والأوّل الصفّار، والثاني ابن أبي الخطّاب؛ فإنّه الشائع المعهود المستفيض، فليُلاحظ، وممّا يقوّي الظنّ بوقوع الغلط من النسّاخ هنا وأنّ الأمر كما ذكرناه، تصريحُ أصحاب الرجال بأنّ محمّد بن الحسين بن أبي الخطّاب يروي عن محمّد بن سنان، وهذا محمّد لا عبد الله جزمًا»، أقول: قوله: «فإنّه الشائع..» يُظهر أنّ مقصوده في كتب الحديث الأخرى غير الكافي، وإلّا فالكافي لم أعثر فيه على ذلك.

(٦) ينظر رجال النجاشّي: ٣٥٤.

(٧) لم نقف عليه في (الكافي).

(٨) قال النجاشّي في رجاله: ١٧٨: «..تُوفيّ سعد رحمه الله سنة إحدى وثلاثمائة، وقيل: سنة تسع وتسعين ومائتين».

وروى عن محمّد بن الحسين المذكور عبدالله بن جعفر الحميريّ[١]، الذي قَدِم الكوفة سنة نيّف وتسعين ومائتين[٢]، وأحمد بن إدريس[٣] المتوفّى سنة ستٍّ وثلاثمائة[٤]، ومحمّد بن يحيى العطّار[٥] الذي روى عنه الكلينيّ[٦]، والشيخ المفيد[٧]، وهو عن محمّد ابن إسماعيل بن بزيع أيضًا[٨]، فليكن على ذكر منك.

[لايروي الأكابر عن الأصاغر]

المقدّمة السابعة: إنّ عادتهم أن لا يروون عن أصغر منهم سنًّا، وقد عرفت سنّ محمّد ابن الحسين بن أبي الخطّاب[٩]، وقد وجدناه يروي عن ابن بزيع، فلا بدّ أن لا يكون ابن بزيع أصغر سنًّا منه، وعليه فيكون ابن بزيع أيضًا من المعمّرين.

[القبليّة والبعديّة ودورها في حلّ الاشتراك]

المقدّمة الثامنة: في بيان قاعدة كلّية تفيد تميّز المشتركات، عليها المعوَّل وإليها

---

(١) قرب الإسناد: الحميريّ: ٣٠٢، ٣٧٩.. وغير ذلك من الموارد.

(٢) ينظر رجال النجاشّي: ٢١٩.

(٣) ينظر: علل الشـرائع: الصدوق: ١٠٣/١، باب ٩٣ العلّة التي من أجلها لا يجوز أن يقول الرجل لولده هذا لا يشبهني ولا يشبه آبائي، ح١، فضائل الأشهر: ٣٧ حديث أم داوُد وعملها.

(٤) ينظر رجال النجاشّي: ٩٢.

(٥) ينظر الكافي: ٣٠/١، ٥١، ٦٧، ٨٦، ١٠٧، وغيرها.

(٦) رواية الشيخ الكلينيّ عن العطّار من الوضوح والكثرة بمكان، أنظر مثلًا الكافي: ١٠/١.

(٧) لم نقف في كتب الشيخ المفيد على روايته مباشرةً عن محمّد بن يحيى، والمذكور فيها بعدّة وسائط عن الكلينيّ عن محمّد بن يحيى. (ينظر: تحريم ذبائح أهل الكتاب: العكبريّ البغداديّ: ٢٩، ٣١، خلاصة الإيجاز: العكبريّ البغداديّ: ٤٣، رسالة المتعة: العكبريّ البغداديّ: ٩)

(٨) في الكافي: ١٤٥/١، باب النوادر، ح٩، هكذا: « محمّد بن يحيى عن محمّد بن الحسين، عن محمّد ابن إسماعيل بن بزيع، عن عمّه حمزة بن بزيع، عن عليّ بن سويد، عن أبي الحسن موسى بن جعفر عليهما السلام..»، وكذلك في ١٨٦/٢، باب تذاكر الإخوان، ح٢، و ١٩٦/٢، باب قضاء حاجة المؤمن، ح١٤، و ٢٠٣/٢، باب إطعام المؤمن، ح١٧.

(٩) انظر المقدّمة السابقة.

المرجع في ذلك، وهي: متى ورد في السند رجل مشتبه [به]، مقرون بمعرفة قبلًا أو بعدًا، أو محفوفًا بمعرفتين، ثمّ وُجد في محلٍّ آخر مقرونًا بأحد الاثنين، أو وسطًا بين الأوّلَين، مشفوعًا بما يرفع الاشتباه من البين، عُلم أنّ الأوّل هو الثاني؛ للقبليّة أو البعديّة للقرينتين.

مثلًا وقع في (الكافي) كما هو الواقع: «محمّد بن يحيى عن أحمد بن محمّد، ومحمّد ابن إسماعيل عن الفضل بن شاذان، جميعًا عن صفوان بن يحيى..»[١] إلخ، وقال أيضًا كما في باب أُنس الرجل في منزل أخيه: «محمّد بن يحيى عن محمّد بن إسماعيل، عن الفضل بن شاذان، عن صفوان بن يحيى»[٢]، فلم نعرف (محمّد بن إسماعيل) في هذين السندين، فإذا رأيناه يقول في باب أنّ ابن آدم أجوف، هكذا: «محمّد بن يحيى عن محمّد (بن)[٣] إسماعيل بن بزيع، عن الفضل بن شاذان»[٤]، علمنا أنّ الأوّلين هما الثاني؛ للقبليّة والبعديّة، والتصريح بـ(ابن بزيع)، فكلُّ ما يرد محمّد بن إسماعيل عن الفضل بن شاذان فهو (ابن بزيع)؛ للبعديّة، فإذا كان الراوي عن محمّد بن إسماعيل هو محمّد بن يحيى كانت القرينتين القبليّة والبعديّة[٥]، فلو فُرض أنّ الكلينيّ بدأ في أوّل سند حديث بمحمّد بن إسماعيل بن بزيع، وبدأ في أوّل سند آخر بمحمّد بن إسماعيل عن الفضل بن شاذان، علمنا أنّ الثاني هو الأوّل، فانتظر.

إذا تقرّرت هذه المقدّمات فالكلام يقع في مقامين:

الأوّل: في وجوه كونه ابن بزيع.

والثاني: في عدم كونه غيره.

---

(١) الكافي: ٣٦/١، باب صفة العلماء، ح٤.

(٢) الكافي: ٢٧٦/٦، باب أُنس الرجل في منزل أخيه، ح٣.

(٣) ما بين القوسين سقط من الأصل وأثبتناه من (خ).

(٤) الكافي: ٢٨٧/٦، باب أنّ ابن آدم أجوف لا بدّ له من الطعام، ح٧، هكذا: «محمّد بن يحيى عن محمّد بن إسماعيل، عن الفضل بن شاذان وعليّ بن إبراهيم، عن أبيه، جميعًا عن ابن أبي عمير عن إبراهيم بن عبد الحميد، عن الوليد بن صبيح، عن أبي عبد الله..»، ولا يخفى أنّه لم يُصرّح بكونه (ابن بزيع) بحسب (الكافي) الذي بأيدينا.

(٥) في الأصل: (والبعيد)، وما أثبتناه من (خ).

[وجوه كون محمّد بن إسماعيل المبحوث عنه هو ابن بزيع]

أمّا المقام الأوّل فوجوه عديدة:

[الاستدلال بالأولويّة]

الوجه الأوّل: رواية الشيخ ابن قولويه في الباب السابع والعشرين من كتاب (كامل الزيارات) عن ابن بزيع بلا واسطة، قال: (وحدّثنا محمّد بن إسماعيل بن بزيع عن أبي إسماعيل السـرّاج، عن يحيى بن معمّر[١] العطّار، عن أبي بصير، عن أبي جعفر..) الحديث[٢]، ودأب ابن قولويه أن يأتي في كلّ حديث بجميع سلسلة السند الذي بينه وبين المعصوم، ولا يُسقط من أوّل السند ولا من آخره أحداً، وقد قال: (حدّثنا محمّد بن إسماعيل ابن بزيع)، وهو صريح في المشافهة، فإذا (كان)[٣] ابن قولويه ممّن لَقي ابن بزيع وروى عنه بلا واسطة، فرواية شيخ ابن قولويه وهو الكلينيّ عن ابن بزيع بلا واسطة بالطريق الأَولى.

(ولعلّ قول الشيخ ابن قولويه: (حدّثنا) بلفظ الجمع أنّه كان شريك شيخه الكلينيّ في التحمّل عن ابن بزيع)[٤]، وقد تقدّم في المقدّمة الخامسة أنّ ابن قولويه ممَّن شارك الكلينيّ في عدّة من شيوخه، وكانت وفاته سنة ثمان أو تسع وستّين وثلاثمائة[٥]، وقد

---

(١) في الأصل (يعمر): وما أثبتناه هو الصحيح.

(٢) ينظر كامل الزيارات: ١٧٤، الباب٢٧، ح١١، لكنّه قال هكذا: «وحدّثني محمّد بن جعفر الرزّاز، قال: حدّثني محمّد بن الحسين بن أبي الخطّاب عن محمّد بن إسماعيل بن بزيع، عن أبي إسماعيل السـرّاج، عن يحيى بن معمّر العطّار، عن أبي بصير، عن أبي جعفر عليه السلام..»، وهوعلى خلاف ما يقول المصنّف.

(٣) ما بين القوسين غير موجود في الأصل و(خ)، وما أثبتناه من (س).

(٤) ما بين القوسين غير موجود في الأصل و(خ)، وما أثبتناه من (س).

(٥) ينظر: خلاصة الأقوال: ٨٩، رجال ابن داوُد: ٦٥.

روى عن الصفّار[١] المتوفّى سنة تسعين ومائتين[٢]، وعن سعد بن عبد الله[٣] المتوفّى سنة إحدى وثلاثمائة[٤].

بالجملة، الرجل من المعمّرين الذين لم يذكروهم في المعمّرين كما هو ظاهر؛ فإنّ ابن بزيع لو كان تأخّرت وفاته إلى سنة سبعين ومائتين، كان ابن قولويه قد عمّر نيّفًا ومائة، ولعلّها كانت قبل ذلك، فيكون قد عمّر قدرَ عُمرِ محمّد بن الحسين بن أبي الخطّاب المتقدّم ذكره في المقدّمة السادسة، وهذا بخلاف الكلينيّ؛ فإنّه إذا كان في سنة سبعين ومائتين في سنّ عشرين سنة وتحمّل عن ابن بزيع، يكون قد عمّر ثماني أو تسعًا وسبعين سنة، وتقدّم بطلان دعوى موت ابن بزيع في أيّام الجواد عليه السلام في المقدّمة الرابعة، وسيأتي ما يدلّ على تأخّرها إلى عصر العسكريّ[٥].

[رواية الكلينيّ عنه بلا واسطة]

الوجه الثاني: إنّا عثرنا على رواية الكلينيّ عن ابن بزيع بلا واسطة في موضعين من (الكافي):

الأوّل: في كتاب الحدود، في باب الرجل يجب عليه الحدّ وهو مريض، فرأيناه يقول هكذا: «محمّد بن يحيى عن أحمد بن محمّد بن عيسى، عن ابن محبوب، ومحمّد بن إسماعيل بن بزيع عن حنان بن سدير، عن يحيى بن عبّاد المكّيّ»[٦]؛ لظهور كونه عطفَ سندٍ برأسه على سندٍ آخر.

الموضع الثاني: في أوّل (الروضة)؛ وهو هكذا: «محمّد بن يعقوب قال: حدّثني عليّ

---

(١) ينظر كامل الزيارات: ٧١، الباب٨، ح٣.

(٢) ينظر رجال النجاشّي: ٣٥٤.

(٣) تقدّم أن الشيخ النجاشّي ذكر في موضع من رجاله أنّه لم يروِ عنه إلاّ روايتين، وفي موضع آخر إلّا أربع روايات.

(٤) ينظر رجال النجاشّي: ١٧٨.

(٥) سيأتي ص٢٣. موت ابن بزيع في عصر الإمام العسكريّ عليه السلام

(٦) الكافي: ٢٤٣/٧، باب الرجل يجب عليه الحدّ وهو مريض أو به قروح، ح١.

ابن إبراهيم عن أبيه، عن ابن فضّال، عن حفص المؤذّن، عن أبي عبدالله، ومحمّد بن إسماعيل بن بزيع، عن محمّد بن سنان، عن إسماعيل بن جابر، عن أبي عبدالله عليه السلام»[١].

وفاعل (قال) الصفوانيّ أو النعمانيّ من تلامذة الكلينيّ، وهذا أيضًا ظاهرٌ في كونه عطفَ سندٍ برأسه على[٢] سندٍ آخر.

وفي بعض النسخ إقحام لفظة (عن) بين الواو وبين محمّد[٣]، فأوجبت تشكيك بعض الأصحاب؛ وقال[٤]: إنّه عطفٌ على عليّ بن إبراهيم.

وفيه: إنّي لم أعثر على رواية عليّ بن إبراهيم عن ابن بزيع، واحتمال العطف على أبيه في غاية الضعف، وأضعف منه عطفه على ابن فضّال.

وبالجملة، الظهور هو الحجّة، ولا ينافيه الاحتمال الضعيف، وحينئذٍ يثبت أنّ المبحوث عنه هو ابن بزيع بمقتضى المقدّمة الثامنة، وتقدّمَ روايةُ ابن بزيع عن الفضل ابن شاذان في باب أنّ ابن آدم أجوف؛ قال هكذا: (محمّد بن يحيى عن محمّد بن إسماعيل بن بزيع، عن الفضل بن شاذان)، فثبتت[٥] رواية الكلينيّ عن ابن بزيع بلا واسطة، ورواية ابن بزيع عن الفضل بن شاذان، فارتفع الإشكال عن المبدوء به في أوّل الإسناد، وجاز أن يكون هو ابن بزيع المعروف صاحب الشهرة الغنيّ عن التقيّد بشهرته.

وبطلت دعوى أنّ ابن بزيع يروي عنه الفضل دون العكس، وتقدّم أنّ الأمر بالعكس؛ لأنّا لم نعثر على رواية الفضل بن شاذان عن محمّد بن إسماعيل بن بزيع، إلّا في موضع واحد[٦] ذكرناه في المقدّمة الثالثة، ورواية ابن بزيع عن ابن شاذان عديدة.

---

(١) الكافي: ٨، ٢، ح١، وفيه هكذا: «محمّد بن يعقوب الكلينيّ قال: حدّثني عليّ بن إبراهيم عن أبيه، عن ابن فضّال، عن حفص المؤذّن، عن أبي عبد الله عليه السلام، وعن محمّد بن إسماعيل بن بزيع، عن محمّد بن سنان، عن إسماعيل بن جابر، عن أبي عبد الله عليه السلام..».

(٢) في الأصل و (خ): (عن)، وما أثبتناه من (س).

(٣) النسخ التي بأيدينا على ذلك.

(٤) في الأصل: (مال)، وما أثبتناه من (خ)؛ كونه الأوفق للسياق.

(٥) في الأصل و (خ): (وثبت)، وما أثبتناه من (س)

(٦) يضاف إليه ما في (مختصر إثبات الرجعة) للفضل بن شاذان المطبوع بتحقيق السيّد باسم الموسويّ

وبطلت[١] في المقدّمة الثالثة دعوى أنّ الفضل بن شاذان دون ابن بزيع في الطبقة؛ فإنّ الفضل بن شاذان روى في كتاب (الرجعة)[٢] عن عثمان بن عيسى، عن أبي حمزة الثماليّ[٣]، وابن عيسى أحد [المستبدّين][٤] بمال الكاظم عليه السلام ومات في أوّل عصر الرضا[٥] عليه السلام،

ضمن مجلّة تراثنا: ٢٠١/١٥؛ حيث جاء في أوّله: «حدّثنا محمّد بن إسماعيل بن بزيع رضي الله عنه، قال: حدّثنا حمّاد بن عيسى، قال: حدّثنا إبراهيم بن عمر اليمانيّ، قال: حدّثنا أبان بن أبي عيّاش، قال: حدّثنا سليم بن قيس الهلاليّ..».

(١) في الأصل: (بطلب)، وما أثبتناه من (خ) وهو الصحيح.

(٢) ذكر النجاشّي في رجاله: ٣٠٧، عن الكنجيّ أنّ الفضل «..صنّف مائة وثمانين كتابًا، وقع إلينا منها..»، ثمّ عدّ مجموعةً من كتبه ذكر منها: كتاب إثبات الرجعة، وكتاب الرجعة حديث، وقال العلّامة الطهرانيّ في (الذريعة: ٩٣/١) - بعد تعرّضه لكلام الشيخ النجاشيّ -: «أقول: الموجود منه مختصره الآتي بعنوان (منتخب إثبات الرجعة)، وله أيضًا (كتاب الرجعة وأحاديثها) كما صرّح به أيضًا النجاشيّ، وهو في غيبة الحُجّة صاحب الزمان عليه السلام ويُعرف بـ(كتاب الغيبة) لذلك..»، وقال في: (١٦٢/١٠): «الرجعة وأحاديثها للفضل بن شاذان بن الخليل، أبي محمّد الأزديّ النيشابوريّ المتوفّى (٢٦٠) وهو غير (إثبات الرجعة) له أيضًا، وهذا هو الذي يُعبّر عنه بـ(كتاب الغيبة) كما يأتي بتصريح النجاشيّ، وكان عند الميرلوحيّ الأصفهانيّ على ما يُنقل عنه في كتابه الأربعين الموسوم (كفاية المهتدي) وقد ضنّ في إعطائه للعلّامة المجلسيّ على ما ذكره شيخنا في (خاتمة المستدرك) و (النجم الثاقب).. وغيرهما»، أقول: المختصر المشار إليه - (مختصر إثبات الرجعة)- مطبوعٌ ضمن مجلّة تراثنا: ٢٠٧/١٥ بتحقيق السيّد باسم الموسويّ.

(٣) عثرت على رواية الفضل عن عثمان بن عيسى فقط في كتاب (الغيبة) للشيخ الطوسّي: ٤٤٧ وهي: (عنه - أيّ: الفضل - عن عثمان بن عيسى، عن درست بن أبي منصور، عن عمار بن مروان، عن أبي بصير..)، وفي ٤٧١، هكذا: «الفضل بن شاذان، عن عثمان بن عيسى، عن صالح بن أبي الأسود، عن أبي عبد الله عليه السلام..».

(٤) في جميع النسخ: (المستندين)، والصحيح ما أثبتناه.

(٥) جاء في رجال النجاشّي: ٣٠٠: «..كان شيخ الواقفة ووجهها، وأحد الوكلاء المستبدّين بمال موسى بن جعفر عليه السلام، روى عن أبي الحسن عليه السلام، ذكره الكشيّ في رجاله، وذكر نصر بن الصباح قال: كان له في يده مال - يعني الرضا عليه السلام - فمنعه فسخط عليه، قال: ثمّ تاب وبعث إليه بالمال، وكان يروي عن أبي حمزة، وكان رأى في المنام أنّه يموت بالحائر على صاحبه السلام، فترك منزله بالكوفة، وأقام بالحائر حتّى مات ودُفن هناك، صنّف كتبًا، منها: كتاب المياه، أخبرنا ابن شاذان..».

ويروي ابن شاذان عن فضالة بن أيّوب عن عبدالله بن سنان[١]، وفضالة من أصحاب الكاظم[٢] عليه السلام، ولم يثبت عندي رواية ابن بزيع عن الكاظم عليه السلام، ولم أجد لها أثرًا في ما بأيدينا من كتب الحديث.

وبالجملة، كون الفضل في طبقة ابن بزيع لا دونه في الطبقة من الضروريّات عند أهل العلم بالطبقات، وقد سمعت رواية ابن بزيع عن الفضل بن شاذان في (الكافي) في باب أنّ ابن آدم أجوف.

فمحمّد بن إسماعيل في قول الكلينيّ - في باب بدء الحجّ: (حدّثني عليّ بن إبراهيم عن أبيه، ومحمّد بن إسماعيل عن الفضل بن شاذان، جميعًا عن ابن أبي عمير، عن معاوية بن عمّار، عن أبي عبدالله عليه السلام)[٣]، وقوله في كتاب الحدود في باب ما يوجب الجلد: «محمّد بن إسماعيل عن الفضل بن شاذان، عن ابن أبي عمير، وعليّ بن إبراهيم عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن عبد الرحمن بن الحجّاج قال: سمعت أبا عبدالله عليه السلام»[٤] - وحينئذٍ محمّد بن إسماعيل بن بزيع عن الفضل بن شاذان، عن ابن أبي عمير - كما في باب أنّ ابن آدم أجوف - واحدٌ.

[مشاركة الكلينيّ لشيخه العطّار في الرواية عن ابن بزيع]

الوجه الثالث: قد تكرّر في (الكافي) رواية الكلينيّ عن محمّد بن يحيى العطّار،

---

(١) مختصر إثبات الرجعة، مجلّة تراثنا: ٢٠٧/١٥، وفيه هكذا: (حدّثنا فضالة بن أيوب رحمه الله، قال: حدّثنا أبان بن عثمان، قال: حدّثنا محمّد بن مسلم، قال: قال أبو جعفر عليه السلام..)، لكنّه ليس عن ابن سنان، والمهمّ رواية الفضل عن فضالة، وهي حاصلة في المقام.

(٢) جاء في رجال النجاشي: ٣١٠: «فضالة بن أيوب الأزديّ عربيّ صميم، سكن الأهواز، روى عن موسى ابن جعفر عليه السلام، وكان ثقةً في حديثه، مستقيمًا في دينه..»، وفي (الخلاصة): ٢٣٠: «فضالة بن أيوب الأزديّ، من أصحاب أبي إبراهيم موسى الكاظم عليه السلام، سكن الأهواز، روى عن الكاظم عليه السلام..».

(٣) ينظر الكافي: ١٨٤/٤، وفي ٢٢٧، باب الإلحاد بمكّة والجنايات، ح١و٤، وفي ٢٣٢ باب صيد الحرم وما تجب فيه الكفارة، ح٢، ..وغيره كثير.

(٤) الكافي: ١٨١/٧، باب ما يوجب الجَلْد، ح٧.

عن محمّد بن إسماعيل بن بزيع، عن الفضل بن شاذان[١]، وظاهر أنّ محمّد بن يحيى المذكور متأخّر لم يُدرك إلّا عصر العسكريّ عليه السلام في أوّل عمره، وبقي إلى أن روى عنه الشيخ المفيد، كما عرفتَه في المقدّمة السادسة، فلا بُدّ أن يكون الكلينيّ قد شاركه في الرواية عن ابن بزيع؛ لأنّ تولّد الكلينيّ في أوّل عصر العسكريّ عليه السلام أو قبله؛ لأنّه المجدّد للمذهب في المائة الثالثة، فلا بُدّ أن يكون في رأسها من الشيوخ، لا أقلّ من أن يكون في سنّ السبعين؛ لأنّ ابن حجر ذكر في كتاب (التبصير) أنّه: (من أشهر فضلاء علماء الشيعة في عصر المعتمد العبّاسيّ) [٢] الذي بويع له سنة ستّ وخمسين ومائتين، ومات سنة تسع وسبعين ومائتين[٣]، فلو كان الكلينيّ حينئذٍ ابن سبعين سنة، يكون تولّده سنة تسع ومائتين وهو عصر الجواد عليه السلام.

وبالجملة، ليس الكلينيّ بأقلّ سنًّا من محمّد بن يحيى في وقت رواية محمّد بن يحيى عن ابن بزيع قطعًا، ولا أقلّ من أن يكون مع ابن يحيى وابن بزيع في زمان واحد، أقصاه أن يكون الكلينيّ أدرك ابن بزيع في أوّل عمره وأواخر عمر ابن بزيع، وظنّي أنّ محمّد ابن يحيى كذلك؛ فإنّه الباقي إلى زمان رواية المفيد عنه.

وبالجملة، ليس رواية الكلينيّ عن محمّد بن يحيى المذكور في آخر عمر محمّد بن يحيى، حتّى يُقال: يمكن أن يكون تحمّل محمّد بن يحيى عن ابن بزيع قبل تولّد الكلينيّ أو قبل بلوغه لسنّ قابليّة[٤] التحمّل؛ لِما عرفت من كونه من علماء الغيبة، ولا رواية له عن العسكريّ عليه السلام فضلًا عمّن قبله، وبقائه إلى زمان رواية المفيد عنه، فليس إلّا أنّه روى عن ابن بزيع في آخر عمر ابن بزيع وهو في سنّ الشباب، والكلينيّ الراوي عنه كذلك.

والظاهر أنّ الكلينيّ استجاز ابن بزيع في كتب الفضل بن شاذان فصار يروي عنه عن الفضل، وحيث كانت خمسمائة حديث وأكثر صار لا يُقيّده بابن بزيع؛ لِما عَرِفَ تلامذته

(١) ينظر الكافي: ٢٧٦/٦، باب أُنس الرجل في منزل أخيه، ح٣، و٢٨٧، باب أنّ ابن آدم أجوف لا بدّ له من الطعام، ح٧، ولم يُقيّد بابن بزيع بحسب النسخ التي بأيدينا.

(٢) ينظر تبصير المنتبه بتحرير المشتبه: ٣/ ١٢١٩. وفيه (المقتدر) بدل (المعتمد) وهو اشتباه.

(٣) ينظر الكامل في التاريخ: ابن الأثير: ٤٥٥/٧.

(٤) في (خ): (ليس قابليته).

من تحمّله عن ابن بزيع كتب الفضل بن شاذان، وما كان الكلينيّ ليعلم الغيب وأن سيقع الاختلاف فيه، على أنّ للشيخ ابن بزيع شهرة تغنيه عن كلّ تقيّد.

[في تحديد وفاة ابن بزيع]

الوجه الرابع: ما يُستنبط من حديثٍ ذكره الكشيّ والنجاشيّ من كون موت ابن بزيع في عصر العسكريّ عليه السلام أو بعده، قال الكشيّ: «وجدت في كتاب محمّد بن الحسين ابن بندار القمّيّ بخطّه: حدّثني محمّد بن يحيى العطّار عن محمّد بن أحمد بن يحيى، قال: كنت بـ(فيد)[1] فقال لي محمّد بن عليّ بن بلال: مُرّ بنا إلى قبر محمّد بن إسماعيل ابن بزيع [لـ]ـنزوره، فلمّا أتيناه جلس عند رأسه مستقبل القبلة والقبر أمامه ثمّ قال: أخبرني صاحبُ هذا القبر - يعني محمّد بن إسماعيل بن بزيع - أنّه سمع أبا جعفر عليه السلام يقول: من زار قبر أخيه المؤمن فجلس عند قبره واستقبل القبلة ووضع يده على القبر وقرأ: (إنّا أنزلناه في ليلة القدر) سبع مرّات أمن من الفزع الأكبر»[2].

ومقتضى هذا الحديث: أنّ[3] موت ابن بزيع كان في حياة ابن بلال، وأنّ ابن بلال ممَّن يروي عن ابن بزيع بلا واسطة، وظاهر أنّ ابن بلال لم يُدرك غير العسكر[يّ] عليه السلام[4]، وهو من وكلاء الناحية وعلماء الغيبة[5]، فلا بُدّ أن يكون موت ابن بزيع في عصر

---

(١) فيد: بليدة في نصف طريق مكّة من الكوفة، قال الزجّاجيّ: سُمّيت (فيد) بفيد بن حام وهو أوّل من نزلها، وقال السكونيّ: (فيد) نصف طريق الحاجّ من الكوفة إلى مكّة. (ينظر معجم البلدان: الحمويّ: ٢٨٢/٤)

(٢) رجال الكشّي: ٨٣٦/٢ وما بين المعقوفين منه، وينظر رجال النجاشّي: ٣٣١.

(٣) في (خ): (ابن) بدل (أنّ).

(٤) جاء في خلاصة الأقوال: ٢٤٢: «محمّد بن علّي بن بلال، من أصحاب أبي محمّد العسكريّ عليه السلام: ثقة. وقال الشيخ في كتاب (الغيبة): إنّه من المذمومين، أبو طاهر محمّد بن عليّ بن بلال. فنحن في روايته من المتوقّفين».

(٥) جاء في الغيبة: ٤٠٠-٤٠١، عند ذكر المذمومين الذين ادّعوا البابيّة: «ومنهم: أبو طاهر محمّد بن عليّ بن بلال، وقصّته معروفة فيما جرى بينه وبين أبي جعفر محمّد بن عثمان العمريّ - نضّر الله وجهه -، وتمسّكه بالأموال التي كانت عنده للإمام، وامتناعه من تسليمها، وادّعائه أنّه الوكيل حتّى تبرأت الجماعة منه ولعنوه، وخرج فيه من صاحب الزمان عليه السلام ما هو معروف.

العسكريّ عليه السلام أو بعده؛ لأنّه لو كان قبله لم يكن ابن بلال يدركه.

وقد نصّ الحديث على الرواية عنه وعلى موته في حياة ابن بلال، وحينئذٍ يمكن أن يروي عنه الكلينيّ؛ لأنّ وفاة العسكر[يّ] عليه السلام سنة ستين ومائتين[١]، والكلينيّ كما تقدّم شيخ الشيعة في هذه المائة، ولا أقلّ من أن يكون في سنّ العشرين عند وفاة العسكريّ عليه السلام ووفاة ابن بزيع؛ ليكون في رأس المائة الثالثة في سنّ الستّين، ويكون المجدِّدَ للمذهب، والعالِمَ[٢] المشهورَ في العالم عند الخاصّة والعامّة.

قال الشيخ البهائيّ[٣] رحمه الله في (الوجيزة)[٤] - عند ذكره للكلينيّ ولجلالة قدره وشأنه-: «عدّه جماعة من علماء العامّة كابن الأثير في كتاب (جامع الأُصول) من المجدِّدين لمذهب الإماميّة على رأس المائة الثالثة..»[٥] إلى آخر كلامه.

وحكى أبو غالب الزراريّ قال: حدّثني أبو الحسن محمّد بن محمّد بن يحيى المعاذيّ قال: كان رجل من أصحابنا قد انضوى إلى أبي طاهر بن بلال بعدما وقعت الفرقة، ثمّ أنّه رجع عن ذلك وصار في جملتنا، فسألناه عن السبب قال: كنت عند أبي طاهر بن بلال يومًا وعنده أخوه أبو الطيِّب وابن حرز وجماعة من أصحابه، إذ دخل الغلام فقال: أبو جعفر العمريّ على الباب، ففزعت الجماعة لذلك وأنكرته للحال التي كانت جرت وقال: يدخل، فدخل أبو جعفر رضي الله عنه، فقام له أبو طاهر والجماعة وجلس في صدر المجلس، وجلس أبو طاهر كالجالس بين يديه، فأمهلهم إلى أن سكتوا .

ثمّ قال: يا أبا طاهر نشدتك الله - أو نشدتك بالله - ألم يأمرك صاحب الزمان عليه السلام بحمل ما عندك من المال إليّ؟ فقال: اللّهم نعم، فنهض أبو جعفر رضي الله عنه منصرفًا ووقعت على القوم سكتة، فلما تجلّت عنهم قال له أخوه أبو الطيِّب: من أين رأيت صاحب الزمان؟

فقال أبو طاهر: أدخلني أبو جعفر رضي الله عنه إلى بعض دوره، فأشرف عَليّ من علوٍّ داره فأمرني بحمل ما عندي من المال إليه، فقال له أبو الطيِّب: ومن أين علمت أنّه صاحب الزمان عليه السلام؟

قال: قد وقع عَليّ من الهيبة له ودخلني من الرعب منه ما علمت أنّه صاحب الزمان عليه السلام، فكان هذا سبب انقطاعي عنه».

(١) ينظر الإرشاد: ٣٣٦/٢.

(٢) في (خ): (العام).

(٣) ما بين القوسين من (خ).

(٤) الوجيزة: رسالة موجزة مسمّاة بـ(الوجيزة في علم الدراية) مجعولة كالمقدّمة لكتابه (الحبل المتين).

(٥) الوجيزة (خ): ٧، الحبل المتين: ٧.

وظهر أيضًا من هذا الحديث: فساد دعوى موت ابن بزيع في أيّام الجواد عليه السلام؛ لأنّ ابن بلال لم يُدرك عصر الهادي فضلًا عن الجواد، والمفروض أنّ موت ابن بزيع في حياته، وأيضًا فإنّ رواية محمّد بن يحيى العطّار عن ابن بزيع بلا واسطة كما عرفت، ومحمّد بن يحيى لم يُدرك العسكريّ عليه السلام فضلًا عن الجواد عليه السلام، فتعيّن أنّ مراد مَنْ قال: إنّ ابن بزيع أدرك الجواد عليه السلام، أنّه روى عنه، لا عدم بقائه في أيّام الجواد عليه السلام، كما أوضحناه في المقدّمة الرابعة.

[شهرة ابن بزيع ومعروفيّته]

الوجه الخامس: إنّ الاتّفاق على الاعتماد على الأحاديث المبدوء فيها في (الكافي) بمحمّد[1] بن إسماعيل عن الفضل بن شاذان، وتصريح المشهور بصحّتها على كثرتها، واعتماد الكلينيّ عليها واعتنائه بها، يكشف أنّهم فهموا أنّه ابن بزيع، كما يظهر من جزم ابن داوُد وكونه من المسلّمات[2]، غير أنّه استشكل من جهة جهالة الواسطة بين الكلينيّ وبين ابن بزيع ولم يحتمل غيره؛ لأنّ غيره ممّن شاركه، ليس له الرواية عن الفضل بن شاذان، أو ليس بمنصوص على ثقته، أو ليس له كتاب، فليس المكثر المعلوم روايته عن الفضل بن شاذان إلّا ابن بزيع المشهور الذي تُغني شهرته عن كلّ تعريف عند أهل العلم بالحديث؛ لعلمهم برواية ابن بزيع عن الفضل بن شاذان جميع كتبه المائة والثمانين.

[زمان تحمّل الكلينيّ للرواية]

الوجه السادس: إنّ الكلينيّ يروي عن أبي داوُد المنشد أو المسترق بلا واسطة ومعها[3]،

---

(١) في (خ): (محمّد).

(٢) جاء في رجال ابن داود: ٣٠٦: «إذا وردت رواية عن محمّد بن يعقوب عن محمّد بن إسماعيل بلا واسطة ففي صحّتها قول؛ لأنّ في لقائه له إشكالًا فتقف الرواية؛ لجهالة الواسطة بينهما، وإن كانا مرضيّين معظَّمين. وكذا ما يأتي عن الحسن بن محبوب عن أبي حمزة».

(٣) بدأ به في ثمانية موارد، وفي ستة موارد نقل عنه بواسطة العدّة. ينظر مقدمة تحقيق الكافي (دار الحديث): ١/ ٦٢.

ومن الأول الكافي: ٩/٣، باب الوضوء من سؤر الدواب والسباع والطير، ح٣، هكذا: «أبو داوُد، عن

وقد تُوفّي أبو داوُد سنة إحدى وثلاثين ومائتين[١]، فإذا كان الكلينيّ في هذا التاريخ ممّن يصحّ له تحمّل الرواية، فروايته عن ابن بزيع لا إشكال فيها حتّى على القول بموت ابن بزيع قبل موت الإمام الجواد عليه السلام؛ لأنّه لو كان في تاريخ موت أبي داوُد في سنّ البلوغ، كان ممّن يصحّ له الرواية عنهما - أعني[٢] عن أبي داود وعن ابن بزيع - أقصاه أن يكون الكلينيّ ممّن عمّر مائة وإحدى عشرة سنة، وليس هذا بعزيز، وكم من معمِّرٍ أكثر من ذلك ولم يذكروه في المعمِّرين كما تقدّم في المقدّمة السادسة .

ودعو[ى] أنّ رواية الكلينيّ عن أبي داوُد فيها تعليقٌ أو إرسالٌ، غلطٌ فاحش، كدعوى أنّه غير المسترق وهو مجهول؛ لجريان قاعدة التميّز التي ذكرناها في المقدّمة الثامنة فيه.

ورواية الكلينيّ أحيانًا عن أبي داوُد بالواسطة لا تدلّ على عدم اللّقاء، ولا تنافي روايته عنه بلا واسطة، كما هو كثير في أكثر شيوخ الكلينيّ، وتقدّم في المقدّمة الأُولى توضيحه.

[رواية الكلينيّ عمَّن هو في طبقة ابن بزيع]

الوجه السابع: إنّ الكلينيّ روى في أوّل السند عن عليّ بن إسماعيل، عن محمّد بن عمرو، عن جميل بن درّاج، كما في باب الأوقات التي يُكره فيها الذبح من كتاب الصيد والذباحة[٣]، وظاهر أنّ عليّ بن إسماعيل هذا هو السنديّ، وهو شريك إبراهيم بن هاشم

الحسين بن سعيد، عن أخيه الحسن، عن زرعة، عن سماعة..»، وفي ٤٩، باب الرجل والمرأة يغتسلان من الجنابة ثمّ يخرج منهما شيء بعد الغسل، ح٤، بنفس السند المذكور، وفي ٥١، باب الجنب يأكل ويشرب ويقرأ ويدخل المسجد ويختضب ويدهن ويطّلي ويحتجم، ح٨، ص٥١، هكذا: «أبو داوُد، عن الحسين بن سعيد، عن فضالة بن أيوب، عن عبد الله بن سنان قال: سألت أبا عبد الله..».

(١) جاء في رجال النجاشي: ١٨٤: «سليمان بن سفيان أبو داوُد المسترق المنشد مولى كندة ثمّ بني عديّ منهم...، وعمّر إلى سنة إحدى وثلاثين ومائتين، قال أبو الفرج محمّد بن موسى بن عليّ القزوينيّ رحمه الله: حدّثنا إسماعيل بن عليّ الدعبليّ قال: حدّثنا أبي قال: رأيت أبا داود المسترق - وإنّما سُمّي المسترق؛ لأنّه كان يسترق الناس بشعر السيّد - في سنة خمس وعشرين ومائتين يُحدّث عن سفيان بن مصعب، عن جعفر بن محمّد عليهما السلام، ومات سليمان سنة إحدى وثلاثين ومائتين» .

(٢) في (خ): (يعني).

(٣) ينظر الكافي: ٦/٢٣٦، باب الأوقات التي يُكره فيها الذبح، ح٣.

القمّيّ في الرواية عن أبيه إسماعيل السنديّ، فهو في طبقة ابن هاشم الراوي عن ابن بزيع بالاتّفاق، فلا مانع حينئذٍ من رواية الكلينيّ عن ابن بزيع؛ لاتّحاد زمانهما.

[إمكانيّة لقاء الكلينيّ لابن بزيع]

الوجه الثامن: قد تقدّم في المقدّمة الثانية: أنّ الكلينيّ في سنة وفاة البرقيّ في سنّ ثمان وأربعين؛ لأنّ وفاة البرقيّ سنة ثمانين ومائتين، ووفاة الكلينيّ سنة ثمان وعشرين وثلاثمائة، وذكرنا أنّ أحمد بن محمّد بن عيسى متأخّر الوفاة عن البرقيّ، وأنّه مشى خلف جنازته حافيًا[١]، والأحمدَين[٢] عن ابن بزيع، فلو كان موت ابن بزيع قبل الأحمدَين بعشرين سنة كان الكلينيّ حين وفاة ابن بزيع في سنّ نيِّفٍ وعشرين سنة، فكيف لا يمكن لقاء الكلينيّ لابن بزيع قبل موت البرقيّ بعشرين سنة؟!

[رواية معاصر الكلينيّ عن ابن بزيع]

الوجه التاسع[٣]: إنّي رأيت رواية محمّد بن العبّاس بن عليّ بن مروان الماهيار المعروف بـ(ابن الحجّام)، صاحب كتاب (ما نزل من القرآن في أهل البيت) عن محمّد ابن إسماعيل بن بزيع بالتصريح بلفظ (حدّثني) [٤]، وهو معاصر للكلينيّ، وروى عنهما

---

(١) ينظر: خلاصة الأقوال: ٦٣، رجال ابن داود: ٤٣.

(٢) بالعطف على «أنّ»، والمقصود من الأحمدَين: أحمد بن محمّد بن خالد البرقيّ، وأحمد بن محمّد بن عيسى.

(٣) في (خ) الوجه التاسع كلّه غير مذكور، ووجدنا في نهايتها نصًّا بخطّ المؤلِّف يُوافقه في المعنى، ولفظه: «ثمّ رأيت رواية محمّد بن العبّاس بن عليّ بن مروان بن الماهيار- أبو عبدالله البزّاز، المعروف بـ(ابن الحجّام)، صاحب كتاب (ما نزل من القرآن في أهل البيت) - عن محمّد بن إسماعيل بن بزيع بلفظ (حدّثني)، رواه في هذا الكتاب، وهو من المعاصرين للكلينيّ؛ لأنّه روى عنه التلعكبريّ كما في فهرس الشيخ وفي رجاله، وسمع منه سنة ثمان وعشرين وثلثمائة وهي سنة وفاة الكلينيّ، وحينئذٍ لا مانع من رواية الكلينيّ - الذي هو أكبر سنًّا ممّن روى عن ابن بزيع - أن يروي عن ابن بزيع؛ فإنّ محمّد بن العبّاس المذكور هو في طبقة ابن قولويه تلميذ الكلينيّ، وهو منصوص على ثقته وجلالته، فاغتنم».

(٤) لم أعثر على تصريح باسم (ابن بزيع) في كتاب (تأويل الآيات الظاهرة في فضائل العترة الطاهرة)

التلعكبريّ كما نصّ على ذلك علماء الرجال[١]، فإذا كان محمّد بن العبّاس يروي عن ابن بزيع، فلا مانع من رواية معاصره محمّد بن يعقوب الكلينيّ أيضًا عن ابن بزيع، وموضع رواية محمّد بن العبّاس عن ابن بزيع في كتاب (تأويل الآيات الباهرة في العترة الطاهرة)، فإنّه نقل الرواية عن نفس كتاب محمّد بن العبّاس المذكور، والنسخة عندي موجودة بحمد الله تعالى.

[مناقشة بعض الأعلام]

تتميم: قد ذكر بعض الأعلام في رسالته في المسألة، أنّهم اختلفوا في ذلك على أقوال:

(الأوّل: ما هو المحكيّ عن جماعة من الأعلام من أنّه ابن بزيع، وهو ممّا لا شبهة في فساده؛ لأنّ الكشيّ ذكر أنّ محمّد بن إسماعيل بن بزيع من رجال أبي الحسن موسى عليه السلام، وأدرك أبا جعفر الثاني[٢]، ولا يخفى أنّ الظاهر من هذا الكلام أنّ وفاة ابن بزيع في زمان أبي جعفر الثاني المتوفّى سنة عشرين ومائتين، والكلينيّ وفاته سنة تسع أو - ثمان - وعشرين وثلاثمائة، فالتفاوت بين التاريخين مائة وثمان - أو تسع - سنين، ومع ذلك كيف تكون رواية الكلينيّ عن ابن بزيع من غير واسطة)[٣] ؟! انتهى مُلخّصًا.

- للسيّد شرف الدين عليّ الحسينيّ الأسترآباديّ النجفيّ من أعلام القرن العاشر- إلّا في موضعين:

الأوّل في: (٥٥١/٢): «ما قال محمّد بن العبّاس رحمه الله: حدّثنا أحمد بن إدريس، عن أحمد بن محمّد ابن عيسى، عن عليّ بن حديد، ومحمّد بن إسماعيل بن بزيع، عن منصور بن يونس، عن أبي بصير وأبي الصباح الكنانيّ قالا: قلنا لأبي عبد الله عليه السلام..».

والثاني في: (٦٧٧/٢): «قال محمّد بن العباس رحمه الله: حدّثنا أحمد بن إدريس، عن أحمد بن محمّد ابن عيسى، عن عليّ بن حديد، ومحمّد بن إسماعيل بن بزيع، جميعًا عن منصور بن حازم، عن زيد بن عليّ عليه السلام..».

(١) قال الشيخ الطوسّي في (الفهرست: ٢٢٨): «محمّد بن العباس بن علّي بن مروان، المعروف بـ(ابن الحجّام)، يُكنّى (أبا عبد الله) له كتب؛ منها: كتاب (تأويل ما نزل في النبيّ وآله عليهم السلام) ...، أخبرنا بكتبه ورواياته جماعةٌ من أصحابنا، عن التلعكبريّ، عنه».

(٢) رجال الكشّي: ٨٣٦/٢.

(٣) ينظر رسائل البهائيّ: ٢٧٤-٢٧٥.

[مناقشة المصنّف للقول الأوّل]

وفيه **أوّلًا:** إنّ المراد: أنّ أبا جعفر آخر من روى عنه ابن بزيع، لا عدم بقاء ابن بزيع بعد أبي جعفر، كما تقدّم في المقدّمة الرابعة.

وثانيًا: قد عرفت تأخّر موت ابن بزيع حتّى روى عنه محمّد بن يحيى الذي لم يُدرك غير الغيبة الصغرى، والذي روى عنه ابن ماجيلويه شيخ الصدوق[١]، وروى عنه المفيد.

وثالثًا: لو سلّمنا فلِمَ لا يمكن أن يكون[٢] تحمّل الكلينيّ في أوائل عمره عن ابن بزيع في آخر عمره، أقصاه أن يكونا ممّن تجاوز المائة في السنّ بشيء قليل، وهذا ليس بقليل كما عرفت في المقدّمات.

ورابعًا: قد تقدّم ما يدلّ على أنّ موت ابن بزيع في حياة الكلينيّ، ومحمّد بن يحيى، وأحمد بن محمّد الكوفيّ، وفي حياة ابن بلال الرواية عن ابن بزيع[٣].

[مناقشة بعض الأعلام لمقدار عُمْر الكلينيّ]

ثمّ قال صاحب الرسالة: وإنْ كنت في ريب من ذلك فنقول: إنّ ولادة الكلينيّ رحمه الله لم أعثر عليها، غير أنّ المصرّح به أنّه صنّف (الكافي) في عشرين سنة[٤]، وظاهر أنّه روى عن محمّد بن إسماعيل عن الفضل بن شاذان من بدايته إلى نهايته، فلو كان هو ابن بزيع يلزم أن يكون تصنيف مجموع (الكافي) قبل وفاة مولانا الجواد عليه السلام وهو فاسد؛ لأنّه لو كان كذلك لأخذ بعض الروايات عنه عليه السلام بلا واسطة، ومعلوم عدمه، ولكان لـ(الكافي) مزية لا توجد في غيره، ولكان عمر الكلينيّ زائدًا عن مائة وثلاثين سنة؛ لما مرّ من أنّ

---

(١) رواية ابن ماجيلويه عن العطّار كثيرة؛ نذكر منها: مسائل عليّ بن جعفر: ٣٣٥، أمالي الصدوق: ٣١١، و٣٤١، و٣٧٢، و٢٧٨، و٤١٧، و٤٤٩، و٤٧٥، و٥٥٠، و٥٦٦، و٥٨٨، و٥٩٨، و٦٠١، كتاب التوحيد للصدوق: ١٠١، و١٤٩، و٣١٥، و٣٣٩، كتاب الخصال للصدوق: ٩، و١٨، و٦١، ثواب الأعمال: ١٧، ٢٣، ٢٧، علل الشرائع: ٩/١، ٥٥ ، وكثرتها تُغني عن تتبّع جميع مواردها.

(٢) (خ) خالية من: (يكون).

(٣) (خ) خالية من: (الرواية عن ابن بزيع).

(٤) ينظر رجال النجاشي: ٣٧٧.

التفاوت بين الوفاتين مائة وتسع - أو ثمان - سنين، والمفروض أنّ تصنيف (الكافي) في عشرين سنة في حياته، ومعلوم أنّ الشخص في أوائل سنّه غير قابل للتصنيف، ولكان الكلينيّ مدرِكًا لزمان أربعة من الأئمّة، وهو معلوم الفساد[١].

[جواب المصنّف]

أقول: قوله: يلزم أن يكون تصنيف مجموع (الكافي) قبل وفاة مولانا الجواد عليه السلام في غاية الغرابة؛ أقصى ما يلزم أخذ الروايات عن ابن بزيع قبل وفاة الجواد عليه السلام، لا أن يكون تصنيف (الكافي) قبل وفاة الجواد؛ فإنّ الكلينيّ يتحمّل الروايات في يومين في حياة الجواد عليه السلام ثمّ يصنّف (الكافي) بعد ذلك، هذا مع أنّك عرفت فساد المبنى؛ وهو موت ابن بزيع في حياة الجواد عليه السلام.

[وجوه عدم بقاء ابن بزيع إلى زمان الكلينيّ ومناقشة المصنّف لها]

ثمّ ذكر صاحب الرسالة أنّ بقاء ابن بزيع إلى زمان الكلينيّ ممّا لا شبهة في فساده أيضًا لوجوه:

[الوجه الأوّل]

(أحدها: ما مرّ من أنّ ظاهر الكشيّ أنّه ما أدرك بعد الجواد، ودعوى أنّ عبارة الكشيّ ليست نصًّا فيما ذكر - ولو سُلّم فلعلّ المراد بالإدراك الرواية، لا إدراك الزمان فقط - مدفوعة، بأنّ الظهور كافٍ في أمثال المقام، وبأنّ إدراك زمان باقي الأئمّة وعدم التشرّف بلقائهم مستبعد جدًّا، فتعيّن أن يكون المراد عدم إدراك زمانهم)[٢].

[مناقشة المصنّف للوجه الأوّل]

وفيه: إنّ الاصطلاح على أنّ المراد بالإدراك الرواية، لا عدم البقاء، كما في حمّاد بن عيسى؛ فإنّه بقي إلى أيّام الجواد عليه السلام، ومات سنة تسع - أو ثمان - ومائتين، ولم يروِ

(١) لم أعثر عليه في رسائل البهائيّ.

(٢) ينظر رسائل البهائيّ: ٢٧٥.

عن الرضا، ولا[١] عن الجواد عليه السلام، وإنّما روى عن الصادق والكاظم[٢] عليهما السلام، فقالوا: أدرك الصادق والكاظم، ثمّ عدم الرواية قد يكون لاختلاف المكان، وقد يكون لاختلاف الزمان.

[الوجه الثاني: محاذير بقاء ابن بزيع لزمان الكلينيّ]

ثمّ قال: (ثانيها: إنّه لو كان بقاء ابن بزيع إلى زمان الكلينيّ، لكان مُدرِكًا لستّ[٣] من الأئمّة عليهم السلام، ولنبّه عليه أرباب الرجال، ثمّ كيف جاز للكشيّ أن يقول: أدرك أبا جعفر الثاني، وهو مدرك لما بعده، والمناقشة - بأنّ المزيّة التي يُنبِّهون عليها إنّما هي رؤية الأئمّة والرواية عنهم بلا واسطة، ويجوز أن يكون ابن بزيع عاصر باقي الأئمّة، لكنّه لم يرَهم ولم يروِ عنهم - مدفوعة أيضًا؛ بما مرّ من الاستبعاد)[٤].

[مناقشة المصنّف للوجه الثاني]

وفيه: أن لا وجه للاستبعاد مع اختلاف المكان، وبُعد الشقّة، والابتلاء بالسلطان، وتقدّم النقض بحمّاد بن عيسى.

[الوجه الثالث: لزوم التقدّم والتأخّر بالطبقة بناء على كونه ابن بزيع]

ثمّ قال: (ثالثها: إنّ الكشيّ وغيره ذكروا أنّ الفضل بن شاذان يروي عن محمّد بن إسماعيل بن بزيع، والكلام في محمّد بن إسماعيل الذي يروي هو عن الفضل بن شاذان، فليس ذلك ابن بزيع؛ وإلّا لزم أن يكون مقدَّمًا عليه في الطبقة تارةً، ومُؤخَّرًا أُخرى.

على أنّه لا شبهة في أنّ رواية الفضل عن ابن بزيع قليلة، ورواية محمّد بن إسماعيل عن الفضل كثيرة، فهو أولى بأن يُنبِّه عليه أهلُ الرجال من عكسه.

والقول بأنّ الأوّل لندرته يُحتمل الغفلة عنه فيحتاج إلى التنبيه دون الثاني لكثرته مدفوع؛ بأنّ ذلك يتمّ لو كانت الكثرة بحيث ترفع الجهالة، وليس كذلك كما لا يخفى.

---

(١) (خ) خالية من: (لا).

(٢) تقدّم ذكره، يراجع ص١١.

(٣) في (خ): (لستة).

(٤) ينظر رسائل البهائيّ: ٢٧٥.

وبأنّ رواية ابن بزيع عن الفضل مستبعَدٌ جدًّا، بل لا يبعد دعوى امتناعه، فكان هو الأولى بالتنبيه من عكسه؛ لرفع الاستبعاد، وبأنّ عادتهم أن ينبّهوا [على] أنّ فلانًا راوٍ عن فلان، سواء شاعت روايته عنه أم لا، فالاعتذار لعدم التنبيه بالاشتهار لا وجه له)[١] انتهى.

[مناقشة المصنّف للوجه الثالث]

والكلّ توهّمات بعضها فوق بعض؛ فإنّك قد عرفتَ رواية ابن بزيع بالتصريح عن الفضل بن شاذان، في (الكافي) في باب أنّ ابن آدم أجوف، وأمّا رواية الفضل عن ابن بزيع، فليست إلّا رواية واحدة، دللنا على محلّها من (العيون)[٢].

وبالجملة، رواية (المُدَبَّج) وهي أن يروي كلّ من الفريقين عن الآخر أكثر من أن تُحصى، بل رواية الأكابر عن الأصاغر[٣] كثيرة، وكذلك رواية [الـ]ـآباء عن الأبناء، وقد شرحتُ ذلك في كتاب (نهاية الدراية)[٤]، وإشكال لزوم المقارضة[٥] لا روح له؛ فإنّ في باب المسنون من الصلوات، رواية ابن مسكان عن ابن أبي عمير عن أبي عبدالله عليه السلام[٦]، مع أنّ ابن أبي عمير كثير الرواية عن ابن مسكان، وأمثال هذا في الروايات كثير.

---

(١) ينظر رسائل البهائيّ: ٢٧٥.

(٢) يراجع ص٩. العيون في باب الإخبار بالنبوّة

(٣) في الأصل: (الأصغار)، والصحيح ما أثبتناه من (خ).

(٤) قال المصنّف في كتابه (نهاية الدراية: ٣٣٢): «(المُدَبّج -بضمّ الميم وفتح الدال المهملة وتشديد الباء الموحّدة وآخره جيم - وهو: أن يروي كلّ من الفريقين عن الآخر، كما اتّفق ذلك لشيخنا الشهيد مع السيّد تاج الدين بن مُعيّة، ومحمّد بن الحسن الحرّ صاحب (الوسائل) مع مولاه العلّامة المجلسيّ صاحب (البحار)، حين ورد صاحب (الوسائل) أصفهان، وذكر ذلك في آخر (الوسائل)...، ثمّ المُدَبّج أخصّ من رواية الأقران، فكل مُدَبّج أقران ولا ينعكس، وهو - أي: المُدَبّج - مأخوذ من ديباجة الوجه، كلّ واحد من الفريقين يبذل ديباجة وجهه للآخر ويروي عنه؛ ومنها: رواية الأكابر عن الأصاغر؛ وهو أن يتقدّم الراوي على المرويّ عنه في النسب، أو تقدّم عليه في السن واللّقاء، أو في أحدهما، بل لو تقدّم في المقدار أيضًا».

(٥) كذا في الأصل و(خ).

(٦) ينظر تهذيب الأحكام: ٢/ ٥ باب المسنون من الصلوات ح٦.

وأنت بعد أن عرفت رواية ابن بزيع بالتصريح عن الفضل بن شاذان - التي استبعدها هذا الفاضل وعدّها في الممتنعات - عرفت هدم كلّ ما أفاده وأنّه لا روح له، خصوصًا قوله: فليس ذلك ابن بزيع؛ وإلّا لزم أن يكون مُقدَّمًا عليه في الطبقة تارةً، ومُؤخَّرًا أُخرى؛ لما عرفت من أنّ الفضل بن شاذان وابن بزيع من أصحاب طبقة واحدة[١] يروي بعضهم عن البعض.

ثمّ إنّ المعلوم أنّهما أوّل ما يرويان عن الرضا عليه السلام، ولم يثبت رواية ابن بزيع عن الكاظم عليه السلام، وليس فيما بأيدينا من كتب الحديث رواية ابن بزيع عن الكاظم[٢]، فلا أثر من دعوى إدراكه الكاظم عليه السلام.

نعم، روى الفضل عن أصحاب الكاظم عليه السلام؛ كحمّاد بن عيسى، وفضالة بن أيّوب، وكذلك ابن بزيع له الرواية عن بعض أصحاب الكاظم عليه السلام.

وبالجملة، لم يثبت تقدّم ابن بزيع في الرواية عن المعصوم، ولا في التعليم والأستاذيّة، بل المعلوم أنّ للفضل مائة وثمانين كتابًا، وليس لابن بزيع إلّا كتاب الحجّ، وابن بزيع يروي عن الفضل كثيرًا كما عرفت، ولم أعثر على رواية الفضل عن ابن بزيع، إلّا في موضع واحد؛ في كتاب (العيون) كما تقدّمت الاشارة إليه[٣].

[الوجه الرابع]

ثمّ قال: (رابعها: إنّ الفضل مات في حياة مولانا العسكريّ عليه السلام، كما يدلّ عليه رواية ذكرها الكشيّ في ترجمته[٤]، وقد تقدّم منه أيضًا أنّ وفاة ابن بزيع كان في حياة مولانا الجواد عليه السلام[٥]، فلا يكون هو الراوي عن الفضل)[٦] انتهى.

---

(١) في الأصل: (واحد)، وما أثبتناه من نسخة (خ).

(٢) قوله: (وليس فيما بأيدينا من كتب الحديث رواية ابن بزيع عن الكاظم) غير موجود في (خ).

(٣) تقدّم ذكره ص٩.

(٤) ينظر رجال الكشّي: ٨٢١/٢.

(٥) تقدّم ذكره، يراجع ص٣٣. وفاة ابن بزيع في زمان أبي جعفر الثاني.

(٦) ينظر رسائل البهائيّ: ٢٧٥.

[مُناقشة المصنّف للوجه الرابع]

أقول: أمّا وفاة الفضل فقد كانت قبل وفاة العسكريّ عليه السلام بشهرين فصحيح، لكن ليس معناه أنّه لم يُدرك غير العسكريّ عليه السلام؛ فإنّه روى كتاب (العلل) عن الرضا عليه السلام بلا واسطة، وروى أيضًا عن الرضا عليه السلام كثيرًا في أشياء أُخر؛ ففي (الفقيه) في آخره[1]: روى لنا عبد الواحد بن عبدوس النيسابوريّ رحمه الله، قال: حدّثني عليّ بن محمّد بن قتيبة عن الفضل بن شاذان قال: سمعت الرضا عليه السلام يقول: لمّا حُمل رأس الحسين بن عليّ إلى الشام.. الحديث[2]، فإذا كان يروي عن الرضا يجوز أن يكون ابن بزيع هو الراوي عن الفضل، على أنّك عرفت تأخّر وفاة ابن بزيع عن أيّام الجواد عليه السلام إلى أيّام الكلينيّ ومحمّد بن يحيى العطّار، وعرفت أنّ الكشيّ لم يذكر أنّ وفاة ابن بزيع كان في حياة مولانا الجواد عليه السلام، وإنّما هذا اجتهاد من قول الكشيّ أنّ ابن بزيع أدرك أبا جعفر الثاني[3]، وقد عرفت معنى هذه العبارة آنفًا في المقدّمات، فالمبنى والابتناء لا حقيقة له.

[الوجه الخامس]

ثمّ قال: (خامسها: إنّ الكلينيّ رحمه الله لم يُدرك الفضل، ولم يروِ عنه من غير واسطة، فعدم روايته عن ابن بزيع الذي عرفت أنّ الفضل يروي عنه أولى)[4] انتهى.

[مناقشة المصنّف للوجه الخامس]

وفيه: إنّ عدم الرواية قد يكون لاختلاف المكان، وقد يكون لاختلاف الزمان، وهنا قرائن كثيرة تدلّ على أنّ عدم رواية الكلينيّ عن الفضل ليس لاختلاف الزمان، وإنّما هي

---

(١) (خ) خالية من: (في آخره).

(٢) ينظر من لا يحضره الفقيه: ٤/٤١٩.

(٣) تقدّم ذكره، يراجع ص٢٥. أخبرني صاحب هذا القبر - يعني محمّد بن إسماعيل بن بزيع - أنّه سمع أبا جعفر عليه السلام.

(٤) ينظر رسائل البهائيّ: ٢٧٥.

لاختلاف المكان؛ منها: إنّ الفضل مات سنة ستّين[١] والكلينيّ يومئذٍ من رؤساء فضلاء الشيعة؛ لما حُكي عن ابن حجر العسقلانيّ في كتاب (التبصير)[٢] ما نصّه: أبو جعفر محمّد بن يعقوب الكلينيّ الرازيّ، من رؤساء فضلاء الشيعة في أيّام المعتمد[٣].

ومعلوم أنّ المعتمد بُويع في رجب[٤] سنة ستٍّ وخمسين ومائتين، وكانت خلافته ثلاثًا وعشرين سنة، ومات في شوّال سنة (٢٧٩هـ)[٥].

ونصّ ابن الأثير وغيره أنّ الكلينيّ هو الذي جدّد مذهب أهل البيت في المائة الثالثة، وقد مات بعد المائة الثالثة بثمان وعشرين سنة[٦]، فأقلّ ما يفرض أن يكون في سنّ الثلاثين في سنة وفاة الفضل بن شاذان، فليس الاختلاف إلّا في المكان.

كما أنّه لم يروِ عن البرقيّ المتوفّى في سنة ثمانين ومائتين أو أربع وسبعين ومائتين، والكلينيّ يومئذٍ ينوف على[٧] الأربعين، ولا روى عن أحمد بن محمّد بن عيسى الذي مشى خلف جنازة البرقيّ حافيًا، والكلينيّ حينئذٍ مناهز الخمسين أو أزيد، فعدم الرواية لا تدلّ على الاختلاف[٨] في الزمان.

[الوجه السادس]

ثمّ قال: (سادسها إنّ رواية الكلينيّ في أُصوله وفروعه عن ابن بزيع بواسطتين أكثر من أن تُحصى، بل قد يروي عنه بثلاث وسائط، فابن بزيع بالنسبة إلى الكلينيّ، إمّا في

(١) كذا في النسختين، وتقدّم القول أنّ وفاته سنة ستين ومائتين، يراجع ص١٢. الفضل بن شاذان مات قبل العسكريّ.

(٢) في (خ): (التبصر).

(٣) تقدّم تخريجه في (الوجه الثالث: مشاركة الكلينيّ لشيخه العطّار في الرواية عن ابن بزيع).

(٤) (خ) خالية من: (رجب).

(٥) ينظر الكامل في التاريخ: ٤٥٥/٧.

(٦) ينظر الكامل في التاريخ: ٣٦٤/٨.

(٧) في الأصل و(خ): (عن) وما أثبتناه هو الموافق للسياق.

(٨) في (خ): (على اختلاف في الزمان).

الطبقة الرابعة أو الثالثة، فكيف يقع في الطبقة الأُولى)[١] ؟! انتهى.

[مُناقشة المصنّف للوجه السادس]

وقد عرفت أنّه يروي بلا واسطة ومع الواسطة الواحدة - وهو محمّد بن يحيى العطّار الذي يشاركه الكلينيّ في الرواية عن الحميريّ - ويروي عنه محمّد بن بابويه الصدوق بتوسّط ابن ماجيلويه، ويروي عنه المفيد بلا واسطة، فإذا كان ابن بزيع ممّن يروي عنه علماء الغيبة الصغرى؛ كمحمّد بن يحيى العطّار، وأحمد بن محمّد الكوفيّ، ومحمّد بن أحمد بن يحيى، ومحمّد بن عليّ بن بلال، والكلينيّ متّحد الزمان مع هؤلاء؛ فابن بزيع يقع في الطبقة الأُولى لا محالة.

[الوجه السابع]

ثمّ قال هذا الفاضل: (سابعها إنّ الكلينيّ في غالب المواضع التي روى عن ابن بزيع بواسطتين أو أكثر، صرّح باسم جدّه (بزيع)، وروايته عن محمّد بن إسماعيل عن الفضل ابن شاذان في غاية الكثرة، ولم يُصرّح في موضعٍ منه باسم الجدّ، ولا شبهة في أنّ وقوع ابن بزيع في أوّل سنده على فرض الإمكان في غاية الغرابة، فكان اللّازم فيه التصريح؛ لرفع الجهالة، فعدم التصريح في موضع من أوّل السند مع التصريح في غيره قرينة ظاهرة على انّه ليس ذلك، فالقول بأنّه ابن بزيع ضعيف، بل فاسد)[٢] انتهى.

[مُناقشة المصنّف للوجه السابع]

قوله: (ولم يصرّح في موضع منه باسم الجدّ)، قد عرفت تصريحه في باب أنّ ابن آدم أجوف، قال: محمّد بن يحيى عن محمّد بن إسماعيل بن بزيع، عن الفضل بن شاذان، وصرّح في أوّل السند باسم الجد في كتاب الحدود، وفي أوّل الروضة، وقد تقدّم في الوجه الثاني بلفظه وحروفه[٣].

---

(١) ينظر رسائل البهائيّ: ٢٧٥.

(٢) ينظر رسائل البهائيّ: ٢٧٥.

(٣) يراجع ص١٩. رواية الكلينيّ عنه بلا.

ثمّ قوله: (فكان اللّازم فيه التصريح؛ لرفع الجهالة)، لمّا كان تلامذة الكلينيّ يعلمون رواية الكلينيّ لكتب الفضل بن شاذان بتوسّط ابن بزيع، وشهرة ابن بزيع، استغنى الكلينيّ عن ذكر الجدّ، وما كان يعلم الغيب أن سوف يقع الاختلاف في محمّد بن إسماعيل حتّى يُصرّح باسم جدّه، فأيّام الكلينيّ وبعده بمئات[١] السنين لم يكن جهالة، وإنّما حدثت الجهالة في زمن المتأخّرين.

ثمّ قوله: (مع التصريح في غيره.. إلى آخره)، إنّما وقع التصريح باسم الجد في أحاديث معدودة، لا في كلّ ما وقع في وسط السند، فإنّه وقع (محمّد بن إسماعيل) من غير ذكر الجدّ في وسط السند في أكثر من مائة موضع.

منها: في باب أنّ المهر ما تراضى عليه الناس قلّ أو كثر[٢]، وباب ما يجب على المماليك والمكاتبين من كتاب الحدود[٣]، وباب من وُفّق له الزوجة الصالحة[٤]، وباب استيمار البكر ومن يجب عليه استيمارها[٥]، وباب الرجل يتزوّج المرأة فيدخل بها قبل أن يعطيها شيئًا[٦]، وباب ما يحرم على الرجل ممّا نكح ابنه وأبوه وما يحلّ له[٧]، وباب الرضاع[٨]، وباب أنّه لا يجوز التمتّع إلّا بالعفيفة[٩]، وباب ما يجوز من الأجل[١٠]، وباب تزويج الإماء[١١]، وباب

(١) في (خ): (بمائة).

(٢) ينظر الكافي: ٣٧٨/٥، باب أنّ المهر اليوم ما تراضى عليه الناس قلّ أو كثر، ح١.

(٣) ينظر الكافي: ٣٣٤/٧، باب ما يجب على المماليك والمكاتبين من الحدّ، ح٣.

(٤) ينظر الكافي: ٣٢٧/٥، باب من وفّق له الزوجة الصالحة، ح٣.

(٥) ينظر الكافي: ٣٩٤/٥، باب استيمار البكر ومن يجب عليه استيمارها ومن لا يجب عليه، ح٩.

(٦) ينظر الكافي: ٤١٣/٥، باب الرجل يتزوّج المرأة فيدخل بها قبل أن يعطيها شيئًا، ح١.

(٧) ينظر الكافي: ٤١٨/٥، باب ما يحرم على الرجل ممّا نكح ابنه وأبوه وما يحلّ له، ح٢.

(٨) ينظر الكافي: ٤٣٧/٥، باب الرضاع، ح٢،ح٥.

(٩) ينظر الكافي: ٤٥٤/٥، باب أنّه لا يجوز التمتّع إلّا بالعفيفة، ح٣.

(١٠) ينظر الكافي: ٤٥٩/٥، باب ما يجوز من الأجل، ح٢.

(١١) ينظر الكافي: ٤٦٣/٥، باب تزويج الإماء، ح٣.

الرجل يحلّل[١] جاريته لأخيه[٢]، وباب الرجل يكون لولده الجارية[٣]، وباب نكاح المرأة التي بعضها حرّ وبعضها رقّ[٤]، وباب الولد إذا كان أحد أبويه مملوكًا[٥]، وباب ما يحلّ للمملوك النظر إليه من مولاته[٦]، وباب قناع الإماء وأُمّهات الأولاد[٧]، ..إلى غير ذلك ممّا يطول المقام لو أردنا استقصائه.

فدعوى أنّه إذا ذُكر محمّد بن إسماعيل في وسط السند يُذكر اسم الجدّ فلا يكون هو المبحوث عنه، في غاية الفساد.

والذي يشهد به التتبّع والاستقراء، أنّ الكلينيّ يروي كتب الفضل بن شاذان عن ابن بزيع بلا واسطة، ويروي كتب محمّد بن الفضل وغيره عن ابن بزيع بالواسطة، كعليّ بن إبراهيم عن أبيه، وأخيه إسحاق، ومحمّد بن يحيى العطّار، وأحمد ابن إدريس، والحسين ابن محمّد..، وأمثالهم.

[إيراد الشيخ محمّد بن جابر العامليّ]

ثمّ رأيت إيرادًا للشيخ العلّامة الشيخ محمّد بن جابر[٨] - شيخ الشيخ فخر الدين

---

(١) في (خ): (تحلّل)، وفي (الكافي) المطبوع (يحلّ).

(٢) ينظر الكافي: ٤٦٩/٥، باب الرجل يحلّ جاريته لأخيه والمرأة تحلّ جاريتها لزوجها، ح٩.

(٣) ينظر الكافي: ٤٧١/٥، باب الرجل تكون لولده الجارية يريد أن يطأها، ح٤.

(٤) ينظر الكافي: ٤٨٢/٥، باب نكاح المرأة التي بعضها حرّ وبعضها رقّ، ح٢.

(٥) ينظر الكافي: ٤٩٢/٥، باب الولد إذا كان أحد أبويه مملوكًا والآخر حرًّا، ح٢.

(٦) ينظر الكافي: ٥٣١/٥، باب ما يحلّ للمملوك النظر إليه من مولاته، ح٣.

(٧) ينظر الكافي: ٥٢٥/٥، باب قناع الإماء وأُمّهات الأولاد، ح١، لكنّه صّرح باسم الجدّ.

(٨) قال عنه المصنّف في (تكملة أمل الآمل: ٣٣٨): «الشيخ محمّد بن الشيخ جابر بن عبّاس العاملّي النجفيّ، عالم عامل فاضل فقيه محدّث رجاليّ متبحّر، من تلامذة الشيخ محمّد بن الشيخ حسن ابن زين الدين الشهيد، وله الرواية عن أبيه الفقيه الشيخ جابر، وعن السيّد شرف الدين عليّ بن حجّة الله الشولستانيّ الغرويّ، وعن الشيخ محمود ابن حسام المشرفيّ.

ويروي عنه الشيخ فخر الدين بن طريح كما صرّح به في مقدّمة شرحه على (النافع)، وقال في أثناء كلامه: ومن السُّنّة ما أخبرني به شيخي الجليل العالم الفاضل الكامل التقيّ النقيّ المؤيّد الشيخ

الطريحيّ- وهو: إنّا نعترف بإمكان رواية كلّ من ابن بزيع وابن شاذان عن الآخر، لكن نقول: إذا كان محمّد بن إسماعيل المذكور في أوّل السند هو ابن بزيع، فينبغي أن ينقل الفضل عنه ولو في بعض الأحيان؛ لأنّه شيخ الفضل كما نقله الكشيّ، والحال أنّه لم يقع قط، فدلّ على أنّه ليس ابن بزيع، انتهى.

[مُناقشة المصنّف للشيخ محمّد بن جابر العامليّ]

وفيه: ما قد عرفت من رواية الفضل بن شاذان عن ابن بزيع في (العيون) في باب

محمّد بن المبرور المشكور الشيخ جابر.. إلخ.

وهو صاحب الإجازة الكبيرة للسيّد مرتضى الساويّ المازندرانيّ المذكورة في (البحار)، ويروي التقيّ المجلسيّ والد صاحب (البحار) عن أبيه الشيخ جابر بن الشيخ محمّد بن عباس المذكور.

وعندي مجلّد فيه جملة رسائل كلّها بخط الشيخ محمّد بن جابر بن عبّاس النجفيّ صاحب الترجمة؛ منها: رسالة لأُستاذه الشيخ محمّد بن صاحب (المعالم) في مسألة التزكية للراوي بالواحد أو لا بُدّ من اثنين، قال في آخرها: انتهى كلام مصنّفها أبقاه الله وحفظه وأدام ظلّه، وكتبها لنفسه أحوج عباد الله إلى رحمة الله وأغناهم به عمَّن سواه محمّد بن جابر، تمّت في اليوم الثاني عشر من شهر جمادى الأولى سنة ألف وثلاثين.

ومنها: رسالة للشيخ محمّد بن جابر المذكور في تحقيق محمّد بن إسماعيل الواقع في رواية الكلينيّ في (الكافي)، ومنها رسالة في الكنى والألقاب جيّدة جامعة، ويظهر منها أنّ له كتابًا في علم الرجال، وأنّه تلمّذ على الميرزا صاحب الرجال الكبير الأسترآباديّ .

وعندي مجموع بخطّ بعض الأفاضل فيه أسئلة حديثيّة للشيخ محمّد بن جابر من شيخه الشيخ عبد النبيّ الجزائريّ، وفيه أيضًا رسالة في جواز تقليد الميّت وعدمه للشيخ محمّد بن جابر المذكور تدلّ على مقام عالٍ له في التحقيق.

وبالجملة، الرجل من فحول العلماء، ويروي عنه أيضًا الشيخ عبد عليّ بن محمّد الخمايسيّ النجفيّ، وصرّح في بعض إجازاته أنّه مشغريّ عامليّ، رحمة الله عليه».

أقول: يا للأسف رسالة الشيخ محمّد بن جابر الخاصّة بمحمّد بن إسماعيل التي ذكرها المصنّف عنه مفقودة فعلًا، بالرغم من أنّ ولده السيّد عليّ الصدر ذكرها ضمن الكتب الموجودة في خزانة والده، وذكر في وصفها أنّها «بخطه الشريف، نسخة بقطع الربع، وقلم عادي، عدد أوراقها ٥»، (إبانة الوسن عن مكتبة أبي محمّد الحسن: ٢٣٤).

الأخبار النبويّة[١]، هكذا: (الفضل بن شاذان قال: حدّثنا محمّد بن إسماعيل بن بزيع عن أبي الحسن الرضا عليه السلام.. إلى آخره)[٢]، وقد اعترف الخصم أن لو وُجدت رواية ابن شاذان عن ابن بزيع، جاز أن يكون المبحوث عنه هو ابن بزيع، وقد دللنا عليها.

(تكملة)

قال الشيخ الإمام العلّامة محمّد بن جابر العامليّ، شيخ الشيخ فخر الدين الطريحيّ، في الرسالة التي كتبها في المسألة، بعد ما جزم بعدم كونه ابن بزيع ما صورته: (ومال بعض فضلاء العصر إلى أنّه ابن بزيع، وأنّ رواية الكلينيّ عنه إنّما هي بواسطة أو واسطتين.

وذكر أنّ المرجّحات لذلك هي: أنّ محمّد بن يعقوب قد يقول هكذا: الحسين عن جعفر.. إلى آخره، ثمّ يقول بعده بلا فصل: محمّد بن إسماعيل عن الفضل بن شاذان، عن ابن أبي عمير، وقد يقول هكذا: أحمد بن محمّد عن محمّد بن إسماعيل بن بزيع، وقد يقول هكذا: عليّ بن إبراهيم عن أخيه إسحاق بن إبراهيم، عن محمّد بن إسماعيل بن بزيع.

وفي باب أنّ ابن آدم أجوف هكذا: محمّد بن يحيى عن محمّد بن إسماعيل بن بزيع، عن الفضل بن شاذان، وعليّ بن إبراهيم عن أبيه، جميعًا عن ابن أبي عمير.

وفي باب أُنس الرجل في منزل أخيه هكذا: محمّد بن يحيى عن محمّد بن إسماعيل، عن الفضل بن شاذان، عن صفوان بن يحيى.

وقد يقول هكذا: محمّد بن يحيى عن أحمد بن محمّد، ومحمّد بن إسماعيل عن الفضل بن شاذان، جميعًا عن صفوان، وقد يقول هكذا: عليّ بن إبراهيم عن أبيه، ومحمّد بن إسماعيل عن الفضل بن شاذان عن حمّاد.

وقد قال أيّده الله تعالى ما لفظه: (وهذا يحتمل وجهين: أحدهما: أن يكون عطف سندٍ برأسه على آخر، وهو لا يفيدنا.

---

(١) في الطبعة التي بأيدينا من المصدر: باب... الأخبار المنثورة.

(٢) عيون أخبار الرضا: ٢١/٢، باب فيما جاء عن الرضا عليه السلام من الأخبار المنثورة، هكذا: «حدّثنا الحاكم أبو محمّد جعفر بن نعيم بن شاذان، قال: حدّثني عمّي أبو عبد الله محمّد بن شاذان، قال: حدّثنا الفضل بن شاذان، قال: حدّثنا محمّد بن إسماعيل بن بزيع عن الرضا عليه السلام..».

وثانيهما: أن يكون عطفًا على عليّ بن إبراهيم أو غيره، لا على السند، وله شواهد كثيرة.

منها: ما نقله الشيخ في طرق الكتابين إلى الفضل بن شاذان، قال: وروى محمّد بن[١] حمزة، عن عليّ بن إبراهيم، عن أبيه، عن الفضل بن شاذان، ثمّ نقل أسانيد مفادها: أنّ الفضل بن شاذان قد روى عمّن يروي عنه[٢] محمّد بن إسماعيل بن بزيع، وقد يروي عنه من يروي عن ابن بزيع، وذكر أيضًا أسانيد مفادها: أنّ الكلينيّ لا يروي عن محمّد بن إسماعيل ابن بزيع إلّا بالواسطة، ومن جملة ما ذكر الحديث المذكور في أوّل (الروضة) الذي ذكرنا أنّ القائلين بأنّ المبحوث عنه هو ابن بزيع أيّدوا كلامهم به، وذكر عقيب ذكره ما لفظه:

وهذا الحديث ظاهر على التأويلات الثلاث؛ لأنّكم إن قلتم: إنّه معطوف على عليّ ابن إبراهيم أو أبيه فهو لنا؛ إذ قد قلنا: إنّهما يرويان عنه، وقد عُلم أنّ إبراهيم بن هاشم من رجال الرضا عليه السلام، وكذلك محمّد بن إسماعيل بن بزيع، وقد روى في هذا الحديث كلّ منهما عن الصادق عليه السلام بواسطتين، فظهر وجه التقريب.

وإن قلتم: ليس بمعطوف عليهما، بل على غيرهما، فهو خلاف الظاهر؛ إذ قد ثبت عندنا وعندكم أنّ إبراهيم بن هاشم يروي عن محمّد بن إسماعيل بن بزيع كما صرّح به الأصحاب.

وإن قلتم: إنّه سند برأسه، فهو تصريح بالمتنازع، فبطل ما ادّعيتم) انتهى.

[مناقشة المصنّف للشيخ محمّد بن جابر العامليّ]

وأقول في كلام هذا الفاضل نظر من وجوه:

[معنى قاعدة البناء]

أحدها[٣]: فساد ما فهمه من كون الأسانيد التي ذكرها من قاعدة البناء، بمعنى أنّ السند الذي فيه محمّد بن إسماعيل المبحوث عنه مبنيّ على السند السابق عليه؛ من أجل ذلك لا يذكر فيه صدر السند السابق ولا ما فيه، فإنّ قاعدة البناء: هي أن يروي عن

(١) في الأصل تكرار (بن).

(٢) (خ) خالية من: (عنه).

(٣) في (خ): (أحدهما).

رجل بواسطة أو واسطتين، ثمّ يبتدئ له في السند الذي بعده بذكر ذلك الرجل ويحذف الواسطة للاختصار؛ هكذا: محمّد بن يحيى عن أحمد بن محمّد.. إلى آخره، ثمّ يقول بعده: أحمد بن محمّد.. إلى آخره، والأمر هنا ليس كذلك؛ فإنّ الكلينيّ لا يروي قطّ عن محمّد المبحوث عنه بالواسطة أوّلًا ثمّ يبتدئ بالسند الذي بعده بمحمّد هذا، كما لا يخفى على من سبر أحاديث محمّد هذا، مع كثرتها وتشعّبها [١].

[أنحاء رواية الشيخ الكلينيّ عن محمّد بن إسماعيل]

ثانيها[٢]: إنّ دعوى رواية الكلينيّ عن محمّد بن إسماعيل المذكور في أوّل الأسانيد بواسطة أو واسطتين لا يتمّ في شيء من الروايات التي رواها الكلينيّ عنه؛ وذلك لأنّ رواية الكلينيّ عن محمّد بن إسماعيل المبحوث عنه على ثلاثة أنحاء:

فنحو منها: لا يذكر إلّا سندًا واحدًا ويبتدئ في أوّل السند بـ(محمّد) المبحوث عنه، فيقول: محمّد بن إسماعيل عن الفضل بن شاذان، عن ابن أبي عمير، عن هشام بن الحكم -مثلًا-.. إلى آخره، فمثل هذا لا يمكن الحكم عليه بأنّ الرواية عنه بالواسطة؛ لاستلزامه أن يكون الكلينيّ مدلّسًا؛ حيث إنّ ظاهر ابتدائه بـ(محمّد) المذكور يقضي كونه روايته عنه بغير واسطة كما في باقي المشايخ، مع أنّ روايته عنه بواسطة محذوفة، وهو من الطعن في ثقة الإسلام.

ونحو منها[٣]: يذكر سندين ويقدّم هذا السند، ثمّ يعطف السند الآخر عليه، فيقول هكذا: محمّد بن إسماعيل عن الفضل بن شاذان وعليّ بن إبراهيم عن أبيه، جميعًا عن ابن أبي عمير مثلًا، وهذا كالنحو الأوّل، في أنّه لا يمكن أن يكون رواية الكلينيّ عن محمّد بن إسماعيل[٤] هذا بالواسطة؛ لما قلنا في النحو[٥] الأوّل بعينه.

---

(١) في (خ): (كثرتهما وتشعبهما).

(٢) في (خ): (ثانيهما).

(٣) في (خ): (منهما).

(٤) (خ) خالية من: (إسماعيل).

(٥) في (خ): (بالنحو).

ونحو منها[١]: يعكس فيقول هكذا: أبو عليّ الأشعريّ عن محمّد بن عبد الجبّار، ومحمّد بن إسماعيل عن الفضل بن شاذان، جميعًا عن صفوان مثلًا.

وهذا النحو كالأوّلين في عدم إمكان كون رواية الكلينيّ عن محمّد بن إسماعيل المذكور بالواسطة؛ لأنّ قوله: (ومحمّد) إن عُطف على أبي عليّ الأشعريّ - مثلًا - فهو المطلوب، وإن عُطف على (محمّد بن عبد الجبّار)، كان المعنى أنّ أبا عليّ الأشعريّ يروي عن محمّد بن عبد الجبّار وعن محمّد بن إسماعيل، وهما جميعًا يرويان عن الفضل، فكان يجب تقديم لفظ جميعًا على (الفضل)، لا تأخيره[٢] عنه.

نعم، لو أنّه يقول: (والفضل) لأمكن ذلك، لكن الموجود في الروايات ما ذكرناه.

وبالجملة، فكلّ واحدٍ من الأنحاء[٣] الثلاثة متكرّر متكثّر، لا يمكن أن تصل إليه يد التأويل.

نعم، إنّا قد عثرنا على ما يزيد على مائة من الأسانيد قد وقع محمّد بن إسماعيل المبحوث عنه - أعني غير مذكور معه اسم الجدّ ولا غيره من المميّزات - في وسط السند، وهو (ابن بزيع) لقاعدة التميّز التي ذكرناها في المقدّمة؛ فدلّ على أنّ محمّد بن إسماعيل الواقع في صدر السند هو ابن بزيع الواقع في وسطه.

مثلًا: روى الكلينيّ في باب ما يجب على المماليك والمكاتبين هكذا: محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمّد بن عيسى، عن محمّد بن إسماعيل، عن محمّد بن الفضل، عن أبي الصباح الكنانيّ، عن أبي عبد الله عليه السلام.. إلى آخره[٤]، وروى عن محمّد بن إسماعيل بن بزيع بهذه الواسطة بعينها، وبهذا الإسناد في باب المرأة يزوّجها وليّان[٥].

---

(١) في (خ): (منهما).

(٢) في (خ): (تأخره).

(٣) في (خ): (أنحاء).

(٤) ينظر الكافي: ٢٣٤/٧، باب ما يجب على المماليك والمكاتبين من الحدّ، ح٣.

(٥) ينظر الكافي: ٣٩٧/٥، باب المرأة يزوّجها وليّان غير الأب والجد كلّ واحدٍ من رجل آخر، ح٣، هكذا: «محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمّد، عن محمّد بن إسماعيل بن بزيع قال: سأله رجل عن رجل مات وترك أخوَين..».

وكذا وجدناه يقول تارةً: محمّد بن يحيى، عن أحمد بن محمّد، عن محمّد بن إسماعيل، عن الفضل بن شاذان جميعًا، عن صفوان.

وأخرى هكذا: محمّد بن يحيى، عن محمّد بن إسماعيل بن بزيع، عن الفضل بن شاذان.

وأخرى: محمّد بن يحيى، عن محمّد بن إسماعيل، عن الفضل بن شاذان، فيترك اسم الجدّ، فالقبليّة، والبعديّة، والطبقة، والقرائن الأُخر، كلّها تدلّ على أنّ (محمّد بن إسماعيل) المذكور في وسط السند هو (محمّد بن إسماعيل) المذكور في صدر الأسانيد.

وظهر أيضًا فساد ما قيل من أنّ تقيّد الكلينيّ لمحمّد بن إسماعيل بـ(ابن بزيع) إذا وقع في وسط السند دليلٌ على مفارقته للمبدوء به؛ لأنّه وقع في وسط السند في مائة موضع من غير تقيّد، كما وقع في أوّل السند بلا مغايرة بينهما، غير أنّ المبدوء به إمّا في كتاب الحجّ أو عن الفضل بن شاذان، وكان المعلوم عند تلامذة الكلينيّ أنّه يروي كتاب الحجّ لابن بزيع، وكتب الفضل عن ابن بزيع بلا واسطة، ولا يروي كتب محمّد بن الفضل عن ابن بزيع إلّا بالواسطة فيذكرها، وقد يترك ذكر الجدّ أيضًا فيها؛ اتّكالًا على علم تلامذته بالرواية عنه بالواسطة لكتب محمّد بن الفضل، ولا يحتاج إلى ذكر الجدّ إلّا فيما يُوهم الاشتراك، فيأتي باسم الجدّ؛ لرفع الجهالة.

وبالجملة، إنّ القرائن الدالّة على اتّحاد المبدوء به والذي هو في وسط السند، وأنّه في الكلّ (ابن بزيع)، كثيرةٌ.

[في نفي كون محمّد بن إسماعيل المبحوث عنه غير ابن بزيع]

المقام الثاني: في نفي غير ابن بزيع، وفيه فصول، وقبل الشـروع في المقصود لا بُدّ من تقديم مقدّمة:

[مقدّمة: في تعداد المشتركين في اسم (محمّد بن إسماعيل) وتحديد محلّ النزاع]

وهي أنّ المسمَّين[١] (محمّد بن إسماعيل) في كتب الرجال أربعةُ عشـر رجلاً؛ وهم: محمّد بن إسماعيل بن بزيع الثقة الجليل، ومحمّد بن إسماعيل البرمكيّ الرازيّ، ومحمّد ابن إسماعيل بن ميمون الزعفرانيّ - وقد وثّقهما النجاشيّ[٢]، وتبعه على ذلك العلاّمة[٣]، لكن قد ضعّف البرمكيّ ابن[٤] الغضائريّ[٥] - وبين محمّد بن إسماعيل البندقيّ، وقد يُقال: بندفر، ويُقال له: النيسابوريّ أيضاً، ومحمّد بن إسماعيل الأزديّ، ومحمّد بن إسماعيل البلخيّ، ومحمّد بن إسماعيل بن جعفر الصادق عليه السلام، وقد يُقال له: الجعفريّ، ومحمّد ابن إسماعيل بن خيثم الكنانيّ، ومحمّد بن إسماعيل بن رجا بن ربيعة الكوفيّ الزبيديّ، ومحمّد بن إسماعيل بن سعيد بن عرزة البجليّ الكوفيّ، ومحمّد بن إسماعيل الصمير[يّ] القميّ، ومحمّد بن إسماعيل بن عبد الرحمن الجعفيّ الكوفيّ، ومحمّد بن إسماعيل المخزوميّ المدنيّ، ومحمّد بن إسماعيل الهمدانيّ.

وقال صاحب (المنتقى): إنّ هذا الاسم مشترك في الظاهر بين سبعة رجال، الثلاثة الثقات، والكنانيّ، والجعفريّ، والصميريّ، والبلخيّ[٦].

---

(١) في (خ): (المسميين).

(٢) ينظر رجال النجاشـيّ: ٣٤١/ الرقم ٩١٥، ٣٤٥/ الرقم ٩٣٣.

(٣) ينظر خلاصة الأقوال: ٢٥٧/ الرقم ٨٩.

(٤) في الأصل: (ابن ابن)، وفي (خ): (أن ابن)، والظاهر أنّ الصحيح ما أثبتناه.

(٥) ينظر رجال الغضائريّ: ١٩٧/ الرقم ٣١.

(٦) ينظر منتقى الجمان: الشهيد الثاني: ٤٣/١-٤٤.

وقال الشيخ البهائيّ: إنّه مشترك بين ثلاثة عشر رجلًا[١]، وذكرهم بنحو ما ذكرناه إلاّ أنّه لم يذكر الأزديّ، وهؤلاء لم يُوثّق[٢] أحد من علماء الرجال أحدًا منهم؛ فإنّهم لم يذكروا من حال النيسابوريّ إلّا أنّه نقل حكاية عن الفضل بن شاذان[٣] وأحمد بن داود بن سعيد الفزاريّ[٤]، ولا من حال الأزديّ إلاّ أنّه من أصحاب الصادق عليه السلام[٥]، ولا من حال البلخيّ[٦] والصميريّ[٧] إلاّ أنّهما من أصحاب الهادي عليه السلام، ولا من حال الجعفريّ إلاّ ما يقضي طعنًا عظيمًا فيه، وأنّ له كتابًا، وأنّه من رجال الصادقَين، وأنّه كان في أيّام الكاظم عليه السلام، كما تقتضيه قصّة الطعن[٨]، ولا من حال الكنانيّ إلاّ أنّ له كتابًا[٩]، ولا من حال الزبيديّ إلّا أنّه من أصحاب أبي عبدالله عليه السلام وأنّه أسند عنه[١٠]، ولا من حال البجليّ إلّا أنّه من أصحاب أبي عبدالله عليه السلام أيضًا وأنّه أسند عنه[١١]، ولا من حال المخزوميّ والهمدانيّ إلّا أنّهما من أصحاب أبي عبدالله عليه السلام[١٢]، وأيضًا محمّد بن إسماعيل بن موسى بن جعفر ليس فيه

(١) ينظر رسائل البهائيّ: ٢٧٥، وفيها ١٢ رجلاً.

(٢) في الأصل و(خ): (يوثّق)، والصواب ما أثبتناه.

(٣) ينظر رجال الكشيّ: ٢/ ٨١٨/ الرقم ١٠٢٤.

(٤) ينظر رجال الكشيّ: ٢/ ٨١٤/ الرقم ١٠١٦.

(٥) ينظر رجال الطوسيّ: ٢٧٧/ الرقم ٢٢.

(٦) ينظر رجال الطوسيّ: ٣٩٢/ الرقم ٣٦.

(٧) ينظر رجال الطوسيّ: ٣٩٢/ الرقم ٣٣.

(٨) ينظر: رجال الكشيّ: ٢/ ٥٤٠/ الرقم ٤٧٨، رجال الطوسيّ: ٢٧٦/ الرقم ٦.

(٩) ينظر رجال النجاشيّ: ٣٦٢/ الرقم ٩٧٧.

(١٠) ينظر: رجال الطوسيّ: ٢٧٦/ الرقم ١٨، استقصاء الاعتبار: العامليّ: ١/ ٥٥، ومن الجدير بالذكر أنّه وقع بين الأعلام كلام في قول الشيخ الطوسيّ: (أسند عنه)؛ فهل تُقرأ بالمبني للمجهول أو المعلوم؟ وما معناها؟ ثمّ هل يُستفاد منها التوثيق أو لا؟ ولو أردنا ذكر كلماتهم في هذا الشأن لطال المقام، وخرجنا عمّا التزمنا به من الاقتصار في التعليق على الضرورات، ولكن ستجد بغيتك إن شاء الله تعالى فيما ذكره سماحة السيّد محمّد رضا السيستانيّ دامت بركاته في القبسات، فقد فصّل القول في بيان المعنى ومدى دلالته على التوثيق، انظر: (قبسات من علم الرجال: ١٣٢/١).

(١١) رجال الطوسيّ: ٢٧٦/ الرقم ١٧.

(١٢) ينظر رجال الطوسيّ: ٢٧٦/ الرقم ١٩-٢٠.

إلّا أنّه كان أسنّ شيخ من وُلد رسول الله صلى الله عليه وآله بالعراق، فقال: رأيته - أي: صاحب الزمان - بين المسجدين وهو غلام عليه السلام [١].

فتحصّل: أنّ الذين يمكن لقاء الكلينيّ إيّاهم ستّة: الثلاثة الأُوَل - أعني: ابن بزيع، والبرمكيّ، والبندقيّ -، والبلخيّ، والصميريّ، والأخير وحيث إنّ المنصوص على ثقته ثلاثة: الزعفرانيّ، وابن بزيع، والبرمكيّ، حصر [٢] بعضهم المبحوث عنه فيهم [٣]، وصاحب (المنتقى) وجماعة حصروا الأمر في: ابن بزيع، والبرمكيّ، والبندقي [٤]؛ حيث إنّ الزعفرانيّ يروي عن أصحاب الصادق عليه السلام، فلا تلائمه الطبقة، وابن بزيع والبرمكيّ ثقتان منصوص عليهم، والبندقيّ توجد شواهد على ثقته وإن لم ينصّوا عليه.

ومن هنا قال السيّد التوبلي [٥] في (تنبيه الأريب): (اختلف علماؤنا في تفسير محمّد ابن إسماعيل الذي في أوّل أسانيد (الكافي) على أقوال أربعة:

أوّلها: إنّه محمّد بن إسماعيل بن بزيع.

وثانيها [٦]**:** إنّه محمّد بن إسماعيل البرمكيّ صاحب [٧] الصومعة.

وثالثها: إنّه محمّد بن إسماعيل البندقيّ النيسابوريّ.

ورابعها: إنّه مشترك) [٨] انتهى.

إذا عرفت ذلك فالفصول ثلاثة:

---

(١) ينظر الكافي: ١/ ٣٢٠، باب تسمية من رآه عليه السلام، ح٢.

(٢) في (خ): (حضر).

(٣) ينظر: الفوائد الرجاليّة: الخواجوئيّ: ١٠٩، رسائل البهائيّ: ٢٧٦.

(٤) ينظر منتقى الجمان: ٤٥/١، ولم أعثر على رأي الجماعة.

(٥) هو السيّد هاشم بن سليمان الموسويّ البحرانيّ التوبليّ (ت ١١٠٧هـ). (ينظر أمل الآمل: ٣٤١/٢)

(٦) في (خ): (ثانيهما)، وهكذا (ثالثهما)، و(رابعهما).

(٧) (خ) خالية من: (صاحب).

(٨) تنبيه الأريب (خ): البحرانيّ: ٤.

[استبعاد البرمكيّ]

الفصل الأوّل: في نفي كونه البرمكيّ، وقد رجّح شيخنا البهائيّ رحمه الله أنّه البرمكيّ الرازيّ، قال: (إنّ الذي وصل إلينا اثنا عشر رجلًا من الرجال، مشتركون في التسمية (محمّد بن إسماعيل)، وكلّ ما عدا البرمكيّ يبعد إرادته؛ أمّا ابن بزيع لبعد الطبقة، وأمّا ما عدا الزعفرانيّ والبرمكيّ من العشرة الباقين؛ فلأنّهم لم يُوثّق أحدٌ من علماء الرجال أحدًا[1] منهم.

وحكم متأخّروا علمائنا بتصحيح ما يرويه الكلينيّ عن محمّد بن إسماعيل الذي فيه النزاع، ولم يتردّد في ذلك إلّا ابن داود لا غير، وإطباقهم هذا قرينة قويّة على أنّه ليس أحدًا من أُولئك الذين لم يُوثّقهم أحدٌ من علماء الرجال.

فيبقى الأمر دائرًا بين الزعفرانيّ والبرمكيّ فإنّهما ثقتان من أصحابنا، لكن الزعفرانيّ ممّن لَقي أصحاب الصادق عليه السلام كما نصّ عليه النجاشيّ، فيبعد بقاؤه إلى عصر الكلينيّ، فيقوى الظنّ في جانب البرمكيّ؛ فإنّه مع كونه رازيًا كالكلينيّ فزمانه في غاية القرب من زمانه؛ لأنّ النجاشيّ يروي عن الكلينيّ بواسطتين، وعن محمّد بن إسماعيل البرمكيّ بثلاث وسائط، والصدوق يروي عن الكلينيّ بواسطة واحدة، وعن البرمكيّ بواسطتين، والكشيّ حيث إنّه معاصر للكلينيّ يروي عن البرمكيّ بواسطة وبدونها، وأيضًا محمّد بن جعفر الأسديّ المعروف بـ(محمّد بن أبي عبدالله) الذي كان معاصرًا للبرمكيّ تُوفّي قبل وفاة الكلينيّ يقرب من ستّ عشرة سنة، فلم يبق مزية في قرب زمان الكلينيّ من زمان البرمكيّ جدّاً.

وأمّا روايته عنه في بعض الأوقات بتوسّط الأسديّ فغير قادح في المعاصرة؛ فإنّ الروايةَ عن الشيخ تارة بواسطة وأُخرى بدونها، أمرٌ شائع لا غرابة فيه)[2]، انتهى .

(١) في الأصل و(خ): (أحد)، وما أثبتناه من (س).

(٢) ينظر رسائل البهائيّ: ٢٧٦.

[إشكالات المولى عناية الله[١] على الشيخ البهائيّ ومُناقشة المصنّف لها]

واعترض عليه المولى عناية الله:

أوّلًا: (بأنّ حمدويه عن البرمكيّ وعن يعقوب بن يزيد؛ فيبعد كلّ البعد[٢] رواية الكلينيّ عنه، وهو عن الفضل الذي روى عن الهادي والعسكريّ)[٣].

وفيه: إمكان رواية حمدويه عن أصحاب الرضا عليه السلام والجواد عليه السلام في أوّل عمره، وعن البرمكي في آخره، فإنّ المعاصر قد يتأخّر، والفضل يروي عن الرضا عليه السلام أيضًا، وعن عثمان بن عيسى، وعن فضالة بن أيّوب.

واعترض ثانيًا: (بأنّ البرمكيّ يروي عن عبدالله بن داهر[٤] كما في النجاشيّ، وعبدالله ابن داهر[٥] عن أبي عبدالله الصادق عليه السلام، فمتى يجوز رواية الكلينيّ عن البرمكيّ، والبرمكيّ عن الفضل؟)[٦].

وفيه: إنّ رواية الكلينيّ عن أبي عبدالله الصادق عليه السلام بواسطتين ليست بذلك البُعد، على أنّ عبدالله بن داهر[٧] ليس من أصحاب الصادق عليه السلام، ولم يقع لنا روايته عن

---

(١) هو كما عرّفه آغا بزرك الطهرانـيّ: (المولى زكـيّ الدين عناية الله بن شرف الدين علـيّ بن محمود بن شرف الدين عليّ القهپائيّ أصلًا، الزكيّ لقبًا، النجفيّ موطنًا، تلميذ المولى أحمد المقدّس الأردبيليّ، والمولى عبد الله التستريّ، والشيخ البهائيّ، له (ترتيب الكشيّ)، و (ترتيب النجاشيّ)، و(ترتيب الفهرست)، وقد جمع أصول الكتب الرجاليّة الأربعة مع (ضعفاء ابن الغضائريّ)، مرتبًا للرجال بأحسن ترتيب في كتابه الكبير الموسوم (مجمع الرجال) الذي فرغ من تأليفه سنة ١٠١٦». (الذريعة: ١٣٨/١٠).

(٢) كلمة: (البعد) غير موجودة في الأصل ولا في (خ)، وإنّما الموجود فيهما تكرار: (كل)، وما أثبتناه من (س).

(٣) حكاه عنه عبد النبيّ الكاظميّ في (تكملة الرجال: ١/ ١٤٦).

(٤) في (خ): ذاهر.

(٥) في (خ): ذاهر.

(٦) ينظر تكملة الرجال نقلاً عن المولى عناية الله: ١/ ١٤٦.

(٧) في (خ): ذاهر.

الصادق عليه السلام بأقلّ من ثلاث وسائط، كما أنّه لم يوجد رواية محمّد بن إسماعيل عن عبدالله بن داهر[١] إلاّ في حديث واحد في باب المؤمن وعلاماته، فإنّه روى عن عبدالله ابن داهر[٢] عن الصادق بثلاث وسائط[٣].

واعترض ثالثًا: (بأنّ البرمكيّ يروي عن عبد العزيز بن المهتدي، الذي هو من أصحاب الرضا عليه السلام، ورواية الفضل أيضًا عنه بعيدة، وأزيد منه بعدًا رواية الكلينيّ عن البرمكيّ هذا، وهو عن الفضل)[٤].

وفيه: أوّلًا: بأنّ رواية الكلينيّ عن أصحاب الرضا عليه السلام بواسطة واحدة شائع ذائع؛ فإنّه يروي عن إبراهيم بن هاشم، وأحمد بن محمّد بن عيسى، وأحمد بن محمّد بن خالد، وأحمد بن محمّد بن أبي نصر بواسطة واحدة، كعليّ بن إبراهيم أو محمّد بن يحيى.

وبالجملة، لا ريب في إمكان لقاء الكلينيّ للبرمكيّ، لا لما ذكره البهائيّ من رواية الكشيّ عن البرمكيّ؛ فإنّ ذلك دعوى لا شاهد عليها، ولا يمكنه إثباتها؛ بل لأنّ عليّ بن أحمد بن موسى، ومحمّد بن أحمد السنانيّ روَيا عن محمّد بن يعقوب الكلينيّ، ومحمّد ابن أبي عبدالله الكوفيّ، ومحمّد بن إسماعيل البرمكيّ، فعُلم كونهما مع الكلينيّ في مرتبة واحدة، وزمان واحد[٥].

ومع ذلك ليس المبحوث عنه هو البرمكيّ؛لأنّ البرمكيّ لا يروي عن الفضل بن شاذان، وليس فيما بأيدينا من كتب الحديث روايتُه عن الفضل، وإنّما المعلوم لنا أنّ له كتابًا يرويه عنه الأسديّ، ولا يروي عنه الكلينيّ إلّا بالواسطة، ولم نره مقيّدًا في أوّل (إسناد)[٦] من أسانيده بـ(البرمكيّ) كما رأيناه مقيّدًا بـ(ابن بزيع) في كتاب (الحدود)

---

(١) في (خ): ذاهر.

(٢) في (خ): ذاهر.

(٣) ينظر الكافي: ٢/ ٢٢٦، باب المؤمن وعلاماته وصفاته، ح١.

(٤) تكملة الرجال: ١/ ١٤٧.

(٥) ينظر من لا يحضره الفقيه (المشيخة): ٤/ ٥١٢، ٥٣٤.

(٦) في الأصل و(خ) (اسند)، وما أثبتناه هو المناسب للسياق.

وأوّل (الروضة)، ومعلوم أنّه إذا روى عن ابن بزيع بالتصريح بلا واسطة -وهو شيخه[١] المعروف عند تلامذته- استغنى عن التقيّد بـ(ابن بزيع)، وليس للبرمكيّ رواية واحدة عن الفضل بن شاذان، فضلًا عن خمسمائة.

هذا، وإطباقهم على تصحيح هذه الرواية المصدّرة بـ(محمّد بن إسماعيل) دليل على أنّه غير البرمكيّ؛ لأنّ البرمكيّ قد ضعّفه الشيخ ابن الغضائريّ، فلا يحتمل عدم اعتناء العلّامة بتضعيف ابن الغضائريّ؛ لأنّا نراه ملتزمًا بنقل تضعيفاته، ومع ذلك صرّح بصحّة سند الأحاديث المذكورة، فالحكم بالصحّة لا ينطبق على مختلَفٍ فيه، فالحكم بالصحّة لا ينطبق إلّا على ابن بزيع؛ لأنّ الزعفرانيّ لا تلائمه الطبقة.

ثمّ بعد ما كتبت هذا رأيت الشيخ العلّامة محمّد بن جابر يقول: إنّا استقرينا كثيرًا من الأحاديث المرويّة عن محمّد بن إسماعيل فوجدنا الكلينيّ كلَّ ما قيّده بـ(البرمكيّ)، أو (الرازيّ)، فإنّما يرويه عنه بتوسّط محمّد بن أبي عبدالله، والذي يذكره في أوّل السند[٢] لم نظفر بعد الاستقراء الكامل والتتبّع التامّ بتقييده مرّة من المرّات بـ(البرمكيّ)، ويبعد أن يكون هذا من الاتّفاقات المطّردة، ثمّ إنّا استقرينا كثيرًا من الأحاديث التي في (الكافي) المرويّة عن محمّد بن إسماعيل، فوجد[نا] كلَّ ما قيّده بـ(البرمكيّ)، أو (الرازيّ) ينقل روايته عن غير الفضل بن شاذان، وأمّا محمّد بن إسماعيل المذكور في أوّل السند، فلم نظفر بعد الاستقراء بروايته عن غير الفضل بن شاذان، ويبعد أن يكون هذا من الاتّفاقات المطّردة، انتهى.

فالعمدة في نفي كونه البرمكيّ عدم رواية البرمكيّ عن الفضل بن شاذان، وهو عندي من أقوى المبعِدات، بل ربّما يُوجب الجزم والقطع بعدم كونه البرمكيّ.

---

(١) في حاشية الأصل: «ذكر في (ك) من أنّ محمّد بن إسماعيل هذا، هو من مشايخ الإجازة، وأنّ كتب الفضل موجودة في زمن الكلينيّ، انتهى؛ وهذا يدلّ على جزم السيّد بلقاء الكلينيّ لابن بزيع، واستجازته منه كتب الفضل»، وهو غير موجود في (خ).

ومُراده من السيّد؛ هو السيّد محمّد العامليّ (ت ١٠٠٩هـ) صاحب كتاب (مدارك الأحكام)، حيث جاء عنه معنى ما ذكره السيّد المؤلِّف في النصّ أعلاه. (ينظر مدارك الأحكام: الموسويّ العامليّ: ٣/٣٧٩)

(٢) أي: محمّد بن إسماعيل.

[استبعاد البندقيّ النيشابوريّ]

الفصل الثاني: في نفي كونه البندقيّ النيشابوريّ، خلافًا لصاحب (المنتقى)[١]، وصاحب (المنهج)[٢]، وشارح (الاستبصار)[٣]، وللعلّامة الشيخ محمّد بن جابر، ولصاحب (الحاوي)، وللمولى عناية الله القهبائيّ[٤]، وللسيّد المير محمّد باقر الداماد[٥]، وأكثر المتأخّرين المرجّحين كونه أبا الحسن محمّد بن إسماعيل البندقيّ النيسابوريّ[٦].

وعمدة اتّكالهم في ذلك على ما ذكره الشيخ أبو عمرو الكشيّ، في ترجمة الفضل ابن شاذان، وترجمة أحمد بن داوُد بن سعيد الفزاريّ، قال في الموضع الأوّل هكذا: ذكر أبو الحسن محمّد بن إسماعيل البندقيّ النيسابوريّ أنّ الفضل بن شاذان نفاه عبدالله بن طاهر، بعد أن دعاه واستعلم كتبه، وساق الحديث[٧].

وقال في الموضع الثاني هكذا: وذكر محمّد بن إسماعيل النيسابوريّ أنّه هجم عليه - أي على أحمد بن داوُد - محمّد بن طاهر وأمر بقطع لسانه، ويديه، ورجليه، ويُضرب ألف سوط، ويصلبه، فسعى في ذلك محمّد بن يحيى الرازيّ، وابن البغويّ، وإبراهيم بن صالح بحديث روى محمّد بن يحيى لعمر بن الخطّاب، فقال أبو يحيى: ليس هو عمر بن الخطّاب، هو عمر بن شاكر، فجمع الفقهاء، فشهد مسلم أنّه على ما قال، وهو عمر بن شاكر، وعرف أبو عبدالله المروزيّ ذلك فكتمه؛ لسبب محمّد بن يحيى، وكان أبو يحيى قال: هما يشهدان لي، فلمّا شهد مسلم قال: غير هذا شاهد إن لم يشهد، فشهد بعد ذلك

---

(١) ينظر منتقى الجمان: ١/ ٤٥.

(٢) ينظر منهج المقال (خ): الاسترابادي: ٤٦٢.

(٣) ينظر استقصاء الاعتبار: ١/ ٤٧.

(٤) ينظر مجمع الرجال: القهبائـيّ: ٥/ ١٥٤.

(٥) ينظر الرواشح السماويّة: ١٢١، وفيه في طريق الكلينيّ إلى الفضل بن شاذان أبي الحسين محمّد بن إسماعيل بندفر.

(٦) ينظر: روضة المتّقين: المجلسـيّ: ١٤/ ٤٢٩، هداية المحدّثين: الكاظميّ: ٢٢٩.

(٧) ينظر رجال الكشـيّ: ٨١٨/٢.

المجلس عنده وخلّى عنه، انتهى[١].

قالوا: «ولا يخفى ما في التزام صاحب الاسم المبحوث عنه للرواية عن الفضل بن شاذان من الدلالة على الاختصاص به، ونقل الحكاية عن الرجل المذكور يؤذن بنحو ذلك، فيقرب كونه هو»[٢].

وأنت خبير أنّ ذكر الرجل حكاية عن غيره لا تدلّ على معاصرته، فضلًا عن تلمذته، والاختصاص به.

وحكاية نفي عبدالله بن طاهر للفضل عن نيسابور كانت سنة ثلاث ومائتين قبل وفاة الرضا عليه السلام بسنة [كذا]، فالبندقيّ حينئذٍ من علماء عصر الرضا إن كان من المشاهدين[٣] للحكاية، فكيف يروي عنه الكشيّ[٤] قبل[٥] تولّد العسكريّ بعشر سنين؛ لأنّ تولّده عليه السلام سنة اثنتي عشـرة ومائتين، ووفاة الفضل سنة ستّين ومائتين، قبل وفاة العسكريّ عليه السلام بشهرين، فهذه الحكاية قبل وفاته بسبع وخمسين سنة.

وظاهر الحكاية أنّ وفاته كانت[٦] في أيّام نفي عبدالله بن طاهر له، وهذا معلوم العدم، وأيضًا فالحكاية الثانية كانت بقرب تلك في التاريخ؛ لأنّ أبا عبدالله المروزيّ الذي شهد لأبي يحيى مات سنة - (٢٣٥) - خمس وثلاثين ومائتين، فالبندقيّ حينئذٍ من أهل عصر الجواد على هذا الظاهر، فكيف يروي عنه الكشيّ؟!

ثمّ ليس فيما بأيدينا من الكتب ما يدلّ على رواية الكشيّ عن البندقيّ مشافهةً، فإنّ الحكاية غير الرواية، فلعلّ الكشيّ وجد الحكاية في كتاب البندقيّ، ولو دلّت الحكاية على الرواية؛ لدلّ قول الشيخ في (الفهرست) هكذا: وذكر محمّد بن إسماعيل النيسابوريّ..

---

(١) ينظر رجال الكشـيّ: ٨١٤/٢.

(٢) منتقى الجمان: ١/ ٤٥.

(٣) في (خ) (الشاهدين).

(٤) قوله: (فكيف يروي عنه الكشـيّ) غير موجود في الأصل، وما أثبتناه من (خ).

(٥) في (خ): (وقبل).

(٦) في (خ): (كان).

إلى آخره[١]، على رواية الشيخ عنه مع أنّه معلوم العدم؛ لأنّ الشيخ الصدوق يروي عن محمّد بن إسماعيل النيسابوري بأربع وسائط، كما في آخر كتاب (التوحيد)، قال: حدّثنا أبي رحمه الله، قال: حدّثنا أحمد بن إدريس عن محمّد بن أحمد، عن عبدالله بن محمّد، عن محمّد بن إسماعيل النيسابوريّ، عن عبد الرحمن بن أبي هاشم، عن كليب[٢] بن معاوية، عن أبي عبدالله عليه السلام.. الحديث[٣].

فلا يمكن أن يروي الكشيّ المعاصر للصدوق، ولابن قولويه عنه البتّة.

واحتجّوا أيضًا: بأنّ الكشيّ في مرتبة الكلينيّ، كما يُعلم من ترجمة أيّوب بن نوح[٤]، وحيدر بن محمّد بن نعيم[٥]، ويونس بن عبد الرحمن[٦]، من النجاشيّ؛ حيث روى ابن قولويه عن الكشيّ في هذه التراجم، وابن قولويه يروي عن الكلينيّ كثيرًا، وكما يُعلم من قول الكشيّ في ترجمة جندب بن جنادة هكذا: محمّد بن إسماعيل عن الفضل بن شاذان مرّتين[٧]، ومن قوله في ترجمة ثابت بن دينار مثل ذلك[٨].

أقول: هب أنّ الكشيّ في مرتبة الكلينيّ، وابن قولويه، لكن قوله: (محمّد بن إسماعيل عن الفضل بن شاذان مرّتين)، لا يدلّ أنّ محمّد بن إسماعيل هو البندقيّ بأحد الدلالات، أقصاه أن يكون كأحد أسانيد (الكافي) المبدوء بمحمّد بن إسماعيل عن الفضل بن شاذان، ولم ينصّ أحد من علماء الرجال على رواية البندقيّ عن الفضل بن شاذان، وليس إلّا نقل الحكاية، ولا دلالة لها على الرواية كما عرفت، فكيف يكون هو الذي روى عنه

(١) ينظر الفهرست: الطوسيّ: ٨٠.

(٢) في الأصل و(خ): (عبد)، وما أثبتناه من (س).

(٣) ينظر التوحيد: ٤٦١، ح٣٥.

(٤) ينظر ترجمته في رجال النجاشيّ: ١٠٢/ الرقم ٢٥٤.

(٥) ينظر ترجمته في الفهرست: ٦٤/ الرقم ٢٤٩.

(٦) ينظر ترجمته في رجال النجاشيّ: ٤٤٦/ الرقم ١٢٠٨.

(٧) ينظر رجال الكشيّ: ١/ ٣٨/ الرقم ١٧-١٨.

(٨) ينظر رجال الكشيّ: ٢/ ٤٥٨/ الرقم ٣٥٦.

الكلينيّ خمسمائة حديث وليس له كتاب في الحديث كما في نكت الرجال، ولا نقل أحد من علماء الرجال أنّه يروي كتب الفضل لا بالواسطة ولا بدونها.

ومحمّد بن إسماعيل المبحوث عنه يروي عنه الكلينيّ، ومحمّد بن يحيى العطّار، وأحمد بن محمّد بن عيسى، وأحمد بن محمّد بن خالد البرقيّ، ولم ينقل أحد من علماء الرجال رواية هؤلاء عن أبي الحسن النيسابوريّ البندقيّ.

[خلاصة الكلام]

فالتحقيق أن يُقال: إنّ المعلوم لنا أنّ محمّد بن إسماعيل بن بزيع يروي عن الفضل ابن شاذان؛ كما في (الكافي) في باب أنّ ابن آدم أجوف، قال هكذا: محمّد بن يحيى عن محمّد بن إسماعيل بن بزيع عن الفضل بن شاذان، وعليّ بن إبراهيم عن أبيه، جميعًا عن ابن أبي عمير.. إلى آخره.

فمحمّد بن إسماعيل الذي ذكره الكشيّ عن الفضل بن شاذان، عن ابن أبي عمير هو ابن بزيع، ولا بعد في رواية الكشيّ عن ابن بزيع؛ لأنّه روى مكرّرًا عن الفضل بن شاذان بواسطة واحدة، وهو عليّ بن محمّد القتيبيّ[1]، وقد اعترف الأصحاب أنّ الكشيّ في مرتبة الكلينيّ، وقد عرفت رواية ابن قولويه عن ابن بزيع بلفظ (حدّثنا)، وحينئذٍ يمكن أن يروي عن ابن بزيع عن الفضل بن شاذان، عن ابن أبي عمير، كما روى ابن قولويه والكلينيّ، اللّهمّ إلّا أن يكون في قول الكشيّ: محمّد بن إسماعيل عن الفضل.. إلى آخره إرسالٌ أو تعليق.

والذي أوقع المتأخّرين في الإشكال ونفى كونه ابن بزيع عدم عثورهم على ما عثرنا عليه من رواية ابن بزيع عن الفضل بن شاذان، وعدم عثورهم على رواية ابن قولويه والكلينيّ عن ابن بزيع بلا واسطة، وتوهّم موته في أيّام الجواد عليه السلام، وعدم التفاتهم إلى ما ذكرنا من القرائن الدالّة على تأخّر وفاته إلى أوائل الغيبة الصغرى، حتّى تحمّل عنه ابن بلال، ومحمّد ابن أحمد بن يحيى، ومحمّد بن يحيى العطّار، وأحمد بن محمّد الكوفيّ، والكلينيّ، وابن

(١) في الأصل و (خ): (القيبيّ)، وما أثبتناه من (س).

قولويه، وعدم عثورهم على اتّحاد زمانه مع زمان الفضل من الأوّل إلى الآخر.

وإنّ كونه من رجال الكاظم عليه السلام وَهْمٌ لا أثر له، وإنّ البرمكيّ لا يروي عن الفضل، وإنّ النيسابوريّ ليس له كتاب، ولا رواية عن الفضل أصلًا.

[استبعاد الزعفرانيّ]

الفصل الثالث: في نفي كونه (الزعفرانيّ) الثقة الجليل، ولم أعثر على قائل أنّه هو المبدوء به، والمبحوث عنه؛ وإنّما أذكره لما أشار إليه البهائيّ -[1] رحمه الله- أنّ إطباق الأصحاب على صحّة السند يقضي أن يكون المبحوثُ عنه منصوصًا على ثقته، والمنصوص عليه بالعدالة ليس إلّا ابن بزيع، والزعفرانيّ، والبرمكيّ[2].

فأقول: إنّي حيث لم أعثر على رواية الزعفرانيّ عن الفضل بن شاذان؛ فلا يمكن أن يكون هو المبحوث عنه، وعلّل الأصحاب نفيه بما علّلوا به نفي ابن بزيع من بُعْد الطبقة[3].

وهذا عندي ليس بسديد؛ لأنّ بعض مشايخ الكلينيّ روى عن الزعفرانيّ، فهو في طبقة سعد بن عبد الله، ومحمّد بن يحيى، وإنْ روى عن حمّاد بن عيسى وغيره من أصحاب الصادق عليه السلام؛ فإنّ الكلينيّ قد يروي عن الصادق عليه السلام بواسطتين، وعن الرضا عليه السلام بواحدة، والبرمكيّ أيضًا يروي عن أصحاب الصادق عليه السلام، فالعمدة عدم روايتهما عن الفضل بن شاذان في شيء من كتب الحديث، وهذا هو الذي أوجب الجزم بعدم كونهما المبحوث عنه في أوّل سند الكلينيّ.

والحمد لله على ما أنعم، وله الشكر على ما ألهم، والصلاة والسلام[4] على سادات الأُمم، محمّد وآله سادات العرب والعجم، تمّت في الخامس عشر من شهر صفر من سنة (١٣٣٨)، في بلد الكاظمَين على مـشرّفهما[5] من الصلاة والسلام ما يملأ الخافقين، ويقرّ به العين.

---

(١) ما بين القوسين من (خ).

(٢) ينظر رسائل البهائـيّ: ٢٧٦.

(٣) ينظر مشرق الشمسين: ٧٤.

(٤) (والسلام) ليس في الأصل، وما أثبتناه من (خ).

(٥) في الأصل: (مشرفها)، وما أثبتناه من (خ)، كونه الأوفق للسياق.

المصادر والمراجع

المصادر الخطيّة:

١. تنبيه الأريب (مخطوط): السيّد هاشم بن سليمان البحرانيّ، مجلس الشورى، الرقم (٩٧٢٥).

٢. منهج المقال (مخطوط): محمد بن عليّ الاسترابادي (ت١٠٢٨هـ)، مجلس الشورى، الرقم (١٨٤٦٧٠).

٣. الوجيزة في علم الدراية(مخطوط): محمّد بن الحسين بن عبد الصمد الحارثيّ العامليّ الشهير بـ(الشيخ البهائيّ) (ت ١٠٣١هـ)، الناسخ: عليّ الحسينيّ التفرشيّ.

المصادر المطبوعة:

٤. إبانة الوسن عن مكتبة أبي محمّد الحسن: علي بن السيّد حسن الصدر (ت١٣٨٠هـ)، تحقيق: السيّد جعفر الحسينيّ الإشكوريّ، شعبة الرعاية المعرفيّة - قسم شؤون المعارف الإسلاميّة والإنسانيّة في العتبة العباسيّة المقدّسة، كربلاء، ط١، ١٤٤٠هـ/ ٢٠١٨م.

٥. الإرشاد في معرفة حُجج الله على العباد: محمّد بن محمّد بن النعمان العكبريّ البغداديّ الشهير بـ(المفيد) (ت٤١٣هـ)، تحقيق: مؤسّسة آل البيت عليهم السلام لتحقيق التراث، دار المفيد، بيروت، ط٢، ١٤١٤هـ.

٦. الاستبصار فيما اختلف من الأخبار: محمّد بن الحسن الطوسيّ (ت٤٦٠هـ)، تحقيق وتعليق: السيّد حسن الموسويّ الخرسان، دار الكتب الإسلاميّة،طهران، ط٤، ١٣٦٣ش.

٧. استقصاء الاعتبار في شرح الاستبصار: محمد بن الحسن العامليّ (ت١٠٣٠هـ)، تحقيق: مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث، قمّ المقدّسة، ١٤١٩هـ.

٨. الأعلام: خير الدين الزركليّ (ت ١٣٩٦هـ)، دار العلم للملايين، بيروت، ط٥، ١٩٨٠م.

٩. أعيان الشيعة: محسن الأمين العامليّ (ت١٣٧١هـ)، تحقيق: حسن الأمين، دار التعارف للمطبوعات، بيروت، لبنان، ١٤٠٣هـ.

١٠. الأمالي: محمّد بن عليّ بن الحسين بن موسى بن بابويه القمّيّ الشهير بـ(الصدوق) (ت٣٨١هـ)، تحقيق ونشر: مؤسّسة البعثة، قم، ط١، ١٤١٧هـ.

١١. أمل الآمل: محمّد بن الحسن الحرّ العامليّ (ت١١٠٤هـ)، تحقيق: السيّد أحمد الحسينيّ، دار إحياء التراث العربيّ، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٣١هـ.

١٢. إيضاح الاشتباه: الحسن بن يوسف بن المطهّر الشهير بـ(العلّامة الحلّيّ) (ت٧٢٦هـ)، تحقيق:

الشيخ محمّد الحسّون، مؤسّسة النشر الإسلاميّ التابعة لجماعة المدرّسين بقم المشرّفة، ط١، ١٤١١هـ.

١٣. بغية الراغبين في سلسلة آل شرف الدين، السيّد عبد الحسين شرف الدين العامليّ (ت ١٣٧٧هـ)، تحقيق: السيّد عبد الله شرف الدين، الدار الإسلاميّة، بيروت، ط١، ١٤١١هـ.

١٤. تأسيس الشيعة لعلوم الإسلام، السيّد حسن الصدر، شركة النشر والطباعة العراقية المحدودة، ب ط، ١٩٥١م.

١٥. تأويل الآيات الظاهرة في فضائل العترة الطاهرة: السيّد شرف الدين عليّ الحسينيّ الأسترآباديّ (ت نحو ٩٦٥هـ)، تحقيق: مدرسة الإمام المهدي عليه السلام، مدرسة الإمام المهدي عليه السلام، الحوزة العلميّة، قم المقدّسة، ط١، ١٤٠٧هـ.

١٦. تحريم ذبائح أهل الكتاب: محمّد بن محمّد النعمان العكبريّ البغداديّ الشهير بـ(المفيد) (ت ٤١٣هـ)، تحقيق: الشيخ مهدي نجف، دار المفيد للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط٢، ١٤١٤هـ.

١٧. تكملة أمل الآمل: السيّد حسن الصدر (ت ١٣٥٤هـ)، تحقيق: السيّد أحمد الحسينيّ، نشر مكتبة آية الله المرعشيّ، قم، مطبعة الخيّام، ١٤٠٦هـ.

١٨. تكملة الرجال: عبد النبيّ الكاظميّ (ت ١٢٥٦هـ)، تحقيق: محمد صادق بحر العلوم، الناشر: أنوار الهدى، قمّ المقدّسة، ط١، ١٤٢٥هـ.

١٩. تهذيب الأحكام: محمّد بن الحسن الطوسيّ (ت ٤٦٠هـ)، تحقيق وتعليق: السيّد حسن الموسويّ الخرسان، دار الكتب الإسلاميّة، طهران، ط٣، ١٣٦٤ش.

٢٠. التوحيد: محمّد عليّ بن الحسين بن موسى بن بابويه القمّيّ الشهير بـ(الصدوق) (ت ٣٨١هـ)، تحقيق وتعليق: السيّد هاشم الحسينيّ الطهرانيّ، مؤسّسة النشر الإسلاميّ التابعة لجماعة المدرّسين بقمّ.

٢١. جامع الرواة وإزاحة الاشتباهات عن الطرق والأسناد: محمّد بن عليّ الأردبيليّ الغرويّ الحائريّ (ت ١١٠١هـ)، الناشر: مكتبة المحمّديّ.

٢٢. الحبل المتين: محمّد بن الحسين بن عبد الصمد الحارثيّ العامليّ الشهير بـ(الشيخ البهائيّ) (ت ١٠٣١هـ)، منشورات مكتبة بصيرتي - قم.

٢٣. الخصال: محمّد بن عليّ بن الحسين بن موسى بن بابويه القميّ الشهير بـ(الصدوق) (ت٣٨١هـ)، تصحيح وتعليق: عليّ أكبر غفاريّ، منشورات جماعة المدرّسين في الحوزة العلميّة، قم، ١٤٠٣هـ .

٢٤. خلاصة الأقوال في معرفة الرجال: الحسن بن يوسف بن المطهّر الشهير بـ(العلّامة الحلّيّ) (ت ٧٢٦هـ)، تحقيق: الشيخ جواد القيّوميّ، مؤسّسة نشر الفقاهة، ط١، ١٤١٧هـ.

٢٥. خلاصة الإيجاز في المتعة: محمّد بن محمّد بن النعمان العكبريّ البغداديّ الشهير بـ(المفيد) (ت ٤١٣هـ)، تحقيق: عليّ أكبر زماني، دار المفيد للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط٢، ١٤١٤هـ.

٢٦. الذريعة إلى تصانيف الشيعة: آغا بزرك الطهرانيّ (ت ١٣٨٩هـ)، دار الأضواء، بيروت، ط٣، ١٤٠٣هـ.

٢٧. رجال ابن داود: الحسن بن عليّ بن داود الحلّيّ (ت ٧٠٧هـ)، تحقيق وتقديم: السيّد محمّد صادق بحر العلوم، منشورات مطبعة الحيدريّة، النجف الأشرف، ١٣٩٢هـ.

٢٨. رجال ابن الغضائريّ: احمد بن الحسين ابن الغضائريّ (ت ٤٥٠هـ)، تحقيق: محمّد رضا الجلاليّ، الناشر: دار الحديث للطباعة والنشر، قم المقدّسة، ١٣٨٠ش.

٢٩. رجال الشيخ الطوسيّ: محمّد بن الحسن الطوسيّ (ت٤٦٠هـ)، تحقيق: جواد القيوميّ، مؤسسة النشر الإسلاميّ التابعة لجماعة المدرسين، قم المقدّسة، ١٤٢٧هـ.

٣٠. رجال الكشيّ المسمّى بـ(اختيار معرفة الرجال): محمّد بن الحسن الطوسيّ (ت ٤٦٠هـ)، تصحيح وتعليق: مير داماد الأسترآباديّ، تحقيق: السيّد مهدي الرجائيّ، مؤسّسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث، قم، ١٤٠٤هـ.

٣١. رسائل الشيخ البهائيّ: الشيخ محمّد بن الحسين البهائيّ (ت ١٠٣١هـ)، الناشر: بصيرتي، قمّ المقدّسة، ١٣٥٧هـ.

٣٢. رسالة في مصنفات السيّد حسن صدر الدين: السيّد حسن صدر الدين الكاظميّ (ت ١٣٥٤هـ)، تحقيق واستدراك: مركز إحياء التراث التابع لدار ومخطوطات العتبة العباسيّة المقدّسة، مكتبة ودار مخطوطات العتبة العباسية المقدّسة، كربلاء، ط١، ١٤٤٣هـ/٢٠٢٢م.

٣٣. رسالة المتعة: محمّد بن محمّد بن النعمان العكبريّ البغداديّ الشهير بـ(المفيد) (ت ٤١٣هـ)، دار المفيد للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط٢، ١٤١٤هـ.

٣٤. الرواشح السماويّة: المير داماد محمّد باقر الحسينيّ الأسترآباديّ الشهير بـ(المحقّق الداماد) (ت ١٠٤١هـ)، تحقيق: غلام حسين قيصريه، نعمة الله الجليليّ، دار الحديث للطباعة والنشر، قم، ط١، ١٤٢٢هـ.

٣٥. روضات الجنّات في أحوال العلماء والسادات: الميرزا محمّد باقر الموسويّ الخوانساريّ الأصفهانيّ، دار إحياء التراث العربيّ، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٣١هـ.

٣٦. روضة المتقين: محمد تقيّ المجلسيّ (ت١٠٧٠هـ)، تحقيق: السيّد حسين الكرمانيّ، والشيخ علي بناه، ناشر فرهنكي، قمّ المقدّسة، ١٤٠٦هـ.

٣٧. الروضة النضرة في علماء المائة الحادية عشرة: آقا بزرك الطهرانيّ (ت ١٣٨٩هـ)، دار إيحاء التراث

العربيّ للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط١، ١٤٣٠هـ.

٣٨. رياض العلماء وحياض الفضلاء: الميرزا عبد الله أفندي الأصبهانيّ (ت ١١٣٠هـ)، تحقيق: السيّد أحمد الحسينيّ، مؤسّسة التاريخ العربيّ، بيروت، لبنان، ط١، سنة ١٤٣١هـ.

٣٩. علل الشرائع: محمّد بن عليّ بن الحسين بن موسى بن بابويه القمّيّ الشهير بـ(الصدوق) (ت ٣٨١هـ)، تقديم: السيّد محمّد صادق آل بحر العلوم، منشورات المكتبة الحيدريّة، النجف الأشرف، ١٣٨٥هـ.

٤٠. عيون أخبار الرضا عليه السلام: محمّد بن عليّ بن الحسين بن موسى بن بابويه القمّيّ الشهير بـ(الصدوق) (ت ٣٨١هـ)، تحقيق وتعليق وتقديم: الشيخ حسين الأعلميّ، الناشر: مؤسّسة الأعلميّ، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٠٤هـ.

٤١. الغيبة: محمّد بن الحسن الطوسيّ (ت ٤٦٠هـ)، تحقيق: الشيخ عباد الله الطهرانيّ والشيخ عليّ أحمد ناصح، مؤسّسة المعارف الإسلاميّة، قم، ط١، ١٤١١هـ.

٤٢. فضائل الأشهر الثلاثة: الشيخ محمد بن عليّ الصدوق (ت ٣٨١هـ)، تحقيق: ميرزا غلام رضا عرفانيان، دار المحجة البيضاء، بيروت، ط٢، ١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م.

٤٣. الفهرست: الشيخ محمّد بن الحسن الطوسيّ (ت ٤٦٠هـ)، تحقيق: الشيخ جواد القيّوميّ، مُؤسّسة نشر الفقاهة، ط١، ١٤١٧هـ.

٤٤. فهرست أسماء مصنّفي الشيعة المسمّى بـ(رجال النجاشيّ): الشيخ أحمد بن عليّ النجاشيّ الأسديّ الكوفيّ (ت ٤٥٠هـ)، تحقيق: السيّد موسى الشبيريّ الزنجانيّ، مؤسّسة النشر الإسلاميّ التابعة لجماعة المدرّسين بقم، ط٥، ١٤١٦هـ.

٤٥. قبسات من علم الرجال: السيّد محمّد رضا السيستانيّ، دار المؤرخ العربيّ، بيروت، ط١، ١٤٣٧هـ/ ٢٠١٦م.

٤٦. قرب الإسناد: عبد الله بن جعفر الحميريّ (ت ٣٠٤هـ)، تحقيق: مؤسّسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث، قم، ط١، ١٤١٣هـ

٤٧. الكافي، الشيخ محمّد بن يعقوب بن إسحاق الكلينيّ (ت ٣٢٩هـ)، تصحيح وتعليق: عليّ أكبر الغفاريّ، المطبعة: حيدريّ، دار الكتب الإسلاميّة، طهران، ط٥، ١٣٦٣ ش.

٤٨. كامل الزيارات: الشيخ جعفر بن محمّد بن قولويه القمّيّ (ت ٣٦٧هـ)، تحقيق: الشيخ جواد القيّوميّ، الناشر: مؤسّسة نشر الفقاهة، ط١، ١٤١٧هـ.

٤٩. الكرام البررة في القرن الثالث بعد العشرة: الشيخ محسن المعروف بـ(آقا بزرك الطهرانيّ) (ت ١٣٨٩هـ)، دار إحياء التراث العربيّ، بيروت، ط١، ١٤٣٠هـ.

٥٠. كشف الأسرار في شرح الاستبصار: السيّد نعمة الله الجزائريّ (ت ١١١٢هـ)، تحقيق: مؤسسة علوم آل محمدعليهم السلام، مؤسسة دار الكتاب، ط١، ١٤٢٠هـ.

٥١. كشف الظنون عن خيانة المأمون: السيّد حسن الصدر، تحقيق الشيخ محسن الصادقيّ، مكتبة الإمام عليّ بن موسى الرضا، قمّ المقدسة، (ب ط)، ١٤٣٨هـ.

٥٢. الكنى والألقاب: الشيخ عبّاس القميّ (ت ١٣٥٩هـ)، تقديم: محمّد هادي الأمينيّ، الناشر: مكتبة الصدر، طهران، ط٥، ١٤٠٩هـ.

٥٣. مجمع الرجال: عناية الله القهبائيّ، تحقيق: العلّامة ضياء الدين، نشر اسماعيليان، قمّ المقدّسة، ط٢، ١٤٠٥هـ.

٥٤. مختصر إثبات الرجعة: السيّد حسن الصدر الموسويّ (ت ١٣٥٤هـ)، تحقيق: السيّد باسم الموسويّ، مطبوع ضمن مجلّة تراثنا: ج١٥ ص٢٠٧.

٥٥. مدارك الأحكام في شرح شرائع الإسلام: السيّد محمّد بن عليّ الموسويّ العامليّ (ت ١٠٠٩هـ)، تحقيق: مؤسّسة آل البيتعليهم السلام لإحياء التراث، قم، ط١، ١٤١٠هـ.

٥٦. مسائل عليّ بن جعفر: عليّ ابن الإمام جعفر الصادقعليهما السلام، جمع وتحقيق: مؤسّسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث، نشر: المؤتمر العالميّ للإمام الرضاعليه السلام، مشهد المقدّسة، ط١، ١٤٠٩هـ.

٥٧. مشرق الشمسين وإكسير السعادتين: محمّد بن الحسين بن عبد الصمد الحارثيّ العامليّ الشهير بـ(الشيخ البهائيّ) (ت ١٠٣١هـ)، منشورات مكتبة بصيرتي، قم.

٥٨. معالم العلماء: محمّد بن عليّ ابن شهر آشوب (ت ٥٨٨هـ)، نشر قم.

٥٩. معجم البلدان: ياقوت بن عبد الله الروميّ الحمويّ (ت ٦٢٦هـ)، دار صادر، بيروت، ط٢، ١٩٩٥م.

٦٠. ملاذ الأخيار في فهم تهذيب الأخبار: العلّامة محمّد باقر المجلسيّ (ت ١١١١هـ)، تحقيق: السيّد مهدي الرجائيّ، الناشر: مكتبة آية الله المرعشيّ - قم، مطبعة الخيّام، ١٤٠٦هـ.

٦١. من لا يحضره الفقيه: محمّد بن عليّ بن الحسين بن موسى بن بابويه القميّ الشهير بـ(الصدوق) (ت ٣٨١هـ)، تصحيح وتعليق: عليّ أكبر الغِفاريّ، مؤسّسة النشر الإسلاميّ التابعة لجماعة المدرّسين بقم المقدّسة، ط٢.

٦٢. منتقى الجمان في الأحاديث الصحاح والحسان: الحسن بن زين الدين الشهيد الثاني (ت ١٠١١هـ)، تصحيح وتعليق: عليّ أكبر الغِفاريّ، مؤسّسة النشر الإسلاميّ التابعة لجماعة المدرّسين قم المقدّسة، ط١، ١٣٦٢ش.

٦٣. منتهى المقال في أحوال الرجال: الشيخ محمّد بن إسماعيل المازندرانيّ (ت ١٢١٦هـ)، تحقيق: مؤسّسة آل البيتعليهم السلام لإحياء التراث، قم، ط١، ١٤١٦هـ.

٦٤. نهاية الدراية: السيّد حسن الصدر الموسويّ (ت ١٣٥٤هـ)، تحقيق: ماجد الغرباويّ، مطبعة اعتماد - قم.

٦٥. هداية المحدثين إلى طريقة المحمّدين: محمد أمين بن محمد الكاظميّ من أعلام القرن ١١هـ، تحقيق: مهدي الرجائيّ، نشر مكتبة آية الله العظمى المرعشيّ، مطبعة سيّد الشهداء عليه السلام، قمّ المقدّسة، ١٤٠٥هـ.

٦٦. الوافي: محمّد محسن الشهير بـ(الفيض الكاشانيّ) (ت ١٠٩١هـ)، تحقيق وتصحيح وتعليق: ضياء الدين الحسينيّ الأصفهانيّ، الناشر: مكتبة الإمام أمير المؤمنين عليّ عليه السلام العامّة، أصفهان، ط١، ١٤٠٦هـ.

575	Nafa'is Al Masa'il [Important Matters] Authored By: Sayed Hassan Al-Sadr Al-Kazimi	Manuscript Editing: Sheikh Hussein Muhammad Haider Islamic Seminary – Holy Najaf Lebanon

Manuscripts indices and bibliographies of publications

659	Notes On the Jurisprudence Books in Al-Sayed Hassan Al-Sadr Al-Kazimi's Library	Abdul Rasoul Al-Kazimi Librarian Iraq

Appendices

693	First Appendix	Photos and documents of Al-Sayed Hassan Al-Sadr Al-Kadhimi's library
745	Second Appendix	Photos of Al-Sayed Hibat Al-Deen Al-Shahristani's permission [for the transmission of hadith] from Al-Sayed Hassan Al-Sadr Al-Kadhimi
755	Third Appendix	Photos of Mirza Abi al-Fadl al-Najmabadi's permission [for the transmission of hadith] from Al-Sayed Hassan Al-Sadr Al-Kadhimi
763	Fourth Appendix	Pictures of examples of scholars' comments on jurisprudential books in Al-Sayed Hassan Al-Sadr Al-Kadhimi's library
781	Fifth Appendix	A List of The Manuscripts Added to Al-Sayed Hasan Al-Sadr Public Library Registered at The Iraq National Library and Archive

313	Permission for the Transmission of Hadiths Al-Sayyid Hassan Al-Sadr's Permission Given to Al-Mirza Abi Al-Fadl Al-Najm Abadi	Abd al-Hadi al-Sayyid Muhammad Ali al-Alawi Islamic Seminary – Holy Najaf Iraq

Reviewed texts

343	A Unique Report That Muhammad Ibn Ismail at the beginning of Al-Kafi's Chain of Reporters is Ibn Bazi` By: Al-Sayed Hasan Al-Sadr Al-Kadhimi (d. 1354 AH)	Manuscript Editing By: Ammar Al-Sayed Mujtaba Al-Yusha Al-Mousawi Islamic Seminary – Holy Najaf Iraq
421	Tahiyat 'Ahl Al-Quboor Bi Al-Ma'thur [Transmitted Salutation for The People of The Graves] Written by: Al-Sayed Hassan Al-Sadr Al-Kazimi	Manuscript Editing by: Al-Sheikh Ja'far Abd Ali Al-Aboudi Islamic Seminary – Holy karbala Iraq
475	Commentary on the book Al-Mahasin Wa Al-Masawi [Beauties and Disadvantages] for Al-Bayhaqi's Authored By: Al-Sayed Hassan Al-Sadr Al-Kazimi	Manuscript Editing by: Kazim Hamid Mutaib Al-Jubouri Heritage Revival Center Al-Abbas's (s) Holy Shrine Iraq
545	A Treatise on Nasi' Authored By: Al-Sayed Hassan Al-Sadr Al-Kathimi	Manuscript Editing By: Maytham Al-Sayed Mahdi Al-Khatib Islamic Seminary – Holy karbala Iraq

Content

Heritage studies

17	Al-Sayed Hassan Al-Sadr Al-Kazimi's Library Its history, importance and excerpts from it	Abdul Rasoul Al-Kazimi Librarian Iraq
125	Al-Sayed Hassan Al-Sadr's Benefits in Biographical Evaluation The Book (Interpretation of Wasil Al-Shia) As A Model	Muhammad Baqir Malikiyan Heritage Researcher Iran
163	Al-Sayed Hassan Al-Sadr Al-Kazimi's Book (Mukhtalaf Al Rijal) -View and analyze-	Al-Sheikh Muhammad Ja'far Al-Islami Heritage Researcher Iran
207	The Methods of Attributing Books That Have Reached Us to Their Authors (Fasil Al-Qada Fi Fiqh Al-Rida as An Example)	Al-Sayyed Ahmed Zayd Al-Mousawi The Islamic Seminary – Holy Najaf Kuwait

Authorization

253	Permission for the Transmission of Hadiths Al-Sayyid Hassan Al-Sadr's Permission Given to Al-Sayyid Hiba Al-Din Al-Husseini Al-Shahristani	Manuscript Editing & Research By: Dr. Al-Sheikh Imad Al-Kadimi Heritage Researcher Iraq

Al-Abbas's (s) Holy Shrine
Heritage Revival Center

Maqaleed Al -Turath

A periodical literature about our scientific heritage issued by Al-Khizanah Magazine

First Issue

The Legacy of
Al-Sayed Hassan Al-Sadr Al-Kadhimi
(d.1354 A.H)

Researches - Permissions (Hadith) - Treatises

By
Several Researchers & Editors

Department of
Cultural and Intellectual Affairs
Heritage Revival Center

Maqaleed Al -Turath

A periodical literature about our scientific heritage issued by Al-Khizanah Magazine

First Issue

The Legacy of
Al-Sayed Hassan Al-Sadr Al-Kadhimi
(d.1354 A.H)

Researches - Permissions (Hadith) - Treatises

By
Several Researchers & Editors